العدد (١٦) يونيو ٢٠٠٠ - السنة السادسة

AL-MUHASIBOON

المحاسبون

دورية علمية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

الأستاذ / مشاري العنجري:

- شرط إمتحان القيد يؤدي إلى تردد الكثير من الكفاءات نحو مزاولة مهنة مراقبة الحسابات

• إنتخاب ممثلي الجمعية في عضوية الجمعية العمومية لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي

ندوة حول التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي

- قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٠ حول قواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي
- المحاسبة عن الإستثمارات في الشركات المساهمة الكويتية
- قياس الطاقة الضريبية ومساهمتها في المالية العامة لدولة الكويت

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

العـــدد (١٦) - السنة السادسة
دورية علمية متخصصة تصدر
عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المحاسبون

AL-MUHASIBOON

رئيس التحرير
The Editor-in-Chief
خالد محمد الجريوي
Khaled Mohammed Al-Jraiwi

سكرتير التحرير
Editing Secretary
علي محمد أحمد ندا
Ali Mohamed A. Nada

هيئة التحرير
The Board of Editors:
صافي عبد العزيز المطوع
Safi Abdul Aziz Al-Mutawaa
عبد الله حسن مشاري البدر
Abdula AHussan M. Elbader

المستشارون
Consultants
د. محمود عبد الملك فخرا
Dr. Mahmoud A. Fakhra
د. مصطفى أحمد الشامي
Dr. Moustafa A. Al-Shami

تصميم وتنفيذ
UNIEXPO
ت: 2420574/5/6 ف: 2442485/6

■ أخبار الجمعية 4
- الدورات التدريبية والدورات التأهيلية.
- انعقاد الجمعية العمومية العادية وانتخابات ممثلي الجمعية في هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون.
- ندوة حول التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون.
- مشاركة وفد الجمعية في اجتماع الأمانة ومؤتمر الاتحاد الدولي للمحاسبين.
المحاسبون على متن طائرات الخطوط الجوية الكويتية.
- رحلة أعضاء الجمعية لمنتزه الخيران.
- قبول طلبات الإنضمام لعضوية الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب وإستخراج شهادة محاسب قانوني عربي
- أعضائنا الجدد.

■ لقاء المحاسبون 14
- لقاء العدد مع الأستاذ/ مشاري جاسم العنجري (نائب رئيس مجلس الأمة).

■ المحاسبة حول العالم 18
- تنظيم مهنة المحاسبة في الهند.

■ المراسلات
ترسل باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون» ص.ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت برقيا: المراجعة - دولة الكويت فاكس: ٤٨٣٦٠١٢ - ٠٠٩٦٥ هاتف: ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢

■ Correspondence
Should be addressed to: The Editor-in-Chief, Al-Muhasiboon, P.O.Box 22472, Safat- 13085- State of Kuwait, Cable: Al Murajaa - State of Kuwait Fax: 00965 4836012 Tel.: 4841662 - 4849799

■ الإعلانات
يتفق بشأنها مع ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ص.ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت
برقيا: المراجعة - الكويت
فاكس: ٤٨٣٦٠١٢ - ٠٠٩٦٥
هاتف: ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢

■ Advertisements
Agreements in the regared should be made with the management of the Kuwait Accountants and Auditors Association,P.O.Box 22472, Safat - 13085 State of Kuwait. Cable : Al Murajaa - State of Kuwait Fax: 00965 4836012 Tel.: 4841662- 4849799

Issue No. (16) - year 6
A Specialized Scientific Periodical Published By
The Kuwaiti Accountants and Auditors Association

مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
BORD OF (KAAA)

رئيس مجلس الادارة Chairman
عبد اللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed

نائب الرئيس Vice-Chairman
خالد محمد الجريوي
Khaled Mohamed Al-Jraiwi

أمين السر General Secretary
صافي عبد العزيز المطوع
Safi Abdul Aziz Al-Mutawaa

أمين الصندوق Treasurer
خالد عبد الله محمد الغانم
Khaled Abdalla Mohamed Al-Ganeim

أعضاء مجلس الادارة Board Members
عبدالله حسن مشاري البدر
Abdula Hussan M.Elbader

محمد حمود ابراهيم الهاجري
Mohammed H.I.Al-Hajeri

علي عامر الهاجري
Ali Amer Al-Hajeri

صلاح عبد الله الخلف السعيد
Salah A. A Alsaeed

ناصر خليف العنزي
Naser Khalif Al-Anzi

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر، وهي غير مسؤولة عما ينشر من آراء.

■ بحوث ومقالات 20
- قياس الطاقة الضريبية ومساهمتها في المالية العامة لدولة الكويت.

■ دراسات 30
- المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات المساهمة الكويتية.
- أهمية السيولة في أسواق الاوراق المالية.

■ موجز محلي 52

■ عالم المال والاقتصاد 55

■ نظم وتشريعات 58
- قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ .

■ في دائرة الضوء 60
- وكالة الأنباء الكويتية (كونا).

■ **Subscriptoins**
- Kuwait and GCC Countries: 2.5 KD for KAAA Members, 5KD for individuals, 8 KD for companies and establishments.
- Arab Countries: 10 KD or the equivalent in local currency for companies and establishments.
Non- Arab Countries: $ 50 individuals, $ 80 for companies and establishments.
(The subscription fees include mail charges, and requests should be addressed to the Editor - in - Chief of Al-Muhasiboon Magazine).

■ **الإشتركات**
- الكويت ودول مجلس التعاون : ٢,٥ دينار كويتي لاعضاء الجمعية ٥ دنانير كويتية للأفراد ، ٨ دنانير كويتية للمؤسسات.
الدول العربية : ١٠ دنانير كويتية او ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد ، ١٦ دينارا كويتيا او ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
- الدول الأجنبية : ٨٠ دولار أمريكي للمؤسسات.
قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس تحرير مجلة المحاسبون.

■ **Prices**
Price of one copy:
1/2 KD for KAAA members
- Kuwait and GCC countries: One KD or the equivalent in local currency plus airmail charges.
- Other countries: $ 5 plus airmail charges.

■ **الأسعار**
سعر النسخة :
- أعضاء الجمعية (٥٠٠) فلس.
- الكويت ودول مجلس التعاون : دينار كويتي واحد أو ما يعادله بالعملة المحلية مضافاً اليه أجور البريد.
- بقية دول العالم ٥ دولار أمريكية مضافا إليها أجور البريد.

نشاط تدريبي موسع لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

الدورات التدريبية

قامت لجنة التدريب بالجمعية بافتتاح الجزء الثاني من البرنامج التدريبي للموسم الحالي ١٩٩٩/٢٠٠٠ اعتبارا من ٢٠٠٠/٣/٢٥ حيث تم عقد الدورات التدريبية التالية:

١ - أساليب الرقابة المالية والادارية لأغراض تقييم وتحسين الأداء في القطاعين العام والخاص خلال الفترة من ٨ - ١٢ ابريل ٢٠٠٠

٢ - اعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة من ٤/٢٩ - ٢٠٠٠/٥/٣

٣ - تفسير وتحليل القوائم المالية (أساسي) انعقاد أول خلال الفترة من ١٣ - ١٧ مايو ٢٠٠٠

و إنعقاد ثان خلال الفترة من ٢٠ - ٢٤ مايو ٢٠٠٠

٤ - تفسير وتحليل القوائم المالية (متقدم) خلال الفترة من ٢٧ - ٣١ مايو ٢٠٠٠

حيث يتم عقد هذه الدورات بالقاعات التدريبية المجهزة بمقر الجمعية، ويقوم بإلقاء محاضراتها نخبة من الاساتذة المتخصصين من ذوي الخبرات الاكاديمية والمهنية الكبيرة، متضمنة العديد من المواد العلمية والتطبيقات العملية.

المسئولين بالجمعية والمحاضرين في دورة CPA الأمريكية

الدورات التأهيلية

الجمعية تعقد دورة تأهيلية لشهادة الزمالة المهنية CPA الأمريكية

قامت لجنة التدريب بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ولأول مرة بعقد الدورة التأهيلية لشهادة الزمالة CPA الأمريكية اعتبارا من يوم السبت الموافق ٢٠٠٠/٤/٢٢ على أن تنتهي بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٥ وذلك باقبال فاق التوقع وبتنظيم حاز على تقدير الجميع، حيث شارك في تلك الدورة عدد (٢٥) مشارك منهم ما هو مرشح من قبل جهات عاملة بالدولة ومنهم مشارك بصفة شخصية.

حيث سبق هذه الدورة عقد لقاء تنويري حولها بدعوى عامة لجميع المهتمين حضره عدد كبير من الحضور وقام السادة المسئولين بالجمعية إلى الرد على جميع الاستفسارات التي طرحها الحضور.

المحاضرون في دورة CPA الأمريكية يجيبون على أسئلة واستفسارات الحضور

جانب من الحضور في الندوة التنويرية لدورة CPA الأمريكية

وتهدف الجمعية بعقد هذه الدورة افادة الراغبين في أداء امتحان هذه الشهادة وتزويدهم بالخبرات الأكاديمية والمهنية المتخصصة لتدريس المواد العملية الخاصة بها، للمساهمة في زيادة مقدرتهم على اجتياز امتحان الشهادة الذي يعقد في الولايات المتحدة ا لأمريكية، وذلك من واقع الخدمات التي تقدمها الجمعية للمهنة وجميع القائمين عليها، هذا وسوف تستمر الجمعية بإذن الله تعالى في تقديم هذه الدورة، خاصة بعد الانتهاء من الانعقاد الحالي لها والتأكد من نتائج نجاحها وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

- عقد الدورة التأهيلية الخاصة بامتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات

عقدت الجمعية الدورة التأهيلية لأعضاء الجمعية الراغبين في أداء امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات بوزارة التجارة والصناعة، خلال الفترة من ٢٠٠٠/٤/٨ وحتى ٢٠٠٠/٦/٧ وذلك بهدف مساعدة المشاركين على استيعاب المواد العلمية التي تحتويها الدورة وهي (المحاسبة المالية، محاسبة التكاليف، نظرية المحاسبة، المراجعة) ومن ثم القدرة على اجتياز الامتحان.

وجدير بالذكر بأن الجمعية تتحمل ما نسبته ٢٥٪ تقريبا من تكلفة هذه الدورة مساهمة منها لأعضائها لتشجيعهم على الانخراط بالمهنة.

الجمعية بصدد عقد دورات تأهيلية أخرى خاصة بشهادات CMA, CFM المهنية

من منطلق الأنشطة التدريبية الموسعة التي تقوم بها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، ونظرا لما لاقته أنشطتها التدريبية من نجاح، تقوم حاليا لجنة التدريب بالجمعية بإجراء الترتيبات الخاصة بعقد دورات تأهيلية أخرى خاصة بشهادات CMA , CFM المهنية، وذلك خلال الأشهر القليلة القادمة بإذن الله، حيث تتضمن هذه الدورات تدريس المواد العلمية الخاصة بامتحانات تلك الشهادات والتي عادة ما يتم الامتحان فيها عن طريق بعض المعاهد المتخصصة في دولة الكويت وبواسطة شبكة الانترنت، وذلك إيمانا من الجمعية بأهمية وفائدة تلك الشهادات العلمية والمهنية في تطوير الفكر المحاسبي والمهني لدى القائمين على المهنة، ومدى مساهمة ذلك بشكل فعال في رفع مستوى المهنة.

الجمعية العمومية العادية وانتخاب ممثلي الجمعية في هيئة المحاسبة والمراجعة

اجتماع الجمعية العمومية العادية

عقدت الجمعية العمومية العادية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية اجتماعها السنوي بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٣ برئاسة السيد/ عبد اللطيف عبد الله هوشان الماجد (رئيس مجلس الادارة)، حيث تمت المصادقة على ما تضمنه جدول الأعمال من بنود وهي:

١ - المصادقة على تقرير الادارة لعام ١٩٩٩

٢ - المصادقة على تقرير مراقب الحسابات عن السنة المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١

٣ - المصادقة على البيانات الختامية للسنة المالية المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١ ومشروع الميزانية التقديرية للسنة المالية ٢٠٠٠ .

٤ - تعيين مراقب حسابات الجمعية للسنة المالية الجديدة.

٥ - انتخاب ستة أعضاء لتمثيل الجمعية في عضوية الجمعية العمومية لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثم بعد ذلك تمت عملية انتخاب ستة أعضاء لتمثيل جمعية المحاسبين

جانب من الحضور أثناء فرز الأصوات بعد إجراء الانتخابات

اللجنة المنظمة لعملية الإنتخابات تعلن نتائج الفرز

والمراجعين الكويتية في عضوية الجمعية العمومية لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفقا لأحكام النظام الأساسي للهيئة.

حيث ترشح لتلك الانتخابات عدد (١٦) مرشح منهم (٧) مراقبين حسابات ممارسين و (٩) محاسبين، وحسب النظام الأساسي لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون كان المطلوب انتخاب (٦) ممثلين على أن يكون من بينهم على الأقل (٤) مراقبين حسابات ممارسين و (٢) الآخرين يتم اختيارهم وفقا لأعلى الأصوات أياً كان مراقبين حسابات أو محاسبين .

تصويت أعضاء الجمعية العمومية في الإنتخابات

حيث أسفرت النتيجة عن فوز كل من:

١ - طلال فهد ثنيان الغانم	(محاسب)	عدد الأصوات (٢١٠)
٢ - عبد اللطيف أحمد عبد الله الأحمد	(محاسب)	عدد الأصوات (٢٠٦)
٣ - عبد اللطيف عبد الله هوشان الماجد	(مراقب حسابات)	عدد الأصوات (١٧٤)
٤ - وليد عبد الله العصيمي	(مراقب حسابات)	عدد الأصوات (١٣٩)
٥ - ناصر خليف العنزي	(مراقب حسابات)	عدد الأصوات (٩٦)
٦ - علي عبد الرحمن الحساوي	(مراقب حسابات)	عدد الأصوات (٧٢)

مجلة المحاسبون تتمنى التوفيق لممثليها في عضوية هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ندوة حول التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون

المحاضرون في الندوة

عقدت الجمعية (اللجنة الثقافية والاجتماعية) بتاريخ ١٧/٤/٢٠٠٠ ندوة حول «التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

جانب من الحضور

حاضر فيها كل من :

١ - الدكتور / صادق البسام

رئيس اللجنة التأسيسية لهيئة المحاسبة والمراجعة
وعميد كلية التجارة والاقتصاد سابقا

٢ - السيد / رشيد الطبطبائي

الوكيل المساعد لشئون الشركات بوزارة التجارة والصناعية
(ممثل الوزارة لدى هيئة المحاسبة والمراجعة)

٣ - السيد/ عبد اللطيف عبد الله الماجد

رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

حيث قام المحاضرون باعطاء نبذة تعريفية عن هيئة المحاسبة والمراجعة منذ فكرة إنشائها عام ١٩٨٩ وحتى تاريخ اقرارها من قبل المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته التاسعة المنعقدة في مدينة أبو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة في ديسمبر عام ١٩٩٨ .

كذلك تم استعراض الأسس التي أنشأت عليها الهيئة وكيفية تشكيل مجلس اداراتها والجمعية العمومية، بالإضافة إلى أهم اهدافها المتمثلة في العمل على تطوير اسلوب مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة على مستوى دول مجلس التعاون بما يتماشى مع مستجدات التطورات الحديثة التي طرأت على المهنة بشكل عام، مع وضع ضوابط اكاديمية ومهنية لمزاولة المهنة والعمل على رفع المستوى العلمي والمهني للقائمين عليها من خلال اللقاءات والندوات والمؤتمرات وكذلك الدورات التدريبية التأهيلية وغيرها من الأمور الهامة والكثيرة التي تهم المهنة والقائمين عليها.

مشاركة وفد الجمعية في اجتماع الأمانة ومؤتمر الاتحاد الدولي للمحاسبين

عبد اللطيف عبد الله الماجد

محمد حمود الهاجري

د/ محمود عبد الملك فخرا

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في اجتماع الأمانة العامة ومؤتمر الاتحاد الدولي للمحاسبين المتقدمين في أدنبرة باسكتلندا خلال الفترة من ٢٤ - ٢٦ مايو ٢٠٠٠

حيث مثل الجمعية وفداً ضم في عضويته كل من :

١ - السيد / عبد اللطيف عبد الله الماجد (رئيس مجلس الإدارة) رئيساً

٢ - السيد / محمد حمود الهاجري (عضو مجلس الادارة) عضواً

٣ - الدكتور / محمود عبد الملك فخرا (عضو الجمعية) عضواً

حيث تناول اجتماع الأمانة والمؤتمر المذكورين التعديل على دستور الاتحاد واعتماد محاضر جلسات الجمعية العمومية واعتماد التقارير المقدمة من رئيس الاتحاد ورئيس لجنة المعايير الدولية والتقرير المالي الذي سيقدمه أمين الصندوق، كما سيتم انتخاب أعضاء مجلس أو هيئة الاتحاد.

تهنئة من المحاسبون

خالد الغانم

د/ محمود عبد الملك فخرا

إلى السيد / **خالد عبد الله الغانم** لإستلامه منصبه الجديد كنائب العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية بشركة المشروعات السياحية متمنين له التوفيق والسداد... والف مبروك.

إلى الدكتور/ **محمود عبد الملك فخرا** على اختياره مساعداً لنائب المدير العام للشئون الإدارية والمالية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، متمنين له التوفيق والسداد... وألف مبروك

مجلة المحاسبون على متن طائرات مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية

خالد الغانم　　عادل محمد بورسلي

من منطلق التعاون بين مؤسسة الخطوط الجوية ا لكويتية وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وتتويجا للتنسيق الذي قام به كلا من:

١ - السيد/خالد عبد الله الغانم (عضو مجلس إدارة الجمعية - أمين الصندوق)

٢ - والسيد / عادل بورسلي (مدير العلاقات العامة والإعلام بمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية تم وضع مجلة المحاسبون على متن طائرات الخطوط الجوية الكويتية لاطلاع الركاب عليها وذلك منذ عدد ا لمجلة (الرابع عشر) وهذا يعد خدمة من الجمعية والمؤسسة لإفادة القراء بما تحتويه مجلة المحاسبون من موضوعات علمية وثقافية ومهنية على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، والمحاسبون تتقدم بالشكر والتقدير إلى مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية على هذا التعاون المثمر.

رحلة لأعضاء الجمعية لمنتزة الخيران

نظمت اللجنة الثقافية والاجتماعية رحلة لأعضاء الجمعية إلى منتزه الخيران في عطلة نهاية الأسبوع أيام ١٠ ، ١١ ، ٢٠٠٠/٥/١٢ حيث تم تخصيص مجموعة من الشاليهات العادية والاستديو للمشاركين ومرافقيهم، وقد قامت الجمعية بتحمل ما نسبته ٢٥٪ من قيمة التكلفة خدمة لأعضائها بالإضافة إلى توفير بعض المستلزمات الترفيهية لهم، وعدسة «المحاسبون» قد سجلت هذه اللقطات.

تسليم الجائزة للفائزين في المسابقات الرياضية

تسليم الهدايا للأطفال المرافقين لذويهم من أعضاء الجمعية

مرحباً بأعضاءنا الجدد

أولا : الأعضاء العاملين

الأسم	تاريخ الإنتساب
فيصل ماجد مجحم الحربي	٢٠٠٠/٢/١٤
ضرار عبد الله الرشيد	٢٠٠٠/٤/١٥
عبد العزيز هادي فهيد المطيري	٢٠٠٠/٤/١٥
فواز ناصر مفلح الرشيدي	٢٠٠٠/٤/١٥
حمد علي شداد الوتيد	٢٠٠٠/٤/١٥
سعود عبد العزيز عبد الله العمران	٢٠٠٠/٤/١٥
سعد عبد العزيز لايذ الحاتم	٢٠٠٠/٤/١٥
فيصل صقر عبد الكريم الصقر	٢٠٠٠/٤/١٥
عبد العزيز عبد الكريم أحمد الأحمد	٢٠٠٠/٤/١٥
محمد عبد العزيز عبد المحسن العريفان	٢٠٠٠/٤/١٥
محمد عبد الخالق حسين فرج الفرج	٢٠٠٠/٤/١٥
نائل براك عبد المحسن الطبطبائي	٢٠٠٠/٤/١٥
مشاري أحمد السميطي	٢٠٠٠/٤/١٥
منيرة عبد الرزاق محمد الزيد	٢٠٠٠/٤/١٥
يوسف عبد المجسد يوسف الثاقب	٢٠٠٠/٤/١٥
غازي شارع مخلف الديحاني	٢٠٠٠/٤/١٥
سعد عبد الله حسن النقاوي	٢٠٠٠/٤/١٥
شيخة يوسف شهاب البحر	٢٠٠٠/٤/١٥
أريج عبد الله الرشيد	٢٠٠٠/٤/١٥
راشد عوض عويد راشد الرشيدي	٢٠٠٠/٤/١٥
حنان عطا الله حميد العنزي	٢٠٠٠/٤/١٥
عدوية مصطفى محمد أحمد الفهد	٢٠٠٠/٤/١٥
وفاء محمد الغانم	٢٠٠٠/٤/١٥
مها مفرج الرشيدي	٢٠٠٠/٤/١٥
ابرار أحمد عيسى الرويح	٢٠٠٠/٤/١٥
بثينة محمد أحمد الصالح	٢٠٠٠/٤/١٥
لطيفة بدر يعقوب الباقر	٢٠٠٠/٤/١٥
وائل محمد ابراهيم التوره	٢٠٠٠/٥/١٣
عامر محمد شافي العجمي	٢٠٠٠/٥/١٣
فهد عبد الرحمن السريع	٢٠٠٠/٥/١٣
عبد الله محمد عبد الله ابراهيم	٢٠٠٠/٥/١٣
محمد سالم زنيفر العجمي	٢٠٠٠/٥/١٣
محمد ناصر محمد فردوس العجمي	٢٠٠٠/٥/١٣
صلاح بندر سليمان القملاس	٢٠٠٠/٥/١٣

مها محمد مبارك الحبيب	٢٠٠٠/٥/١٣
حصة صنيتان صحن الظفيري	٢٠٠٠/٥/١٣
مشاعل أحمد حسن المناعي	٢٠٠٠/٥/١٣
خالد عبد الله عبد الرحمن الحبيب	٢٠٠٠/٥/١٣
مشاعل حسين حسين مراد الكندري	٢٠٠٠/٥/١٣
خالد ابراهيم علي الشطي	٢٠٠٠/٥/١٣
عبد الوهاب عبد المناف محمد معرفي	٢٠٠٠/٥/١٣

ثانياً : الأعضاء المنتسبين:

الأســـــم	تاريخ الإنتساب
حمد محمد موسى الربع	٢٠٠٠/٤/١٥
علاء الدين عبد المجيد سليم	٢٠٠٠/٤/١٥
محمود العشري الباز العشري	٢٠٠٠/٤/١٥
محمد أحمد السيد مطاوع	٢٠٠٠/٤/١٥
خالد السيد عبد الله الريس	٢٠٠٠/٤/١٥
فاتن فاضل طاهر الشيرازي	٢٠٠٠/٤/١٥
هاني سعيد العبد سليم	٢٠٠٠/٥/١٣
شيرين محمد توفيق البديوي	٢٠٠٠/٥/١٣

فتح الباب للانضمام

لعضوية الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب والحصول على شهادة محاسب قانوني عربي منتسب

استمراراً لتطبيق التعديلات على النظام الأساسي للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، تقوم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وبالتنسيق مع الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب بفتح الباب أمام أعضاء الجمعية العاملين والمنتسبين من مراقبي الحسابات الممارسين المهنة في دولة الكويت أو خارجها، وذلك للانضمام لعضوية الاتحاد والحصول على شهادة محاسب قانوني عربي «منتسب»، وفقا للمادة (٢) البند (٣) من النظام الأساسي واللائحة الداخلية المعدلة للاتحاد.

هذا وقد قامت الجمعية بتعميم إفادة بذلك على جميع أعضائها، حيث تقوم الجمعية باستلام المستندات والرسوم المستحقة من المتقدمين الذين ينطبق عليهم الشروط وهي:

١ - أن يكون المتقدم من الجنسية العربية ومقيداً بسجل مزاولة مهنة مراقبة الحسابات في بلده وعضوا بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية .

٢ - تعبئة النموذج الخاص بذلك، مع ارفاق المستندات المؤيدة للمعلومات المقدمة وصورة شخصية ملونة حديثة.

٣ - دفع رسوم الاشتراك والبريد وقدرها (١٠) د.ك. علماً بأنه بعد الانتهاء من عملية استلام طلبات الراغبين والتنسيق مع الاتحاد بالقاهرة واستخراج شهادة «مراقب حسابات عربي منتسب» للمتقدمين سيتم توزيع هذه الشهادات في احتفالية خاصة تعقد بدولة الكويت بحضور معالي الدكتور / عبد العزيز حجازي - الأمين العام للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب والذي سيتم تحديد موعد انعقادها في وقت لاحق بإذن الله تعالى.

أداء امتحان القيد يتعارض مع عدالة شروط ممارسة المهنة

أجري اللقاء : رئيس التحرير خالد الجريوي

التقت مجلة «المحاسبون» في حوار صريح ومهني أجراه السيد/خالد الجريوي (نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير مع السيد/مشاري جاسم العنجري (نائب رئيس مجلس الأمة) حول قانون رقم (٥) لسنة ١٩٨١ الخاص بمزاولة مهنة مراقبة الحسابات بدولة الكويت، وكان اللقاء كما يلي:

❖ **ما رأيكم في القانون رقم (٥) لسنة ١٩٨١ الخاص بمزاولة مهنة مراقبة الحسابات بدولة الكويت، وخاصة فيما يتعلق بشرط اجتياز امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات؟**

■ في رأيي المتواضع، وقد أكون مخطئاً، أن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من اشتراط اجتياز امتحان لمزاولة مهنة المحاسبة، تشوبه شبهة دستورية، وهي مخالفة المادة(٤١) من الدستور التي تنص على أن:

"لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه، والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه".

وقد حددت المذكرة التفسيرية للدستور معنى هذا النص فيما قررته من أن معناه الا تصادر الدولة حرية الفرد في أن يعمل تاجراً مثلا أو صانعا أو غير ذلك، فهو الذي يختار لنفسه نوع عمله في ميدان النشاط الحر... كما أنه هذه الحرية تتعلق بنشاط الأفراد الخاص في المجتمع.

❖ على المستوى المهني، ما هو تقييمكم لشرط الامتحان بشكل عام؟

■ لي رأيا أطرحه حول تقييم شرط

شرط امتحان القيد يؤدي إلى تردد الكثير من الكفاءات نحو مزاولة المهنة

اجتياز امتحان في ضوء التزام الدولة طبقا للنص الدستوري فيما تصدره من قوانين لتنظيم الأعمال والمهن المختلفة ، وذلك على النحو التالي:

أولاً: اشتراط مثل هذا الامتحان يتعارض مع عدالة شروط ممارسة هذه المهنة بالنسبة إلى شروط مزاولة المهن الأخرى، وبعضها لاتقل خطورة عن مهنة المحاسبة بل تزيد عن ذلك كثيرا ولنضرب مثلا لذلك - مهنة الطب - فلماذا لا يشترط في مزاولة هذه المهنة اجتياز امتحان وهل هناك أغلى من أرواح البشر من حق الحياة من سلامة الإنسان في جسده وحواسه ولأهمية هذه المهنة اختصها المشرع وحدها في قانون الجزاء بحماية القائمين عليها من أي اتهام جزائي إذا أدى العمل الطبي أو الجراحي إلى وفاة المريض مثلا

المحاسبون تحاور السيد/ العنجري

وليس، في قانون مزاولة هذه المهنة شرط اجتياز امتحان.

وكيف أجرى امتحان لمثل الدكتور عبد المحسن العبد الرزاق وقد كان عميداً لكلية الطب وغيره من الأطباء العظام أمثال الدكتور هلال الساير والدكتور رياض النفيسي والدكتور سعد الفضالة والدكتور صالح الجريوي وغيرهم لكي يستطيعوا فتح عيادة.

ومهنة المحاماة كذلك من المهن التي لا تقل خطورة عن مهنة المحاسبة، بل إنها أكثر خطرا حين يضع المتهم حياته وحريته بأيدي القائمين عليها الذين يتولون الدفاع عنه في مواجهة أي اتهام جزائي يوجه إليه قد تصل عقوبته إلى الإعدام أو الحبس. ومع ذلك فإن هذه المهنة تشترك مع مهنة المحاسبة فيما يخص الأموال إذ المحامي يدافع عن مصالح الأفراد والشركات وأموالها، والمحاسب يدقق حساباتهم، ولم يشترط قانون هذه المهنة فيمن يزاولها اجتيازه امتحان.

وكيف أجري امتحان لمهنة المحاماة لأمثال رئيس محكمة التمييز المستشار محمد الرفاعي أو الدكتور عبد الرسول عبد الرضا رئيس الفتوى والتشريع

المدقق في الوزارات والهيئات أو ديوان المحاسبة يعين دون شرط الامتحان وهذه الجهات لا تقل أهمية عن مراقب حسابات لشركة خاصة

والعميد السابق لكلية الحقوق والدكتور عادل الطبطبائي العميد السابق لكلية الحقوق إذا ما أرادوا فتح مكتب محاماة.

والمهن الهندسية، فيها من الخطورة أكثر ما في أية مهنة من خطورة إذا انهار مثلا بناء من عشرين طابقا، ومات تحت أنقاضه عشرات من البشر أو تخلفت لديهم عاهات، بسبب خطأ هندسي وقع فيه المهندس الذي صمم البناء أو الذي أشرف على تنفيذه ولم يتطلب قانون مزاولة المهن الهندسية مثل هذا الشرط.

ثانياً: ان اشتراط اجتياز امتحان لمزاولة مهنة المحاسبة، يحتل بعدالة شروط مزاولة المهنة

لم أجد إجابات شافية عن سبب صدور قانون ٨١/٥ في وقت يسبق عودة مجلس الأمة بأقل من شهر

المنصوص عليه في المادة ٤١ من الدستور، بل ويخل بمبدأ المساواة المنصوص عليه في الدستور، سواء بالنسبة إلى من يزاولون هذه المهنة قبل صدور القانون أو بالنسبة إلى من يزاولها في الوزارة والهيئات العامة والمؤسسات العامة بل والبنك المركزي والبنوك التجارية.

إنهم في نظري جميعا في مراكز قانونية متماثلة من حيث المهنة التي يزاولونها، وأن اختلفت القطاعات التي يزاولون فيها هذه المهنة.

فضلا عما يؤدي هذا الشرط من تردد الكثير من الكفاءات التي اكتسبت خبرات من عملها السابق في الإدارات المالية للبنوك والمؤسسات والوزارات المختلفة وتكونت لديها سمعة طيبة، هذه النوعية من الأشخاص يصعب عليها المغامرة بدخول امتحان يعرض سمعتها ربما الى الخدش إذا لم يحصل على التقدير الذي يتناسب مع خبرته فيبتعد الكثير من الكفاءات وينحصر الامتحان بقلة معظمها ممن تخرجوا من الجامعات حديثا وهؤلاء لن يستطيعوا في وقت قصير مزاحمة مكاتب التدقيق القائمة

مما يجعل من هذه المهنة احتكارية أو ربما يحاول البعض الحصول على ورقة الأسئلة قبل الامتحان بشتى الطرق وهذا بالتأكيد سوف يضر بالمهنة ويسيء لها حيث وصل إلى مراده بالغش فجاء الامتحان في هذه الحالة محققا عكس الهدف المعلن عنه.

ان الاستغناء عن شرط اجتياز امتحان هو أمر ضروري ومطلوب في هذه المهنة طالما توفرت في المحاسب شروط اساسية منها حصوله على شهادة جامعية في المحاسبة مضافا لها خبرة حددها القانون خاصة وان اشتراط الامتحان معناه عمد اعتراف بالشهادة الجامعية التي حصل عليها أو بالخبرة.

ان المدقق لوزارة ما أو في احدى الهيئات والمؤسسات العامة أو ديوان المحاسبة يعين دون شرط الامتحان مع العلم أن مهمة مراقب الحسابات في ديوان المحاسبة أو في احدى الجهات الحكومية لا تقل عن مراقب حسابات لشركات خاصة وهذا في اعتقادي تناقض واضح.

❖ إذا.. ماهي من وجهة نظركم في ملابسات صدور قانون مزاولة مهنة مراقبة الحسابات رقم ٨١/٥ ؟

■ اعتقد ان هذا الموضوع يناقش لأول مرة بهذه الصورة منذ صدور قانون مهنة المحاسبة في يناير عام ١٩٨١ ولقد تابعت هذا الموضوع (فيما يتعلق بإجراء امتحان لمن يطلب تسجيله كمراقب حسابات) منذ أوائل الثمانينات عندما كنت نائبا في مجلس الأمة وتقابلت مع بعض خريجي المحاسبة الجدد وكذلك الذين فاتهم التسجيل كمراقبين طبقا للقانون الملغي في ذلك الوقت وقد قمت بدراسة الموضوع من كافة جوانبه واتصلت ببعض المسؤولين في وزارة التجارة فلم أجد اجابات شافية في ذلك الوقت عن سبب صدور هذا القانون في وقت يسبق عودة مجلس الأمة (بعد فترة غياب دامت حوالي أربع سنوات ونصف) بأقل من شهر وهو توقيت مريب ويريد من كان وراءه وضع عقبة كبيرة وهي الامتحان حتى تظل المهنة محتكرة.

فمن المعروف أن قانون مهنة المحاسبة صدر قبل عودة المجلس بأقل من شهر كما ذكرنا أي القانون صدر في ١٩٨١/١/٢٥ وعاد مجلس الأمة في ١٩٨١/٢/٢٠ .

- ولو استعرضنا معظم القوانين التي صدرت قبل عودة المجلس في ذلك الحين بأربعة أشهر لوجدنا معظمها يتعلق بالقوانين اجرائية مثل الميزانيات والحسابات الختامية والاتفاقيات الدولية وبعض القوانين التي تتضمن مادة أو مادتين لتعديل قوانين قائمة لأسباب معينة وليس هناك قوانين موضوعية وهامة إلا القليل جدا ولأسباب معينة مثل قانون المحكمة الإدارية وتقسيم الدوائر الانتخابية وغيرها.

ولا أعتقد أن قانون مهنة المحاسبة يحتاج صدوره إلى هذه السرعة وبهذا التوقيت المريب إلا لحاجة في نفس يعقوب، فالقانون الساري في ذلك الوقت صدر منذ ٢٨ عاماً، أفلا نستغرب ألا ينتظر ٢٨ يوماً حتى عودة المجلس ومناقشته إن لم يكن في الأمر شيء ما؟

وفي ختام هذا اللقاء، تتقدم مجلة المحاسبون بالشكر والتقدير إلى السيد/ مشاري العنجري على رحابة صدره، وعلى ما أبداه من توضيحات تمثل رأيه الشخصي حول موضوع اللقاء، متمنين لسيادته التوفيق والسداد.

تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في الهند

إعداد :
الدكتور/ محمود عبد الملك فخرا
قسم المحاسبة : كلية الدراسات التجارية

الخلفية التاريخية

تعرضنا في العدد الرابع عشر من مجلتنا، المحاسبون، تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في باكستان، وذكرنا أن باكستان والهند كانتا تحت السيطرة الانجليزية كدولة واحدة لفترة طويلة من الزمن، فبالنسبة للهند فإنها أصبحت دولة مستقلة سنة ١٩٤٧م ومقسمة إلى عدة فدرالي مقاطعات يحكمها نظام فدرالي.

تستخدم الحكومة الهندية نظام الخطط الخمسية، وتمثل السنة المالية الحالية ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ السنة الأولى في الخطة الخمسية العاشرة. ويلعب القطاع العام دوراً رئيسياً في تطوير الاقتصاد الوطني، الذي يعتمد إلى حد كبير على مخرجات التعليم، وبالتحديد التعليم المحاسبي.

والتعليم المحاسبي خلال مرحلة ما قبل الاستقلال لم يكن قد وصل إلى مرحلة النضوج لأن التشريع السائد آنذاك وهو قانون الشركات لم يلزم الشركات على تعيين مراجع مرخص، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩١٣ حينما أصدر الحاكم تعميم يعطي الحق فيه لأعضاء المنظمات المهنية البريطانية (انجلترا - ويلز - سكتلندا - ايرلندا) الحق في مراجعة القوائم المالية الخاصة بالشركات في منطقة الهند البريطانية.

وبعد عدة سنوات أصدر حاكم بومبي نظام ترخيص مراقبي الحسابات مع شرط اجتياز اختبار المهنة المسمى الدبلومة الحكومية في المحاسبة ويستوفي شرط الخبرة لدى محاسب ممارس ومسجل لمدة ٣ سنوات، وفي عام ١٩١٩ منح هؤلاء الترخيص كمراقبين مسجلين. والجدير بالذكر أن مقررات اختبار المهنة يتكون من المحاسبة والمراجعة والقانون التجاري، علما بأنه خلال تلك الفترة كان الترخيص المقيد والمؤقت يمنح بواسطة الحكومات المحلية للمقاطعات على أساس الخبرة وليس التأهيل، ويستطيع حملة هذا الترخيص دخول اختبار المهنة من أجل الحصول على ترخيص غير مقيد. وقد واكب ذلك اعتماد الحكومة الهندية برنامج البكالوريوس في التجارة التابع لكلية سينهام للتجارة والاقتصاد، بحيث يستطيع حملة شهادة البكالوريوس من الممارسة في الهند البريطانية ولكن بعد استيفاء فترة التدريب. في عام ١٩٢٠ أنشأت حكومة مدراس كلية التجارة توفير التعليم التجاري. وفي نفس الوقت تتيح الفرصة لمن يرغب في تقديم الاختبار الشفوي الخاص باختبار دبلومة حكومة بومبي، وعليه أصبح هناك ثلاثة فئات من الممارسين لمهنة مراقبة الحسابات في الشركات وهم:

أ - المراجعين المرخص من قبل المنظمات المهنية الأجنبية في المملكة المتحدة.

ب - حملة شهادة الممارسة غير المقيدة حيث يمكنهم ممارسة المهنة في الهند البريطانية.

جـ - حملة شهادة الممارسة المقيدة حيث يمكنهم ممارسة المهنة كمراجعين في حدود المنطقة التي أصدرت تراخيصهم.

في عام ١٩٣٢ أنشأت هيئة المحاسبة الهندية لتقنين مسك سجل خاص بالمحاسبين المرخصين وتنظيم اختبار المهنة وذلك بعد ادخال تعديلات على قانون الشركات التجارية لعام ١٩١٣، وأصبح الاشراف والسيطرة الكاملة على المهنة بيد الحكومة المركزية. فتم تقنين اختبار المهنة عن طريق وضع قسمين من الاختبارات، وكل قسم منقسم إلى جزئين كالآتي:

القسم الأول:

المجموعة الأولى :
- مسك الدفاتر
- المحاسبة والمراجعة.

المجموعة الثانية:
- قانون التجارة
- قانون الشركات.
- قانون التجارة العام

القسم النهائي:

المجموعة الأولى:
- محاسبة متقدمة ١
- محاسبة متقدمة ٢
- ضرائب ومحاسبة تكاليف
- مراجعة

المجموعة الثانية:
- قانون التجارة
- قانون الشركات
- اقتصاد

بالإضافة إلى الاختبارات يشترط على المتقدم للتسجيل في سجل المراجعين أو المحاسبين المرخصين أن يستوفي فترة ثلاث سنوات خبرة عملية وعليه فقد

اضيفت هذه الفئة المرخصة لممارسة المهنة حسب الشروط المبينة اعلاه الى الثلاثة فئات المرخصة السالفة الذكر.

في عام ١٩٣٤ أوقف اختبار الدبلومة الحكومية، كما لم يعد الحصول على بكالوريوس التجارة من جامعة بومبي يأهل للحصول على الدبلومة الحكومية. من ناحية أخرى استمرت هيئة المحاسبة بالعمل كجهة استشارية للحاكم العام في الأمور المتعلقة بإدارة وتقنين المهنة.

وبعد مرور عدة سنوات ظهرت الحاجة الى استقلالية المهنة وتم ذلك من خلال تحريك القوى السياسية ولكن لم يحدث أي تغيير حتى الاستقلال سنة١٩٤٧، عندما شكل وزير التجارة لجنة الخبراء للنظر في الموضوع، وفي سنة ١٩٤٩م تم إنشاء معهد الهند للمحاسبين القانونيين كأول هيئة مهنية مستقلة في الهند . عهد للمعهد مهمة تطوير مهنة المحاسبة وبناء وتأهيل المحاسبين المهنيين. وعقب ذلك بعشرة سنوات تقريبا تم إنشاء معهد محاسبين التكاليف والأعمال بقانون صدر من البرلمان.

دور المنظمات المهنية في تطوير المهنة:

منذ إنشاء معهد المحاسبين القانونيين في الهند تزايد عدد المنتسبين للمعهد بشكل ملحوظ خلال الخمسة عقود التالية للإنشاء، حيث أن عدد الأعضاء في المعهد في الوقت الحالي يزيد على المائة وعشرة الاف عضو ويرجع ذلك إلى زيادة الحاجة الى خدمات الممارسين للمهنة من المحاسبين والمراجعين القانونيين، علماً بأن شروط العضوية تشمل اجتياز مجموعة من الاختبارات في عدة مقررات محاسبية وتجارية وعامة، والتي ادخل عليها الكثير من التعديلات من حيث المكونات والمراحل. فمنذ عام ١٩٤٩ ادخلت لا يقل عن ستة تغييرات على شكل اختبار المهنة ولكن هذه الأشكال تتشابه فيما بينها نسبياً من حيث المرحلة التمهيدية التي تتضمن اساسيات مسك الدفاتر ومقدمة القانون التجاري وقانون الشركات والمرحلة النهائية التي تتضمن المحاسبة المتقدمة والضرائب والتكاليف والمراجعة.

أما بالنسبة لمعهد محاسبين التكاليف والأعمال فإن اختبارها المهني يتكون من ثلاثة مراحل، ويشترط فيمن يدخل هذه الاختبارات الحصول على الشهادة الجامعية. علما بأن درجة النجاح هي ٥٠٪ بالإضافة إلى أن الدخول في دورة تأهيلية قبل الاختبار يعتبر شرط اجباري. يشتمل الاختبار مجموعة من المقررات المحاسبية مثل المحاسبة المالية والإدارة والتكاليف بالإضافة إلى الرياضيات والاقتصاد والطرق الكمية والإدارة. وعدد الأعضاء المنتسبين إلى معهد محاسبين التكاليف والأعمال في الهند زاد من انشائه في عقد الاربعينات ويتوقع أن يصل العدد إلى ما يقارب ثلاثة وعشرون الف عضو حالياً. وهذا يعتبر عدد كبير خصوصا أن قانون الشركات قد نص على الزام الشركات بمسك دفاتر التكاليف وكذلك رغم زيادة اعداد الشركات في القطاع المشترك، وكثير من هذه الشركات تخضع إلى رقابة على سجلات التكاليف لديها. وتجدر الإشارة الى أن هناك ضغوط من قبل المهنيين على زيادة الرقابة على جانب محاسبة التكاليف في مقابل مقاومة المعدين للبيانات في الشركات ، وربما سيحسم الأمر لصالح المهنيين في الفترة القادمة.

خصائص التعليم المحاسبي في الهند:

١ - في كثير من الجامعات لا يوجد قسم تخصصي للمحاسبة دائما تدرس المحاسبة من خلال عدة مقررات تحت مظلة تخصص التجارة.

٢ - التوجه العام للطلاب هو الطب والهندسة وعليه يتميز الطلاب المتخصصين بالمحاسبة بالمستوى المتواضع.

٣ - لا يوجد تنسيق بين مراحل التعليم التجاري سواء على مستوى التعليم الثانوي أو الجامعي أو الدراسات العليا. ويتميز التدريس على حل التمارين والإجراءات العملية في المحاسبة دون التركيز على الإطار المفاهيمي.

٤ -الإمكانيات والموارد المتاحة ضئيلة مثل المكتبات التي تفتقر الى المراجع والكتب الأكاديمية.

٥ - الوسائل التعليمية الحديثة لا تدخل ضمن طرق التدريس في حين استخدام النظام التقليدي في المحاضرات هو السائد.

٦ - لا يتضمن التعليم المحاسبي جوانب عملية يمارسها الطالب وذلك بسبب قلة الموارد المالية لتجهيز مختبرات خاصة لذلك.

ورغم كل هذه السلبيات في التعليم المحاسبي فإن المساعي قد قدمت ولا زالت تقدم من أجل التطوير والتحسين وذلك من خلال توفير الموارد المالية المطلوبة ووضع الأنظمة الحديثة في التدريس وتصميم البرامج المناسبة للتطورات في العصر الحالي.

ويعتبر كل هذه الإجراءات اساس في نجاح مهنة المحاسبة والمراجعة ليس فقط في الهند وإنما في أي دولة فالاهتمام بالتعليم المحاسبي يعتبر حجر الزاوية لتطور المهنة ورقيها بالإضافة إلى جانب الأبحاث.

المراجع

1 - Bhabatosh Banerjee, "Accounting Education in India," In International Handbook of accounting education and certification, Kwabena anyane - Ntow (Editor), Pergamon press, pp. 167 - 199.

قياس الطاقة الضريبية ومساهمتها في المالية العامة لدولة الكويت

د. وائل ابراهيم الراشد
أستاذ مشارك
قسم المحاسبة - كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت

أولاً: أهداف الضريبة:

تتنوع غايات وأهداف الأنظمة الضريبية في الدول النامية تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية لكل دولة، إلا أن ثمة أهداف عامة تشترك فيها معظم الدول عند تبني أهداف لنظام ضريبي ما من أهمها ما يلي:

١ - أن الضريبة وسيلة للمساهمة في النفقات العامة والتمتع بخدمات الدولة الحضارية.

٢ - تساعد الضرائب على دفع عجلة النمو الاقتصادي في المجالات المرغوبة.

٣ - تستخدم الضرائب كطريقة لإعادة توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع بعدالة.

٤ - تحقيقا للاستقرار في النظام الاقتصادي وادارة للرقابة وتقييم أداء الاقتصاد.

وبالرغم من أهمية هذه الأهداف، إلا أن محاولة جمعها في حقيبة يراد من النظام الضريبي تحقيقها هو ضرب من عدم التخطيط وغياب الأولويات. فلكل دولة نظام مالي واقتصادي واجتماعي وسياسي، ويلزم أن يصمم النظام الضريبي ليوافي احتياجات الدولة لتجعل منه نظاما مناسبا لها (١).

ثانيا: عوامل قيام الضريبة بالكويت:

إن مساهمة العوائد الضريبية في الإيرادات بالكويت هامشية لم تتجاوز في أحسن احوالها نسبة ٥٪ من الإيرادات الحكومية كما هو مبين في جدول (١)

جدول رقم (١) نسب الضرائب إلى إجمالي الإيرادات الحكومية

السنة	الإيرادات الحكومية	الضريبة	نسبة الضريبة
٩٦/٩٥	٣,٤٧٣,١٤٣	٩١,٠٠٢	٢,٦٢٪
٩٧/٩٦	٤,٣٩٠,٩٧٤	١٠٠,٤٦٧	٢,٢٨٪
٩٨/٩٧	٣,١٠٥,٠٠٠	١٤٧,١١٢	٤,٧٣٪

ويمكن للكويت أن تجعل من الضريبة عنصرا هاما في دعم موازنتها وفي تمويل الإنفاق العام بشكل أمثل دون ما إثارة المعارضة أو عدم الارتياح الشعبي. ويستلزم هذا الأمر تحديد عناصر النظام الضريبي بالكويت ومقوماته قبل تصميم ذلك النظام بما يلائم البيئة والظروف. فعلى سبيل المثال يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التالية (٢):

١ - هامشية مساهمة الضرائب غير المباشرة في دعم الموازنة العامة.

٢ - ضعف الوعي العام بأهمية الضرائب للدولة.

٣ - أن هدف السياسة المالية بالدولة القضاء على العجز في الموازنة العامة.

٤ - لا تتناسب الزيادة في إيرادات الدولة مع اتساع وزيادة الإنفاق الحكومي.

٥ - على الرغم من الرفاهية والمستوى المعيشي المرتفع بالكويت، إلا أن الفوارق بين الطبقات كبيرة وبالأخص بين الكويتيين وغير الكويتيين (انظر الجدول رقم ٢)

٦ - مرونة الجهد الضريبي وقابلية الممارسة الضريبية لتوسيع التطبيق والتحصيل الضريبي.

جدول رقم (٢) توزيع الدخل في الكويت ٧٣/٧٢

(١) الفئة	(٢) متوسط الفئة	(٣) النسبة التكرارية لمعدلات الدخول	(٤) النسبة التراكمية لمعدلات الدخول	(٥) إجمالي الدخل ٢ × ٣	(٦) النسبة الترجيحية لمعدلات الدخول	(٧) تراكم النسبة الترجيحية لمعدلات الدخول
صفر إلى ٥	٢٥	٠,٨	١,٠	٢٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣
٥٠ إلى ١٠٠	٤٥	٥,٥	٣٣٧,٥	٢٤٧,٥	٠,٠٠٤	٠,٠٠٧
١٠٠ إلى ٢٠٠	١٥٠	١٨,٧	٢٥,٢	٢٨٠٥	٠,٠٥	٠,٠٥٧
٢٠٠ إلى ٤٠٠	٣٠٠	٢٩,٦	٥٤,٨	٨٨٨٠	٠,١٥	٠,٢٠٧
٤٠٠ إلى ٦٠٠	٥٠٠	١٥,٢	٧٠	٧٦٠٠	٠,١٣	٠,٣٣٧
٦٠٠ إلى ١٠٠٠	٨٠٠	١٠,٠	٨٠	٨٠٠٠	٠,١٤	٠,٤٧٧
١٠٠٠ وأكثر	١٥٠٠	٢٠,٠	١٠٠	٣٠٠٠٠	٠,٥٢	٠,٩٩٧
الإجمالي		٩٩,٨		٥٧٦٤٢,٥		

المصدر:

KHOUJA M. AND SADLER P.G"THE ECONOMY OF KUWAIT": THE MACMILLAN PRESS LTD. 1979,

- وائل الراشد - دراسة في الضريبة الكويتية . جامعة الكويت ١٩٩٨

- وزارة التخطيط - احصاءات الدخل الفردي ١٩٧٢

ضريبة الدخل بالكويت

صدر المرسوم رقم ٣ بتاريخ ١٠ أكتوبر بفرض ضريبة الدخل على الشركات العاملة فيها لكويت، لمراعاة مصلحة الشركات النفطية الأجنبية العاملة بالكويت التي تخضع لضريبة الدخل في موطنها الأصلي ولا يزال نافذا حتى وقتنا الحالي.

وبالدراسة المتأنية للمرسوم ٣ وتقييمه من خلال التطبيق الضريبي على مدى الأربعين عاما الماضية يتبين غموض مواد المرسوم، وقصور المرسوم عن مواكبة متطلبات التنمية الاقتصادية الحالية لدولة الكويت. و تعتبر الضرائب المباشرة وغير المباشرة محدودة النوع لا تخرج عن خمسة أنواع رئيسية ضمن الإيرادات العامة للدولة، كما أن مساهمتها في المالية العامة متواضعة لا تتجاوز ٥. ١٪ في أحسن الأحوال (جدول رقم (٣)

جدول (د) ايرادات الضرائب في دولة الكويت

نوع الضريبة	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧
ضريبة الدخل من غير شركات البترول	١٣,٩٣٨	١٩,٩٢٣	٢٠,٢١٥
رسوم نقل الملكية	٤,٤٥٩	٤,٢٥٨	٥,٥٠٠
رسوم قيد وتسجيل	١,١٠٦	١,١٨٧	١,٣٩٧
الضرائب والرسوم الجمركية	٧١,٤٩٩	٨٣,٠٩٩	١٢٠,٠٠٠
الإجمالي (بالألف دينار)	٩١,٠٠٢	١٠٠,٤٦٧	١٤٧,١١٢
الناتج المحلي (بالمليون دينار)	٧,٩٢٥,٣	٩,٣٠٧,١	٩,٢١٢,٠
٪ إلى الناتج المحلي	٪١,٤٥	٪١,٠٨	٪١,١٥

الطاقة الضريبية

إن تحديد المستوى الأمثل من الطاقة الضريبية أمر غاية في الأهمية نظرا لما للضرائب من أثر على الاقتصاد القومي والقدرة الاستهلاكية لدى الأفراد. لهذا انصرفت الدراسات إلى قياس أقصى حمل للنظام الضريبي بالرغم من عدم وجود اتفاق قاطع على طريقة احتساب أو تعريف الطاقة الضريبية بشكل محدد، فقد خلصت دراسة لمنظمة الأمم المتحدة إلى عدم وجود مستوى أمثل للضريبة (٣). إن تحديد الطاقة الضريبية يقوم على التقدير بالمقام الأول مما يستدعي معه الحذر قبل الاستدلال بالمستوى المحسوب نظرا لأن عملية التقدير تلك تتأثر بمتغيرات عدة بعضها غير قابل للقياس. ويبقى الهدف الرئيسي من عملية القياس هو تقليل إن لم يكن القضاء على الجوانب العكسية للضريبة.

وبالرغم من اعتبار هذه الطريقة أكثر عملية من الطريقة الأولى، إلا أنها تبقى رهينة توافر البيانات الأساسية من جانب، ومصداقية الافتراضات التي تقوم عليها من جانب اخر. وغالبا ما تستخدم هذه الطريقة الثانية - التي تعارف على تسميتها بأسلوب الجهد الضريبي - لقياس الطاقة الضريبية بالدولة. ومرة أخرى بسبب انعدام السياسة الضريبية وتفاوت التطبيق الضريبي وعدم وجود البيانات الأساسية لقياس متغيراتها، فإنه لا يمكن الاعتماد إلى درجة كبيرة على مخرجات هذا الأسلوب. لهذا يلجأ إلى الطريقة الثانية غير الدالة ولا تعبر عن الواقع.

الطاقة الضريبية الفعلية والطاقة الضريبية الممكنة

تتناول هذه العبارة مفهومين شائعين ويخلط بينهما في بعض الأحيان، حيث ان الطاقة الضريبية الفعلية فهي الطاقة المحصلة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد، أما الطاقة الممكنة فهي التي كان من الممكن تحصيلها لو قضى على أسباب الضعف في الطاقة الضريبية والجهد الضريبي في التحصيل، ويتصوري أن الطاقة الفعلية هي ما يمكن قياس الجهد الضريبي عليها لصعوبة قياس الطاقة الممكنة. وعلى كل حال، يتصدر الأدب الضريبي طريقتان لاحتساب الطاقة الضريبية الفعلية.

أولهما طريقة Kaldor & Chelliah،

بموجب هذه الطريقة، تحتسب الطاقة الضريبية على أساس الفرق بين الناتج القومي والإنفاق العام الذي يمكن الدولة من المحافظة على مستوى العمالة المناسب (٤). وقد برز جدل حول إمكانية استخراج الفائض بين الناتج القومي والإنفاق العام وخاصة في الدول النامية حيث تغدو هذه الطريقة غاية في الصعوبة لعدم توافر بياناتها الأساسية، ونجد Chelliah نفسه قد أقر بصعوبتها:

"While to equate the surplus over subsistence consumption with maximum taxable capacity leads us nowhere, a rough measure of the size of the mobilized surplus in relations to the GNP can serve as Basis for judging the scope for, and possibility of additional taxation"(5)

ثانيهما طريقة النسب الضريبية.

وقد جاء بها Bahl من تعريفه للطاقة الضريبية بأنها معدلات الضريبة التى تنتج عن تطبيق أوزان ترجيحية لمعدلات النظام الضريبي. تلك الأوزان بحقيقتها تمثل معاملات انحدارية Regression Coefficient (٦) للظروف الاقتصادية وبتعبير آخر، إن المعدلات الضريبية تتأثر بمتغيرات عدة تمثل المناخ الاقتصادي الذي بدوره يؤثر على النظام الضريبي. ففي جانب تعتبر تلك المتغيرات الحد الأدنى من الطاقة الضريبية، بينما تؤثر متغيرات أخرى على استقرار النظام الضريبي والعوائد الضريبية وبالتالي على الطاقة الضريبية.

مستوى الحد الأدنى للضريبة:

إن تطبيق النموذج الأول في احتساب الطاقة الضريبية بالكويت من الصعوبة بمكان بسبب عدم استقرار السياسة الضريبية أصلا وتذبذب المتحصلات الضريبية لهذا كان لا بد من افتراض أن معدل الاستهلاك الحالي هو نفسه معدل التوظيف الكامل في الاقتصاد المحلي . وعليه فإن الفرق بين الناتج القومي ومعدلات الإنفاق العام يعبر عن الحد الأدنى من الجهد الضريبي المطلوب أو المستوى الأدنى من الجهد الضريبي المطلوب أو المستوى الأدنى من الضريبة، كما هو موضح في الجدول رقم(٤).

جدول رقم (٤) مستوى الحد الأدنى من الضرائب ٨٦/٨١

السنة	الناتج المحلي	معدل الاستهلاك	مستوى الضريبة	متحصلات الضريبة	العجز الضريبي
٨٢/٨١	٣,٠٠٨	٢,٨١٣	-	١,١٤٧	-
٨٣/٨٢	٢,٦٠٢	٣,٢٤٨	(٦٤٦,٠)	٣,٥٨٩	(٦٤٢,٤)
٨٤/٨٣	٣,١٧٥	٣,٠٢٣	-	٣,٢٣٥	-
٨٥/٨٤	٢,٧٤٤	٣,٢٠٤	(٤٦٠,٠)	١٥,٢٥٤	(٤٤٤,٧)
٨٦/٨٥	٣,١١٦	٣,٣٣٠	(٢١٤,٠)	١٢,٠٧٠	(٢٠١,٠)
٩٤/٩٣	٢,٧٧٥	٤,٢٤٠	(١٤٦٥)	٧١,٠	(١٣٩٣,٩)
٩٥/٩٤	٣,١٠٠	٤,١٩٣	(١٠٩٣)	٩٣,٢	(٩٩٩,٨)
٩٦/٩٥	٣,٤٧٣	٤,١٢٦	(٦٥٣)	٩١	(٥٦٠٢)
٩٧/٩٦	٤,٩٠٠	٣,٨٨٨	-	١٠٠,٤	-
٩٨/٩٧	٣,١٠٥	٣,٩٧٧	(٨٧٢)	١٤٧,١	(٧٢٤,٩)

فيمكن للضريبة أن تساهم في سد العجز الناجم عن زيادة معدلات الاستهلاك وتنامي الإنفاق العام على الناتج المحلي حال توافر الجهود الضريبية المتكاملة التي تؤدي إلى تحقيق مستوى أمثل من المتحصلات الضريبية يصل إلى أكثر من ٤٠٠ مليون دينار في المتوسط السنوي وقد يصل هذا المستوى إلى معدلات توازي ٥٠٪ من معدل الناتج المحلي كما هو الوضع في العام المالي ٩٤/٩٣ .

استقرار العوائد الضريبية

من الضرورة بمكان تحديد مدى ثبات العوائد الضريبية، حيث به يمكن تطبيق سياسات مالية حكومية تتعامل مع الإنفاق العام بحيطة وحذر حتى لا يطغى ذلك الإنفاق على العوائد الحكومية المختلفة مولدا عجزا في الموازنة العامة، وعلى الرغم من أن خطوات قياس تلك المعاملات الخاصة في ثبات العوائد

الضريبية متنوعة وذات طبيعة متباينة إلا أن المتغير الأساسي الموثر على تلك الموازنة هو الجهد الضريبي. فالجهد الضريبي كما يبدو جلياً مع مطلع العام المالي ١٩٧٩ ضاعف من تحقيق العوائد الضريبية وهو أمر يدعو متخذ القرار إلى إعادة النظر في السياسة الضريبية.

ويوجد طرق عدة لقياس مدى استقرار العوائد الضريبية، منها ما يستخدم معامل اللوغاريتمات (Log J) والتباين في المتغيرات الأولى (٧) ومنها ما يقوم على فهارس إحصائية عبارة عن مقلوب معامل الخطأ للوغاريتمات الطبيعية للضرائب

Regressed on time

$$X_t = \frac{R(\log J)}{T}$$

إلا أنه وفي عملية الاحتساب سوف نستخدم معامل الارتباط للسببين التاليين:

الأول: لقلة البيانات المتاحة عن النظام الضريبي الكويتي.

الثاني: لإظهار متوسط مساهمة العناصر المكونة للنظام الضريبي (الإيرادات الفرعية) منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي كما هو مبين في المعادلة التالية:

$$X_t = \frac{R}{M} \times 100$$

حيث X_t = فهرس عدم استقرار العوائد الضريبية عن الفترة t.

R = معامل الخطأ - لتصحيح كل متغيرات الإيرادات المحلية.

M = متوسط العوائد الضريبية عن الفترة.

حيث أن R تستخدم كمعامل تصحيح لمؤثرات المتغيرات الأخرى المكونة لفهرس عدم الثبات (الجهد الضريبي، قيود الموازنة، الاتجاهات..الخ).وبتطبيق تلك المعادلة على بيانات الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٥ نجد أن مؤشرات العوائد الضريبية تتراوح بين ٦,٧٪ إلى ٦١,٢٪ (جدول رقم ٥) وعادة ما تشير معدلات عدم الاستقرار العالية في الإيرادات الضريبية والجمارك إلى عدم الاستقرار في تطبيق السياسة المالية وبالذات الضريبية منها.

جدول رقم (٥) مؤشر توقعات العائد من الضرائب (متذبذب) عام ١٩٧٦/١٩٩٥

المصدر	$X_{(T)}$ - %
الشركات غير البترولية	٥٧,٥
الشركات البترولية	٦١,٢
رسوم قيد تسجيل	٣٩,١
رسوم جمركية	٤٦,٣
رسوم نقل ملكية	٦,٧
متنوعات	٢١,٤

إن هذه الفوارق العالية جدا تثير القلق لكونها تدل على عدم الاستقرار في العوائد الضريبية وبالتالي قد تؤدي إلى تذبذب المصادر المالية للدولة، علاوة على اعتماد تلك الضريبة ابتداء على أداء العوائد النفطية التي هي في حقيقتها متقلبة وتتأثر بمحددات عالمية. على الجانب الأخر تدل نسبة ٦,٧٪ إلى عدم ثبات في الرسوم الجمركية وضيق مجال قطاع الصناعات التصديرية.

الجهد الضريبي

وهو موضوع يتكرر دائماً في تقييم أي نظام ضريبي كونه يدل على مدى كفاءة الإدارة الضريبية في تحقيق أهداف النظام الضريبي. وبالرغم من شحة المعلومات عن هذا العنصر في الأنظمة الضريبية بالدول النامية، إلا أن المشهود هو تدني كفاءة تلك الإدارة وضعف قدراتها في التحصيل الضريبي عامة.

ويتم قياس الجهد الضريبي من خلال طريقتين:

الأولى : تم استخدامها من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) وتقوم على أساس تحليل متغيرات الطاقة الضريبية في الدول الأقل نمواً، تلك المتغيرات التي في واقعها عبارة عن قيود في سبيل نموها. وطبقا لهذه الفرضية فقد تم تقدير الطاقة الضريبية في تلك الدول وتم استخراج فهرس لها، بحيث يشكل هذا الفهرس لدولة ما نسبة تعبر عن المتحصلات الضريبية الحقيقية مقسومة على تقديرات الطاقة الضريبية (٨).

الثانية: اقترحها الباحث Bird لقياس الجهد الضريبي والذي قال بأن تقييم النظام الضريبي يتم من خلال فترات زمنية في ظل معطيات تلك الدولة الداخلية والخارجية(٩).

تقدير الجهد الضريبي بالكويت

لم تقم أي محاولة سابقة لتقدير الجهد الضريبي بالكويت ولا حتى تقدير النسب الضريبية الأنسب ومتحصلاتها في ظل معطيات النظام الضريبي المطبق والحالة الاقتصادية. وما يمكن قياسه فعليا هو النسب الضريبية المطبقة للفترة من ١٩٧٦ حتى ١٩٨٥ ثم تطبيقها على معادلة IMF للحصول على الجهد الضريبي المقدر كما هو موضح أدناه (جدول رقم ٦):

حيث أن : $F_i = T_i / C_i$

F_i - الجهد الضريبي المقدر

C_i - الطاقة الضريبية للفترة.

T_i - المتحصلات الضريبية عن الفترة.

جدول رقم (٦) الجهد الضريبي في الكويت

السنة	الطاقة الضريبية (بالألف دينار)	الضرائب الفعلية (بالألف دينار)	الجهد الضريبي (نسبة العائد من الضرائب)٪
٧٧/٧٦	١٧٥١	١٤٠	٠٠٨
٧٨/٧٧	١٨٠٧,٤	٣١٩	٠١٧
٧٩/٧٨	٢٠٣٣,٣	٧٠٧	٠٣٤
٨٠/٧٩	٢٢٤٣,٤	١,١٤٦	٠٤٩
٨١/٨٠	٢٢٤٧	١,١١٧	٠٤٩
٨٢/٨١	٢٥٢٨,٥	١,١٤٧	٠٤٥
٨٣/٨٢	٢٢٤٤,٧	٣,٥٨٩	٠١٥
٨٤/٨٣	٣١٧٥,٤	٣,٣٢٥	٠١٠
٨٥/٨٤	٢٧٤٤,٧	١٥,٢٥٤	٠٥٥
٨٦/٨٥	٣١١٦	١٢,٠٧٠	٠٣٨

ويبين الجدول الحد الأدنى من الجهد الضريبي خلال الفترة المذكورة الذي يبدو متواضعا ولم يتجاوز نسبة ٥٪ في معدله. ويزداد تواضع ذلك الجهد إذا ما تم مقارنته بنسب مماثلة بدول نامية ضمن فهارس IMF. وهو بلا شك محدود جدا إذا ما تم مقارنته بالوضع في الدول المتقدمة والتي عادة ما ينسب بها الجهد الضريبي إلى معدل الناتج القومي الذي يصل في بعض الأحيان إلى ٣٢٪(١٠). علاوة على ذلك هناك متغيرات تحدد الطاقة الضريبية تستخدم كمؤشرات للتنمية في الدول النامية يجب أخذها بالاعتبار كمعدل الدخل الفردي، مستوى النمو الصناعي، مدى انفتاح الاقتصاد، مستوى السياسة النقدية، الارتفاع في مستويات الأسعار، معدل نمو السكان، مستوى التعدين، وغيرها.

ويجب التنبيه إلى أنه وبسبب عدم توافر البيانات وعدم موثوقية المتوافر منها فلا يمكن تتبع الجهد الضريبي في الكويت بشكل موضوعي، ولا يمكن الركون إلى النتائج القطرية المستخلصة بموجب هذه الطريقة، ما لم تسخر امكانات لدعم دراسة موسعة بهذا الشأن. وعند القيام بمثل هذه الدراسة فإن استخدام أسلوب أحصائي متقدم يقوم على أساس معامل الانحدار هو بتصوري أفضل وسيلة لمثل هذا المقياس في ظل العوامل المؤثرة

المذكورة آنفاً. وقد سبق استخدام هذا النموذج من قبل Morss & Lotz(١١) حيث يتم تحويل هذه العوامل إلى لوغاريتمات رياضية للتعرف على مدى التغير الذي حدث لمعامل الانحدار.

مساهمة الضريبية في الإيرادات العامة بالدول النامية

تتفاوت نسبة الضريبة في الإيرادات العامة في الدول النامية تبعا لظروف الدولة ومدى تنوع مصادر إيراداتها علاوة على سياستها المالية - إلا أن الملاحظ أن العديد من تلك الدول تعتمد وبشكل كبير على الضرائب وبالذات غير المباشرة لدعم إيراداتها العامة، حيث تصل نسبتها في بعض الأحيان إلى أكثر من ٧٠٪ كما هو موضح في الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧) الطاقة الضريبية في بعض الدول النامية *

الدولة	الفترات		
	الأولى ٧٧ - ٨٥	الثانية ٨٦ - ٩٠	الثالثة ٩١ - ٩٥
كينيا	١٣,٩	١٤,٤	-
تشاد	١٣,٧	-	-
غانا	١٣,٣	١٥,٨	-
السودان	١٣	١٣,٢	-
مالي	١٢,١	١٢,٥	١٢,٦
تنزانيا	١٣,١	١٤,٤	١٣,٩
الهند	١١,٦	١٣,٤	١٥,٦
تونس	٢٠,٧	٢١,٧	١٩,٨
ماليزيا	١٦,٨	١٩,٣	٢٠,١
ايران	١٨,١	١٩,٢	٩,٣
كوريا الجنوبية	١١,٧	١٢,٥	١٣,٨
الفلبين	٩,٨	٩,٢	١١,٣
سيرلانكا	١٢,٩	١٤,١	١٥,٢
تايلاند	١٢,٨	١٢,٤	١٢,١
البرازيل	٢٠,٦	٢١,٨	٢٢,٩
الأرجنتين	١٢,٩	١٣,٤	١٤,٨
اكوادور	١٢,٦	١٤,٤	١٥,٨
تشيلي	١٩,٤	١٩,٦	-
جواتيمالا	١٢,٦	١٤,٤	-
المكسيك	٧,٩	١٠	١٠,٨
براجواي	٩,٥	٩,٩	١٠,٨

* مقاسة كنسبة الضرائب إلى الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية (١٢).

أسباب ضعف الجهد الضريبي بالدول النامية:

تتعدد أسباب ضعف مساهمة الضريبة في المالية العامة للدول النامية، على أن من أبرزها ما يلي:

١ - يبدو أن هناك ارتباط وثيق بين الناتج القومي وحجم الطاقة الضريبية، حيث لوحظ أن الدول التي تنخفض فيها نسبة الحصيلة الضريبية غالبا ما يكون ناتجها القومي ضعيف أو ضئيل ومعدل نموه متواضع.

٢ - اعتماد طاقة الضرائب إلى حد كبير على متوسط الدخل الفردي السنوي، وبدوره كلما ازداد الدخل الفردي كلما كان هناك قدرة على الزيادة في المتحصلات الضريبية. وحقيقة كلما زاد الفرض الضريبي على المستويات الفقيرة وخاصة في الدول النامية كلما قلت المنفعة الحدية من المتحصلات الضريبية بسبب ضآلتها، ناهيك عن مخالفتها لمبادئ العدالة والاستقرار الاجتماعي.

٣ - تتفاوت الطاقة الضريبية في الدول النامية تبعا لاختلاف الفلسفة الاقتصادية والنظام الاقتصادي المتبع في الدولة. ففي الدول الرأسمالية نجد أن معدل الضرائب والطاقة الضريبية تزداد حيث أن النظام يساعد على حسن تطبيق الضرائب وتحصيلها بخلاف الأنظمة الأخرى وخاصة الأنظمة التي تعتم على الدولة في النشاط الاقتصادي.

٤ - اتساع نطاق العمليات الموازية (العينية) في اقتصاديات الدول النامية أو ما يسمى العمليات ذات الطابع غير النقدي، ولا شك أن مثل هذه الحالات يصعب تقدير نوعية ومعدل الضريبة وتقديرها بشكل سليم.

٥ - عدم مسك حسابات منتظمة في قطاع العمال في هذه الدول مما يسبب صعوبة في تقدير نشاط تلك المشروعات وبالتالي الضريبة المستحقة عليها.

٦ - كثرة الإعفاءات الضريبية في هذه الدول التي يهدف منها تحفيز الاستثمار الأجنبي مما يجعل من حصيلة الضريبة متواضعة وخاصة في المشاريع التي يكون فيها مستثمر أجنبي.

٧ ضعف الوعي العام بأهمية الضريبة ونظرة المواطنين بالذات إلى الضرائب على أنها نوع من أنواع السيطرة والتقليل من قدرة الأفراد على الإنفاق وبالتالي محاولاتهم الدائمة للتهرب من سداد تلك الضرائب.

٨ انتشار ما يسمى بالاقتصاد السري أو ما يسمى بالاقتصاد غير المعلن أو ما يسمى باقتصاد السوق السوداء حيث يعرف انه مجموع الدخول المكتسبة وغير المعلن عنها لدى سلطات الضرائب. وهو لا شك يسبب في فقدان جزء لا يستهان به من النشاط الذي يمكن تحصيل الضريبة عليه.

مواجهة العجز في الموازنة العامة من خلال برنامج الطاقة الضريبية

في الحقيقة أن الإيرادات الضريبية تشكل أحد المصادر التي تساعد على ترشيد انفاق الدولة العام والمساهمة في تخفيض العجز الهيكلي في ذلك الاقتصاد باعتبار ان العجز في غالبية الأحوال مستمر مما يعطي الضرائب أهمية متنامية وغالبا ما يتم معالجة العجز بالأساليب التقليدية التي لا تساهم كثيرا في القضاء عليه، ومن المتفق عليه أن ثمة علاقة وثيقة بين العجز في الموازنة العامة للدولة وبين التضخم وارتفاع الأسعار في الدولة. ومن هنا تكمن اهمية الطاقة الضريبية التي تستطيع ان تحدد - بالاشتراك مع أدوات السياسة النقدية الأخرى كالسندات - حجم الأموال في الاقتصاد وحجم التمويل التخصصي.

ويتناول الأدب الضريبي العلاقة بين العجز والضريبة من خلال رؤيتين أو طريقتين مختلفتين:

الطريقـــة الأولـــى :

تتناول الضريبة باعتبارها وسيلة لتخفيض العجز حيث يدعو أنصار هذه الطريقة:

(أنصار المدرسة النقدية) الى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصاديةوبالتالي زيادة استخدام الضرائب وبرنامج الضريبة في معالجة العجز. فهذه الفئة ترى أن التدخل المتزايد للدولة في الحياة الاقتصادية قد عطل بشكل أو بآخر قوى السوق وبالتالي لم تعد موشرات الحياة الاقتصادية كالأجور والأرباح والعمالة وغيرها ذات قيمة، وهم يؤمنون بأنه من المستحيل على الحياة الراسمالية أن تستمر دون تدخل من الدولة فيدعون إلى استخدام الضرائب في معالجة العجز. وقد أفردوا وجهة نظرهم في هذا الموضوع في عدة نقاط نوجزها فيما يلي:

١ - يواكب نمو الإنفاق العام نمو في قطاعات الدولة مما يردي إلى تقييد وتقليص حركة رأس المال.

٢ - يجبر النمو المتزايد للإنفاق العام الحكومات على التوسع في معدلات الضرائب مماقد يؤثر على الادخار أو الاستثمار بشكل أو بآخر.

٣ - علاوة على تأثير الضرائب في التضخم وتزايد الإنفاق العام وحجم الدين وزيادة الائتمان المصرفي وغيرها.

وقد قدم هؤلاء طريقة لعلاج هذا العجز من خلال بعض النماذج الرياضية ذات العلاقة بين الاستثمار والادخار وميزان المدفوعات.

الطريقـــة الثانيـــة :

ونادى بها فريق آخر برؤية تختلف عن الرؤية النقدية كونها تركز على برنامج دعم طاقة ضريبة الدولة الذي يؤدي إلى رشد الإنفاق العام. فهي ترى أن علاج العجز في الموازنة العامة يجب أن لا يتم من خلال ضغط الإنفاق العام سواء الجاري أو الاستثماري وتخفيض الضرائب، نظرا لأن مثل هذه البرامج تؤدي إلى انكماش في حركة الإنفاق العام وبالتالي التأثير على النمو في الاقتصاد. هذا يسبب في تركز الفقر الاقتصادي الذي كشف النقاب عنه لأول مرة الكاتب بول باران عام ١٩٥٩م في كتابه الشهير الاقتصاد السياسي للنمو، وببساطة شديدة يدعو هذا الكاتب الى فكرة مؤداها أنه إذا كان حجم الاقتصاد الفعلي أو ما يسمى بالادخار من حجم الاستهلاك القومي ضئيل ولا يكفي لأغراض تحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة يسبب ذلك في هدر واسراف في المالية العامة.

الخاتمـــة

إن الكويت بسياستها المالية وأنظمتها الضريبية ليست باستثناء مما يحصل في كثير من الدول النامية، بل إن الوضع بالكويت يكاد يكون مختلف قليلاً عن كثيرمن تلك الدول نظرا لتوافر مصدرللدخل القومي ممثل بالنفط، إلا أن تلك الحالة استدعت إيجاد نظام ضريبي خاص يواكب مرحلة الاكتشاف النفطي وقدوم المستثمر الأجنبي بقطاع النفط، على أن الممارسات الضريبية حتى تاريخه لم تحقق مستويات مرتفعة توازي حجم الطاقة الضريبية الكامنة في النظام، تلك الطاقة التي - إن استغلت بشكل أمثل - ستحقق المساهمة الفاعلة في تمويل الإنفاق العام ومعالجة شيء من مظاهر العجز في المالية العامة على أقل تقدير.

وإن ذلك المستوى من الجهد الضريبي الذي يؤدي بنا إلى الطاقة الضريبية المثلى في المالية العامة لدولة الكويت، يتطلب إجراء مسح وتمحيص للعديدمن الفهارس والبيانات المالية الأولية وصولا لذلك المستوى ومن ثم البرامج المؤدية إليه. ولا يعتقد أن ذلك الأمر بعيد المنال، خاصة في ظل تعاظم الأهمية النسبية للضريبة، وتزايد أهميتها مقابل انخفاض وتذبذب العوائد النفطية، مصدر الحياة الاقتصادية الأول بدولة الكويت.

الهـوامش والمراجع

(1) Nurkse R., "Problems of Capital Formation in Under -developed Countries"New york, Oxford University press, 1973,p.143.

(2) Chelliah R., "Tax Potential and Economic growth in the countries of the Ecafe region" Economic Bulletin for Asia and the far East, Vol. XVII. No2 (Sept.,1982). P36.

(3) United Nations, "Taxes and Fiscal policy in Under - Developed Nations" (New york, 1954). P/7.

(4) Chelliah R., Cit,. pp.39 - 40.

(5) Ibid., P.38.

(6 Bahl R.W., "ARegression Approach to Tax Effort an Tax Ration Analysis"; IMF Staff papers, V. 18. Mar. 1972, p.572.

(7) Salama Abdin A. "sources of finances for economic development in the Sudan" Phd. thesis, university College of north wales, 1975.

(8) Shuhaiber. s.k."political development in Kuwait continuity and change in an independent Gulf State "Phd. thesis , University of oxford, 1981.

(9) Smadi M. A. "Public Expenditure and Taxation in Jorden, 1954 - 1979' ph . D. thesis, University of Keele, 1982.

(١٠) لمزيد من التفاصيل حول الضرائب في الكويت، انظر وائل الراشد Kuwait's Tax Reformation and its Impact on Developing ccounting Profession مطبوعات جامعة الكويت ١٩٩٢ ، الفصل الثاني.

(11) Lotz J. R. and Morss E. R. (1970) Theory of Tax Level Determinants for Developing Countries, Economic Development and Cultural change. No. 3. April. Pp . 329 - 341.

(12) Source : International Tax Bureau. Government capacity of levying taxes in peripheral countries. in Economics., Abiannual Collection of Recent German Countries to the field of Economic Science . Vol. 27. 1996. p.36

(١٣) زكي، رمزي . (١٩٩٧) النظم الضريبية بالبلاد المتخلفة: خصائصها الأساسية وإمكانيات تطويرها. المعهد العربي للتخطيط الكويت . ص ١٠٣ - ١١٩ .

المحاسبة عن الاستثمارات في

- دراسة ميدانية -

أستاذ دكتور
علي محمود عبدالرحيم
كلية العلوم الإدارية
قسم المحاسبة
جامعة الكويت

١ - مقدمة

تعد الاستثمارات في الأوراق المالية أحد منافذ الاستثمار الهامة التى تقوم المشروعات الاقتصادية -على اختلاف أنواعها ونشاطاتها- بتوظيف بعض مواردها فيها. وتتفاوت درجة إقبال المستثمرين عليها بتفاوت النشاط الرئسي لهم . علاوه على تفاوت الأهداف الرئيسية لنشاطهم الاستثماري في ضوء الإطار العام الذي يحكم الهيكل التمويلي لهذه المشروعات، والمنافذ المتاحة لاستثمار الأموال وكيفية خلق نوع من التوازن في هيكل المركز المالي للوحدات الاقتصادية. بما يحقق الاستخدام السليم للموارد المالية المتاحة .

لذلك وضعت المعايير والسياسات المحاسبية التي تمثل إطارا للمحاسبة عن الاستثمارات من حيث الغرض من امتلاكها أو حيازتها، وتحديد تكلفة حيازتها، وما إذا كانت حيازتها لاجال قصيرة أم طويلة، وطرق تقييمها، وكيفية الإفصاح عنها... إلى آخر هذه الأمور التى تعكس أهمية هذه الاستثمارات في تحقيق النمو الذاتي والربحية وتوفير السيولة، وخلق التوازن في الهيكل المالي للمشروعات.

ولقد تم إعداد هذا البحث لدراسة المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات المساهمة الكويتية.حيث تمثل الاستثمارات أهمية كبيرة لهذه الشركات بالنسبة إلى إجمالي أصولها ،(وبلغت في بعض الشركات ٥٧٪) مما يشير إلى تأثيرها المباشر على كم ونوعية البيانات المالية التى تتضمنها القوائم المالية علاوه على ما يثار من جدل في الفكر المحاسبي حول قياس وتقييم الاستثمارات . وتأثير ذلك على مستخدمي القوائم المالية.

الشركات المساهمة الكويتية

دكتور

غالب نصر مصطفى

كلية العلوم الإدارية

قسم المحاسبة

جامعة الكويت

٢ - الهدف من البحث وأهميته

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى اتفاق السياسات المحاسبية المطبقة في الشركات المساهمة الكويتية في مجال المحاسبة عن الاستثمارات، مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية في هذا المجال، وخاصة أن هذه الشركات ملزمة بقرار وزاري بتطبيق هذه المعايير، علاوة على اكتشاف مشاكل وصعوبات التطبيق، وبالتالي التعرف على ما إذا كانت هذه المعايير الدولية ملائمة للتطبيق في الشركات الكويتية. كما يهدف البحث إلى التعرف على وجهة نظر مدققي الحسابات لهذه الشركات، في مدى مساهمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في رفع كفاءة العمل المحاسبي لهذه الشركات.

وتتمثل أهمية هذه الدراسات في أن المعالجات المحاسبية والمعايير الخاصة بالقياس والتقويم والإفصاح عن الاستثمارات أحد العناصر الهامة التي تؤثر على مدى مصداقية البيانات والمعلومات التي تحتويها القوائم المالية للشركات. لذلك فإن نتائج البحث الحالي سوف تساهم في إعطاء دليل على مدى التوحيد أو التناسق في تطبيق الأسس والقواعد والمعايير المحاسبية فيما يتعلق بعملية القياس والإفصاح، وبالتالي تحسين عملية إجراء المقارنات بين الوحدات الاقتصادية لاتخاذ القرارات المختلفة سواء كانت تتعلق بالاستثمار أم التمويل، (Grove and Bazley, 1993p.118) علاوة على تعرف الأكاديميين والمهنيين على الممارسات الفعلية لتطبيق المعايير المحاسبية في مجال المحاسبة عن الاستثمارت، ومدى ملائمة هذا التطبيق للشركات الكويتية.

وعلى ذلك، يتعلق البحث بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مجال المحاسبة عن الاستثمارات في الأسهم والسندات والاستثمارات العقارية، دون غيرها من الاستثمارات الأخرى كما يدخل في نطاق البحث المعايير المحاسبية الدولية التي تعالج الاستثمارات فقط، ويرتبط ذلك بالمعيار الدولي رقم (25) "المحاسبة عن الاستثمارات"، والمعيار الدولي "(27) للمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة"، وكذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم" (28) المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة".

واهتمام البحث أيضا ينصب على وجهة نظر منتجي البيانات والمعلومات المحاسبية (الشركات). علاوة على استيضاح وجهةنظر مدققي (مراجعي) الحسابات لهذه الشركات في مدى مساهمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المشار إليها في رفع كفاءة العمل المحاسبي.

٣ - تنظيم البحث

بغرض تحقيق أهداف البحث المشار

إليها آنفاً، فقد تم تقسيم البحث علاوة على ما تقدم إلى الأجزاء التالية:

- نظرة عامة على أهم الدراسات السابقة في مجال البحث.
- عرض مختصر للمعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالمحاسبة عن الاستثمارات.
- الدراسة الميدانية للتعرف على الممارسات العملية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مجال المحاسبة عن الاستثمارات، ومدى ملاءمة تطبيق هذه المعايير في الشركات المساهمة الكويتية.
- خلاصة البحث والتوصيات.

٤ - الدراسات السابقة

أسفرت البحوث السابقة التي اجريت في مجال مدى التزام الشركات الكويتية بالقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، انه بالرغم من الاهتمام الواضح من قبل دولة الكويت بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، إلا أنه - وحتى بداية الثمانينات - لا يوجد بيان واضح بهذه القواعد والمبادئ المحاسبة، (شعيب عبد الله ١٩٨٠ - هشام حسبو١٩٨٧، محمد العظمة ويوسف العادلي ١٩٨٨، محمد العظمة وحصة البحر ١٩٨٤، على عبد الرحيم وآخرون ١٩٨٩). كما أن التفسيرات المتباينة للمعايير الدولية التي كانت تطبق أحيانا في بعض الشركات، أكدت ضرورة وجود إطار عام لما يجب أن يكون عليه حجم ونوعية البياناتوالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية لهذه الشركات، وذلك لتحقيق أهداف واستخدامات هذه القوائم والتقارير المالية المنشورة.

ووسط هذه الظروف، شكلت بالكويت لجنة فنية دائمة عام ١٩٨١ للنظر في وضع قواعد محاسبية تكون إطاراً يمكن الاستناد إليه لتقييم الممارسات المهنية من جانب الشركات الكويتية. وكان من نتيجة عمل هذه اللجنة صدور ثلاثة أدلة محاسبية، يختص الأول منها بقواعد الإفصاح المطلوبة في القوائم المالية للشركات، والثاني يغطي القواعد الخاصة بالمحاسبة عن الاستثمارات المالية، واختص الدليل الثالث بتغطية المحاسبة عن العقار، ولم يصدر عن هذه اللجنة، حتى وقتنا الحالي، أية أدلة أو قواعد محاسبية أخرى، إلى أن صدر القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٩٠ بإلزام الشركات والمؤسسات الكويتية بجميع أشكالها القانونية بتطبيق المعايير المحاسبة الدولية التي تصدر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية

International Accounting Standards Committee (IASC) (١)

وحيث أن هذا الإلزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية قد خلق إطارا يمكن الاستناد إليه في تقييم الممارسات العملية من جانب الشركات الكويتية لتطبيق هذه المعايير، فقد توالت الأبحاث في هذه المجال للتعرف على مدى التزام هذه الشركات بتطبيق تلك المعايير ومدى ملاءمتها للتطبيق (Shuaib 1984, Shuaib & Douglas 1996, غالب مصطفى 1995، على عبد الرحيم وآخرون 1997)

وقد تم إعداد البحث الحالي لتكملة بعض جوانب القصور في البحوث السابقة. فتم اختيار بند من بنود الأصول التي تحظى بأهمية كبيرة لدى معظم الشركات، وتمثل نسبة كبيرة إلى إجمالي أصول هذه الشركات وهي الاستثمارات المالية والعقارية. كما أن البحث لم يقتصر على التعرف على الممارسات العملية للمحاسبة عن الاستثمارات من قبل الشركات فقط، بل وسع نطاق الاستقصاء ليشمل فئة هامة أخرى محايدة وهي مدققي حسابات هذه الشركات ليتعرف على وجهة نظرهم في الجوانب المختلفة التي يحققها هذا البحث، وهذا ما سوف يأتي تفصيله في الصفحات التالية، واقتصار البحث على هاتين الفئتين نتج عن أن معظم الأبحاث السابقة(٢) في مجال أهمية البيانات والمعلومات المحاسبية لمستخدميها وتأثيرها في اتخاذ القراروات الاستثمارية أو التمويلية، وركزت على الإفصاح من جوانبه الثلاث، أي ما يجب الإفصاح عنه، والجهات المستفيدة من البيانات المفصح عنها، وكيفية الإفصاح، أي أن الاهتمام كان منصبا على مخرجات النظام المحاسبي من قوائم وتقارير مالية وإيضاحات حولها، وبرغم أهمية ذلك من نواحي عدة، إلا أن هناك جانب آخر لا يقل أهمية عن السابق، ألا وهو عملية قياس وتحديد أو تقدير بنود القوائم المالية، وهذا الجانب لم يحظى بنفس الاهتمام من قبل الباحثين وخاصة في البحوث الميدانية في الدول النامية للتعرف على الممارسات العملية للوحدات الاقتصادية.

٥ - المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة عن الاستثمارات.

اصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC عددا من المعايير المحاسبية (IASC,1998) (٣) تتصل بالمحاسبة عن الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات، والاستثمار في العقارات، وكذلك للمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة، وتتمثل هذه المعايير في ما يلي:

٥ - ١ : ١ المعيار المحاسبي الدولي (٢٥)

صدر هذا المعيار في أكتوبر ١٩٨٤، وتم اعادة صياغته عام ١٩٩٤. ويتضمن هذا المعيار٥١ فقرة. بعضها يتضمن نص المعيار، والأخرى تتضمن شرحا وتفسيرا لبعض المصطلحات المستخدمة في المعيار، مع إعطاء أمثلة لتوضيح بعض الجوانب التي تيسر تطبيق بنود المعيار واختصت الفقرات ١ : ٤ بتحديد نطاق المعيار، وشرحا لمعاني المصطلحات المستخدمة في المعيار والمتعلقة بتحديد معنى الاستثمار. كما أشار المعيار في فقراته ٧:٥ إلى أنواع الاستثمارات وأشكالها . فبعض المؤسسات تعتبر نشاط الاستثمار من الأنشطة الرئيسية بها. ويعتمد تقييم الأداء فيها على نتائج هذا النشاط. وقد تمثل الاستثمارات حقوق ملكية في شركات أخرى كالأسهم، وأخرى تمثل مديونية الغير كالسندات المصدرة من قبل الشركات المستثمر فيها. كما أوجب المعيار في الفقرات ١٤:٨ على المؤسسات التي تميز بين أصولها المتداولة، والأصول طويلة الأجل في قوائمها المالية. أما بخصوص تحديد تكلفة الاستثمارات، فقد عالجها المعيار في الفقرات من ١٥:١٨ كما تضمن المعيار كيفية تحديد القيمة الدفترية للاستثمارات من خلال ١ لفقرات ١٩:٣٠ كما جاء في الفقرتين ٣١ ، ٣٢ لمعالجة التغيرات في القيمة الدفترية للاستثمارات، وأوضحت الفقرات ٣٣:٣٥ من المعيار المعالجة المحاسبية عند بيع الاستثمارات، وتضمن المعيار أيضا المعالجات المحاسبية التي تتعلق بإعادة تصنيف الاستثمارات من إستثمارات طويلة الأجل إلى قصيرة الأجل، ومن استثمارات قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل وشمل ذلك الفقرات ٣٦، ٤٠، وحدد المعيار العناصر التي يجب أن تشملها قائمة ١ لدخل والتي تتعلق بالمحاسبة عن الاستثمارات من خلال الفقرات ٤١، ٤٢ وخص المعيار المنشآت المتخصصة في مجال الاستثمارات بالفقرات ٤٥ : ٤٨ وتضمنت الفقرات الأخيرة من المعيار المحاسبي الدولي (٢٥) ٤٩ - ٥١ ما يجب أن تفصح عنه المنشآت في قوائمها المالية والإيضاحات المرفقة بها.

٥ - ٢ المعيار المحاسبي الدولي (٢٧)

صدر هذا المعيار عام ١٩٨٨، وتم إعادة صياغته عام ١٩٩٤. ويختص بإعداد القوائم المالية الموحدة، والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة. والشركة التابعة هي منشأة يتم التحكم والسيطرة عليها من قبل شركة أخرى تعرف بالشركة الأم. والسيطرة ت كون في قوة التأثير على الشركة التابعة في سياساتها التشغيلية والمالية بصورة تمكن الشركة الأم من الاستفادة منها. وقد تضمن هذا المعيار ٣٣ فقرة. شملت هذه الفقرات نطاق تطبيق المعيار، وشرح لبعض المصطلحات الفنية المستخدمة فيها، وكيفية إعداد القوائم المالية الموحدة للشركة القابضة وشركاتها التابعة. والجدير بالذكر أن إعداد القوائم المالية الموحدة خارج عن نطاق البحث الحالي ولذلك، ولأغراض البحث، فإن الاهتمام ينصب فقط على الفقرات ٢٩، ٣٠، ٣١ من هذا المعيار، والتي تتضمن المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة عند إعداد القوائم المالية المنفصلة للشركة الأم.

٥ - ٣ المعيار المحاسبي الدولي (٢٨)

صدر هذا المعيار عام ١٩٨٨، وأعيد صياغته في عام ١٩٩٤ بخصوص «المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة». والشركة الزميلة هي تلك التي يكون للمستثمر تأثيرا فعالا عليها. والتأثير الفعال في هذا النوع من الشركات عن طريق المشاركة وليس السيطرة كما في حالة الشركات التابعة. وقد تضمن هذا المعيار ٢٩ فقرة، يدخل في مجال البحث الحالي منها الفقرات ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، والتي تتعلق بقياس الاستثمارات في الشركات الزميلة بغرض إعداد قوائم مالية منفصلة للشركة المستثمرة.

٦ - الدراسة الميدانية

٦ - ١ منهج الدراسة الميدانية

تناولت الدراسة ا لميدانية لهذا البحث وضع فرضيات البحث، وتحديد مجتمع الدراسة الميدانية، ومفردات العينة، وطريقة جمع البيانات من عينة البحث، ثم تحليل النتائج وتفسيرها والتعليق عليها، وذلك باستخدام بعض الأساليب الإحصائية اللامعلمية Non Parametric Tests(٤).

وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة، والتي أوضح معظمها، أن هناك تباين بين الممارسات العملية للشركات وبين متطلبات المعايير المحاسبية، فقد تم صياغة فرضيات البحث الحالي في شكل Null - Hypotheses أي افتراض عدم وجود الظاهرة الخاضعة للبحث، إلى أن يتم التحقق ، من خلال تحليل النتائج، إلى وجودها من عدمه، ثم يتم قبول أو رفض الفرضية بناء على التحليل. لذلك

علاوة / خصم الإصدار والفوائد المرتبطة بهذه السندات عند اقتنائها.

الرابع: تضمن هذا القسم ثلاثة اسئلة للاستفسار عن مدى مساهمة تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في تحسين إجراء القياس والإفصاح المحاسبي، ومدى امكانية الا عتماد على المعلومات المحاسبية بعد تطبيق هذه المعايير، وما إذا كان ذلك قد أدى إلى تيسير المقارنات بين الفترات المالية للشركة ،أو المقارنه بين الشركات بعضها البعض ،علاوة علي مدى المساهمة في تحسين مستوى التحليل المالي ، كما شمل القسم أيضا الاستفسار عن ما إذا كانت هناك مشاكل أو صعوبات واجهتها الشركات المساهمة الكويتية عند تطبيق المعايير الدولية في مجال المحاسبة عن الاستثمارات ، وانواع هذه الصعوبات. واخيرا مدى ملاءمة تطبيق المعايير الدولية فيها.

الخامس: أسئلة عامة عن أسم الشركة ونشاطها ، والوضع الوظيفي للمجيب علي الأسئلة ومؤهلاته العلمية والعملية وسنوات خبرته في الشركة والعمل المحاسبي بصفة عامة ، وسنوات خبرته في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بصفة خاصة .

وعلى الجانب الآخر ، فقد اشتملت قائمة الاستقصاء الثانية (الموجهة إلى المراجعين في مكاتب التدقيق) قسمين أساسيين:

الأول : تضمين أسئلة مماثلة للقسم الرابع من قائمة الاستقصاء الموجهة للمديرين الماليين بالشركات المساهمة . التي تتعلق بمدى مساهمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في رفع كفاءة العمل المحاسبي ، وزيادة جودة المعلومات المحاسبية التي يفرزها النظام المحاسبي بعد تطبيق هذه المعايير ، ومدى صعوبة سهولة التطبيق ، والمشاكل التي تواجهها الشركات من وجهة نظرهم عند التطبيق ، وأنواع هذه المشاكل . كما تضمنت أيضا معرفة وجهة نظرهم في مدى ملاءمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الشركات المساهة ، والإجراءات التي يمكن اتخاذها ، من قبل الشركات أو من بعض الجهات الحكومية أوالمهنية المعنية بالأمر ، لتحسين عملية التطبيق .

الثاني : تضمن عددا من الأسئلة للاستفسار عن الوضع الوظيفي للمجيب في مكتب التدقيق، وسنوات خبرته في مراجعة حسابات الشركات المساهمة ، وخبرته في العمل المحاسبي بصفة عامه ، ومع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بصفة خاصة.

واتضح من الدراسة الميدانية أن حوالي ٩٠٪ من المشاركين في مكاتب التدقيق اكتسبوا خبرة ٥ سنوات فاكثر في التعامل مع المعايير المحاسبية الدولية، ونفس النسبة تمثل خبرة مكتسبة لهم في مراجعة حسابات الشركات المساهمة، مما يعطي قيمة لرأيهم في الجوانب المختلفة يناقشها هذا البحث.

٦ - ٤ تحليل البيانات ونتائج البحث

٦ - ٤ - ١ تم تحليل البيانات على مرحلتين:

المرحلة الأولى : اختبارات التجانس في البيانات:

تم ذلك باستخدام:

Mann Whitney Nonparametric Test

لمعرفة ما إذا كان هناك فروقا جوهرية بين البيانات التي تم جمعها عن طريق البريد (١١ شركة ٤٢٪) والتي تم جمعها عن طريق المقابلات الشخصية مع مسئولي الشركات (١٥ شركة ٥٨٪) وقد أثبت هذا الاختبار أنه لا توجد فروق جوهرية بين البيانات التي تم جمعها بالوسيلتين. حيث ظهر من نتيجة الاختبار الإحصائي أن P-Value (مستوى المعنوية) أكبر من ٠,٠٥ لكل المتغيرات.

كما أجرى Kruskal-Wallis Test لمقارنة بيانات مفردات العينة اعتماداً على تقسيم الشركات داخل القطاعات الاقتصادية إلى ٤ مجموعات (القطاع المالي، القطاع العقاري، القطاع الصناعي، القطاع التجاري و الخدمي) للتأكد من أنه لا توجد فروق جوهرية بينها ترجع إلى نوع القطاع الاقتصادي، حيث لا يعد ذلك تحيزا بالمعنى الإحصائي حينما تعتبر الشركات جميعها (٣٦ شركة مساهمة) عينة واحدة، أي لها نفس صفات التوزيع الإحصائي. وقد أظهر هذا الاختبار الإحصائي أن قيمة P-Value (مستوى العينة) لكل المتغيرات أقل من ٠,٠٥ وهذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين شركات كل قطاع وبين الشركات في القطاعات الأخرى مما يؤكد إمكانية معالجة الشركات كعينة واحدة، ويقع عليها تحليل النتائج مجتمعة.

المرحلة الثانية: تحليل وتفسير النتائج:

تضمنت هذه المرحلة ، تحليل وتفسير نتائج البحث فكما ذكرنا سالفا أن الهدف من البحث هو التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة الكويتية بتطبيق

المعايير المحاسبية الدولية في مجال المحاسبة عن الاستثمارات كما يهدف البحث أيضا إلى معرفة مدى ملاءمة تطبيق المعايير الدولية، والصعوبات أو المشاكل التي تواجه الشركات في هذا المجال، علاوة على التعرف على وجهة نظر مدققي الحسابات حول هذا الموضوع، وقد سبق وأن صيغت هذه الأهداف في شكل فرضيات للبحث. وفي الصفحات التالية نتعرض لاختبار هذه الفرضيات للتحقق من صحتها أو عدم صحتها والتعليق على ذلك.

٦ - ٤ - ٢ اختبار الفرضية الأولى:

تقضي الفرضية الأولى بانه توجد اختلافات جوهرية بين ما تطبقه الشركات المساهمة الكويتية وبين ما تقضي به المعايير المحاسبية الدولية في مجال المحاسبة عن الاستثمارات.

ولاختبار هذه الفرضية تم إجراء Wilcoxon signed Nonparametric Test لمعرفة ما إذا كان هناك اختلافات جوهرية بين ما تطبقه الشركات، وبين ما تقضي به المعايير المحاسبة الدولية في مجال المحاسبة عن الاستثمارات.

واتضح من نتائج هذا الاختبار أن البنود الخاصة بتحديد تكلفة الاستثمارات قصيرة الأجل وطريقة تقييمها ومعالجة الأرباح والخسائر الناتجة من إعادة تصنيف الاستثمارات أو بيعها تتفق معالجتها المحاسبية مع ما تضمنته المعايير المحاسبية الدولية، إلا أن هناك اختلافات جوهرية في بعض البنود الأخرى. وفيما يلي تحليل هذه النتائج بشيء من التفصيل:

١ - عند الحصول على استثمارات في أسهم فإن الشركات في تحديدها لتكلفة تملك أو اقتناء هذه الاستثمارات يأتي مطابقا مع ما يقضي به المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٥)، سواء عند الشراء أو عند الحصول على استثمارات مقابل اصول أخرى.

٢ - ورغم ذلك، توجد اختلافات جوهرية بين ما تطبقه الشركات وبين متطلبات المعايير الدولية عند مبادلة الاستثمارات بإصدار أسهم أو أية أوراق مالية أخرى، فبينما تقضي المعايير المحاسبية الدولية بتحديد التكلفة على أساس سعر السوق للأوراق المالية المصدرة، أو سعر السوق للاستثمارات التي تم الحصول عليها أيهما أوضح في القياس، إلا أن نسبة ٣١٪ من الشركات، حددت تكلفة الاستثمارات على أساس القيمة الاسمية للأوراق المالية المصدرة وذلك ليس مخالفة للمعايير المحاسبية فقط بل مخالف أيضا للفكر المحاسبي حيث أن سعر السوق أو السعر الجاري أو القيمة العادلة تمثل التضحية الاقتصادية المقابلة لتملك هذه الاستثمارات.

٣ - علاوة على ما تقدم، فإن النتائج تظهر فروقا جوهرية بين الممارسات الفعلية للشركات وبين ما جاء بالمعيار الدولي رقم (٢٥) فيما يتعلق بتحديد تكلفة الاستثمارات عند إعادة تصنيفها من قصيرة إلى طويلة الأجل أو العكس. فقد تضمن المعيار المحاسبي الدولي المشار إليه، انه حينما يتم إعادة تصنيف استثمارات قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل فإنه يتم إدراج الاستثمارات بالتكلفة أو السوق أيهما أقل ولكل بند من بنود الاستثمارات على حدة، أو بالقيمة السوقية إذا كانت الاستثمارات قصيرة الأجل المعاد تصنيفها كانت مدرجة بالقيمة السوقية قبل إعادة تصنيفها، ومع ذلك فهناك ٣٨٪ من الشركات لم تلتزم بذلك، وأدرجت الاستثمارات بالتكلفة، حتى أن بعضها حينما اتبع سعر السوق ليكون اساسا لتحديد قيمة الاستثمارات المعاد تصنيفها، لم يكن ذلك اساسا لتحديد قيمة الاستثمارات قصيرة الأجل قبل إعادة تصنيفها.

وعلى الجانب الآخر، عند اعادة تصنيف استثمارات طويلة الأجل الى استثمارات قصيرة الأجل، فإن المعيار الدولي المشار اليه (فقرة ٣٦) يتطلب ادراجها بالتكلفة أو القيمة المدرجة (طويلة الأجل قبل إعادة التصنيف) أيهما أقل إذا كانت الشركة تقيم الاستثمارات قصيرة الأجل بالتكلفة أو السوق أيهما أقل. أو كبديل آخر، بالقيمة الدفترية (المدرجة) إذا كانت الاستثمارات قصيرة الأجل تقوم على اساس سعر السوق أو القيمة العادلة. ولكن النتائج تشير إلى أن هناك ٣٩٪ من الشركات تستخدم اساس التكلفة ١١٪ تستخدم اساس سعر السوق في تحديد قيمة الاستثمارات طويلة الأجل عند اعادة تصنيفها الى استثمارات قصيرة الأجل.

٤ - بالنسبة لتحديد تكلفة الاستثمارات في سندات فإن

النتائج تظهر أن الشركات قد التزمت بما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٥ بهذا الخصوص . فعند تحديد تكلفة شراء السندات لا تعتد الشركات بالقيمة الاسمية فقط للسندات المشتراه، بل تأخذ في الاعتبار ايضا الفوائد المستحقة (المتراكمة) قبل تاريخ الشراء على هذه السندات، بالإضافة إلى ما إذا كانت هناك علاوة أو خصم إصدار مرتبط بهذه السندات، وذلك لتحديد المقابل المالي لهذه السندات.. إلا أن ٣٦٪ من هذه الشركات قد جانبها الصواب عند معالجة هذه الفوائد المتراكمة قبل تاريخ الشراء، حيث اعتبرتها جزء من تكلفة السندات.

ثانيا: تصنيف الاستثمارات:

جاء بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٥) فقرة ٨ ، ٩ أن على المشروعات ان تميز بين الاستثمارات قصيرة الأجل و تدرجها ضمن الأصول المتداولة، والاستثمارات طويلة الأجل وتدرجها ضمن الأصول طويلة الأجل، وذلك لاختلاف الغرض من كل منها، وطرق قياسها والإفصاح عنها في ميزانيتها طبقا للمعيارالمحاسبي الدولي رقم (١٣).(٧)

وفي ظل النتائج التي أظهرها هذا التحليل، فإنه برغم أن ٩٦٪ من الشركات التزمت بتصنيف استثماراتها إلى قصيرة الأجل وطويلة الأجل (باستثناء شركة واحدة) إلا أنه عند الاستفسار عن أساس تصنيف الاستثمارات جاءت النتائج مخالفة للمعيار الدولي. فقد وجدت فروق جوهرية بين ما يقضي به المعيار المحاسبي الدولي (٢٥)، وبين ما تتتبعه الشركات كأساس للتصنيف. ٢٧٪ من الشركات اتخذت من تداول الاستثمارات في سوق الأوراق المالية اساسا للتصنيف. فالأوراق المالية التي تتميز بسوق نشط اعتبرتها الشركات استثمارات متداولة وهذا مخالف لما يقضي به المعيار الدولي. حيث الغرض من امتلاك هذه الاستثمارات هو الأساس في عملية التصنيف لهذه الاستثمارات، وليس حركتها في السوق أو الفترة الزمنية التي يحتفظ بها.

ثالثا: تقييم الاستثمارات قصيرة الأجل:

يتضح من نتائج البحث، أن الشركات الخاضعة للدراسة التزمت بتطبيق ما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي (٢٥) بخصوص طرق تقييم الاستثمارات قصيرة الأجل. لذلك لم تظهر النتائج فروقا جوهرية. وواضح أن السبب وراء هذا الالتزام والذي وصل في أغلب البنود إلى ١٠٠٪، أن المعيار المحاسبي يتصف بدرجة عالية من المرونة. نص على أنه من الممكن أن تتبع الشركات طريقة سعر السوق لإدراج الاستثمارات في الميزانية، أو طريقة السوق او التكلفة أيهما أقل، ليس هذا فحسب ، بل جاء بالمعيار أنه من الممكن تطبيق ا لطريقة الأخيرة على مستوي اجمالي محفظة الأوراق المالية، أو على مجموعات رئيسية للاستثمارات، أو لكل نوع من أنواع الاستثمارات على حدة.

رابعاً: أما فيما يتعلق بتأثير عملية تقييم الاستثمارات، وبيعها واعادة تصنيفها على القوائم المالية، فقد أظهرت النتائج أن الشركات التزمت بما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي (٢٥) في معالجتها للأرباح والخسائر الناتجة من تقييم الاستثمارات بغرض إعداد القوائم المالية، وكذلك الارباح والخسائر الناتجة من بيع الاستثمارات بغرض إعداد القوائم المالية ، وكذلك الأرباح والخسائر الناتجة من بيع الاستثمارات قصيرة الأجل. إلا أن تحليل النتائج اظهر أن هناك اختلافات جوهرية بين ما تطبقه الشركات الخاضعة للدراسة، وبين متطلبات المعيار الدولي (٢٥) بخصوص كيفية تحديد الربح/ الخسارة الناتجة من عملية بيع الاستثمارات، وكذلك المعالجة المحاسبية عند تحقق خسارة من عملية البيع.

فرق المعيارالدولي المشار اليه في فقرة (٣٣) بين الحالات الآتية: بخصوص كيفية تحديد الربح أو الخسارة الناتجة من عملية بيع الاستثمارات:

١ - بصفة عامة يحدد الربح/ الخسارة عند بيع الاستثمارات بالفرق بين صافي القيمة البيعية والقيمة الدفترية للاستثمارات، ويجب معالجة الفرق في قائمة الدخل.

٢- إذا كانت الاستثمارات تمثل أصل متداول، وتقيم بطريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل على اساس اجمالي محفظة الاستثمارات، فإن الربح/ الخسارة يحدد على أساس الفرق بين تكلفة الاستثمارات وصافي القيمة البعية.

٣ - إذا كانت الاستثمارات قد سبق أن اعيد تقييمها، أو تقيم طبقا لطريقة سعر السوق وكانت الزيادة في القيمة المدرجة للاستثمارات قد اضيف إلى فائض اعادة التقييم، فإن الواجب على الشركة أن تتبع سياسة من شأنها اعادة هذه الزيادة- طالما

مـازالت باقـيـة في قـيـمـة الاسـتـثـمـارات وفـائض إعـادة التـقـيـيم - إلى قائمة الدخل أو الارباح المحتجزة، مع اتباع هذه السياسة بشكل مستمر وطبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٨) «البنود غـيـر الـعـادية وبنود السنوات السابقة والتغير في السياسات المحاسبية».

وبرغم أن المعيار المحاسبي الدولي واضح في هذا الشأن ، آلا أن ٦٦٪ من الشركات خالفت هذه القواعد عند تحديدها للأرباح/ الخسائر الناتجة من عـمـلـيـة بيع الاستثمارات فأظهرت النتائج أن الشركات التي تتبع سياسة التكلفة أو السوق أيهما أقل (وهي تمثل ٧٣٪ من إجمالي الشركات) قام معظمها بتحديد نتيجة عملية البيع بالفرق بين صافي القيمة البيعية والقيمة الدفترية للاستثمارات، أي بعد تخفيضها بمخصصات الهبوط المكونة من قبل ، والمفترض أن الربح الخسارة من عملية البيع تحدد على أساس تكلفة الاستثمارات وليس قيمتها الدفترية كما جاء بالمعيار الدولي، وهذا ولا شك يؤدي إلى المبالغة في تحديد الأرباح الناتجة من عملية البيع. كما أن بعض الشركات التي تتخذ سعر السوق كأساس لتقييم الأستثمارات ، تحدد ربح/ خسارة البيع دون الأخذ في الاعتبار الزيادة/ النقص في فائض إعادة التقييم نتيجة اتباع هذه السياسة في التقييم والمرتبطة بالاستثمارات المباعة.

خامسا: مدى اتفاق السياسات المحاسبية في الشركات مع متطلبات المعايير الدولية للمحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل:

تضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٥ فقرة (١١) أنه إذا تم حيازة الاستثمارات بقصد حماية الارتباطات التجارية للمنشأة مع الغير، أو بقصد تسهيل أو تنمية عملياتها، ولا يكون القصد من هذه الاستثمارات أن تكون مصدرا متاحا للنقدية في المستقبل فإنها تصنيف كاستثمارات طويلة الأجل كما أن الاستثمارات في العقارات، والتي يكون الغرض منها الاحتفاظ بها لمدد طويلة للحصول على دخل منها أو ارباح رأسمالية فإنها تصنف أيضا كأصول طويلة الأجل رغم أنها قد تتميز بوجود سوق نشط لها.

كما تضمن المعيار أيضا فقرة (٢٣) أن الاستثمارات المصنفة كأصول طويلة الأجل يجب أن تقيم على اساس التكلفة، أو على أساس قيمة إعادة التقييم، كما انه في حالة ما إذاكانت هذه الاستثمارات في حقوق ملكية ممثلة في أوراق مالية قابلة للتداول في سوق نشط، فإنه يمكن تقييمها على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل ولكن لإجمالي محفظة الأوراق المالية.

وعلى الجانب الاخر، فهناك استثمارات طويلة الأجل تخضع في معالجتها المحاسبية للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٧)، وهي الاستثمارات في الشركات التابعة، وكذلك الاستثمارات في الشركات الزميلة والتي تخضع للمعيار المحاسبي الدولي (٢٨)، «المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة»، فقرة (١٢).

وقد اتضح من نتائج الدراسة الميدانية مايلي:

١ - هناك اختلافات جوهرية بين الممارسات الفعلية للشركات وبين ما يقضي به المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٥) بشأن اعتبارات محددة لكون الاستثمارات في أوراق مالية تعد استثمارات طويلة الأجل. وقد صيغت هذه الاعتبارات في قائمة ا لاستقصاء بقصد معرفة أغراض الشركة من الاستثمارات. أولها : تنمية العلاقة مع الشركة المصدرة للأسهم، وثانيها: تعزيز السيطرة على عمليات الشركة المستثمر فيها وحماية وتسهيل عملياتها، وثالثها: تحقيق الأرباح من وراء هذه الاستثمارات. ولكن هناك ٦٤٪ فقط من الشركات اتفقت مع هذه الأغراض باعتبار استثماراتها طويلة الأجل. بينما ٣٦٪ من الشركات اتخذت الأرباح والسيولة فقط كهدف من هذه الاستثمارات، واعتبرت هذه الاستثمارات كبديل للسيولة عند الحاجة.

٢ - لا توجد اختلافات جوهرية بين ما تطبقه الشركات وبين ما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي (٢٥) بخصوص طرق تقييم هذه الاستثمارات طويلة الأجل. وعند استخدام طريقة اعادة التقدير التزمت الشركات بالدورية المنتظمة للقيام بإعادة التقدير، واجراء ذلك على مجموعات الاستثمارات كل على حده.

على الجانب الآخر وجدت اختلافات جوهرية في معالجة الشركات للارتفاع أو الانخفاض المؤقت في قيمة الاستثمارات طويلة الأجل عند استخدام طريقة إعادة التقدير لتقييم هذه الاستثمارات. فهناك ٥٩٪ فقط من الشركات التزمت بما جاء بالمعيار الدولي (٢٥)، والذي تضمن أن تعالج أي زيادة ناتجة من اعادة تقييم الاستثمارات كبند من بنود حقوق الملكية في حساب فائض إعادة التقييم ويمكن إجراء مقاصة بين الانخفاض الذي تم في استثمار معين وزيادة سابقة عند تقييمه تكون قد اضيفت إلى فائض إعادة التقييم طالما ان هذه الزيادة مازالت موجودة في الفائض.

ورغم ذلك فهناك ٤١٪ من الشركات لم تلتزم بهذه المعالجة، فبعض هذه الشركات قامت بالتفرقة بين حالتين: إذا حدث ارتفاع في قيمة الاستثمارات عند إعادة تقييمها تجاهلت هذه الزيادة، أما إذا حدث انخفاض فإنه يتم ترحيله إلى قائمة الدخل.

٣ - اتضح أن ٥٨٪ من الشركات (١٥ شركة) تمتلك استثمارات في العقارات كاستثمارات طويلة الأجل ، واختلفت في معالجتها محاسبيا. فمنها ٣٣٪ عالجتها كأصول ثابتة واظهارها بالتكلفة مطروحا منها مخصصات الاستهلاك طبقا للمعيار المحاسبي الدولي (١٦) ،المحاسبة عن العقارات والمعدات والآلات، وطبقا للمعيار المحاسبي الدولي (٤) المحاسبة عن الاستهلاك، بينما ٦٧٪ من الشركات التي تمتلك عقارات عالجتها كاستثمارات طويلة الأجل تخضع للمعيار المحاسبي الدولي (٢٥).

٤ - فيما يتعلق بالاستثمارات طويلة الأجل في الشركات التابعة، والشركات الزميلة التي عولجت في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٧) ورقم (٢٨) على التوالي : فإن النتائج اظهرت عدم وجود اختلافات جوهرية في المعالجات المحاسبية للشركات التي تمتلك مثل هذه الاستثمارات وما جاء بالمعيارين الدوليين المشار اليهما كما بلغت نسبة الشركات التي تمتلك استثمارات في شركات تابعة ٦٢٪ والتي تمتلك استثمارات في شركات زميلة ٥٨٪ وقد تراوحت نسبة الاستثمارات في الشركات التابعة ٥٥٪: ١٠٠٪ كما كانت نسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة من ٢٠٪ إلى أقل من ٥٠٪. وكانت اسباب الشركات واضحة في اعتبار شركة ما تابعة أو زميلة.

وقد جاء ترتيب هذه الأسباب كما يلي:

- نسبة الاستثمارات في الشركة ٥٠٪: ١٠٠٪ شركة تابعة، ٢٠٪ إلى أقل من ٥٠٪ شركات زميلة).
- التأثير على القرارات في الشركات التابعة والزميلة.
- تكامل النشاط.
- تماثل النشاط.
- تحقيق أرباح رأسمالية.

وذكرت بعض الشركات أسبابا أخرى : مثل نقل التكنولوجيا ، أو توسيع دائرة النشاط أو موقع الشركة، وتحقيق منافع اقتصادية مستقبلية وكان آخرها لأسباب سياسية. أما فيما يتعلق بطرق تقييم الاستثمارات فقد التزمت معظم الشركات بما جاء بالمعيار الدولي (٢٧)، (٢٨) بخصوص تقييم الاستثمارات في الشركات التابعة، والشركات الزميلة إما بطريقة حقوق الملكية في الشركات المستثمر فيها، أو بطريقة التكلفة، أو إعادة التقدير كما جاء بالمعيار (٢٥) فيما يتعلق بالاستثمارات طويلة الأجل.

إلا ان هناك بعض الشركات بلغت نسبتها ٢٠٪ تقريبا (٣شركات) اختارت طرق اخرى للتقييم لم تنص عليها المعايير الدولية لمثل هذه الاستثمارات والعجيب أنها لم تتفق فيما بينها على طريقة واحدة، فإحداها فرقت بين ما إذا كانت الاستثمارات في الشركات التابعة أو الزميلة مسعرة (أي متداولة في سوق الأوراق المالية) استخدمت طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل وإذا كانت غير مسعرة استخدمت طريقة حقوق الملكية.وشركة أخرى اختارت طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل (كما في الاستثمارات قصيرة الأجل) والثالثة استخدمت طريقة التكلفة أو القيمة العادلة أيهما أقل.

وخلاصة القول، أن الاختبارات الخاصةبالفرضية الأولى للبحث تقضي بقبول هذه الفرضية بالنسبة لبنود معينة، ورفضها بالنسبة للبنود الأخرى. وبصفة عامة وجدت اختلافات جوهرية بين الممارسات العملية للشركات، وما تقضي به المعايير المحاسبية في مجال المحاسبة عن

المعايير المحاسبية الدولية في مجال المحاسبة عن الاستثمارات، تؤكد أن نسبة كبيرة من الشركات تراوحت بين ٨١٪ إلى ٩٢٪ أظهرت أنه لا توجد صعوبة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق بتحديد تكلفة الاستثمارات سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، أو في تصنيفها أو إعادة تصنيفها من قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل أو العكس، علاوة على أنه لا توجد صعوبات خاصة بتقييم الاستثمارات لغرض إعداد القوائم المالية، وكذلك عند معالجة الانخفاض أو الزيادة الناتجة من إعادة تقييم هذه الاستثمارات، بالإضافة الى المعالجات المحاسبية الخاصة بالأرباح او الخسائر الناتجة من إعادة تصنيف الاستثمارات أو عند بيعها. كل ذلك يأتي منسجما مع ما أظهرته النتائج الخاص بمساهمة تطبيق المعايير المحاسبية في تحسين إجراءات القياس والإفصاح، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على رضاء معظم هذه الشركات عماتضمنته المعايير المحاسبية الدولية في مجال المحاسبة عن الاستثمارات، حيث السهولة في التطبيق، ووضوح هذه المعايير و سهولة فهمها، إلا أن هذه النتائج لا تنفي أن هناك بعض الشركات قد وجدت صعوبات في تحديد قيمة الاستثمارات عند إعادة تصنيفها، وكذلك في معالجة الزيادة/النقص الناتج من إعادة تصنيف الاستثمارات.

وتجدر الإشارة إلى أن النتيجة الأخيرة يؤكدها أن نسبة ٢٣٪ من الشركات أظهرت عدم وجود الكوادر المدربة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية. كما أن ١٩٪ تقريبا منها أوضحت أنه في بعض الأحيان يوجد تناقض بين متطلبات المعايير الدولية وبين متطلبات بعض الجهات الحكومية مثل البنك المركزي، ووزارة التجارة والصناعة دون توضيح لأسباب هذا التناقض.

ولمزيد من التحليل، تم إجراء اختبار إحصائي للتأكد من ان الشركات التي رأت أن تطبيق المعايير الدولية ادت إلى مساهمة كبيرة، وكبيرة جدا في رفع كفاءة العمل المحاسبي من حيث القياس، والإفصاح ، وزيادة جودة البيانات والمعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها، ورفع كفاءة عملية التحليل المالي، لم تجد صعوبه عند تطبيق هذه المعايير، وبالتالي رأت أن المعايير المحاسبية الدوليةملائمة للتطبيق في الشركات المساهمة الكويتية، أي أن الملاءمة هنا ترتبط ارتباط وثيقا بمدى استفادة الشركات من تطبق هذه المعايير وعدم وجود صعوبة في عملية التطبيق، لذلك تم أجراء Willcoxon - Test ، لمعرفة ما إذا كان هناك اختلافات جوهرية بين كل من مدى مساهمة المعايير المحاسبة الدولية ي رفع كفاءة العمل المحاسبي، وسهولة تطبيق هذه المعايير وبين رأي الشركات في مدى ملاءمة هذه المعايير للتطبيق فيها.

وقد أظهرت نتائج الاختبار أن تطبيق المعايير المحاسبية أدى إلى زيادة جودة البيانات والمعلومات المحاسبية لتحسين إجراءات القياس والإفصاح، مما أدى إلى زيادة امكانية الاعتماد عليها في التحليل المالي، واجراء المقارنات، علاوة على أن هذه الشركات لم تجد صعوبة في تطبيق هذه المعايير ، وبالتالي أقرت بملاءمة تطبيق هذه المعايير المحاسبية الدولية فيها، وعلى جانب آخر، فإن بعض الشركات، والتى أقرت بعدم ملاءمة تطبيق المعايير الدولية، هي التي أوضحت أنه لا يوجد لديها المحاسبين المدربين لتطبيق هذه المعايير، كما أوضحت أنه في بعض الأحيان يوجد تناقضا بين متطلبات هذه المعايير ومتطلبات بعض الجهات الحكومية.

وعلى ذلك، فإن النتائج السابقة تدعونا الآن إلى رفض فرضية البحث الثانية بعدم ملاءمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الشركات المساهمة الكويتية. والقبول بأن هذه المعايير ملائمة للتطبيق في مجال المحاسبة عن الاستثمارات.

٦ - ٤ - ٤ الفرضية الثالثة للبحث:

تقضي الفرضية الثالثة للبحث، بأنه توجد اختلافات جوهرية بين آراء المحاسبين في الشركات المساهمة، وبين المدققين الخارجين لهذه الشركات حول مدى ملاءمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية فيها، ومدى مساهمتها في رفع كفاءة أداء الوظائف المحاسبية، وزيادة جودة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها في التحليل واجراء المقارنات، ومدى سهولة / صعوبة تطبيق هذه المعايير.

ولاختبار صحة هذا الفرض من عدمه، فقد تم توجيه نفس الأسئلة الخاصة بمدى مساهمة المعايير المحاسبية الدولية في زيادة فعالية البيانات المحاسبية، ومدى سهولة / صعوبة التطبيق

وأسباب هذه الصعوبات إن وجدت، وهل هذه المعايير ملائمة للتطبيق في الشركات المساهمة الكويتية إلى المراجعين الخارجيين لهذه الشركات.

ولإجراء هذه المقارنة، فقد تم اخضاع ردود المراجعين الى التحليل التكراري Frequencies لمعرفة الاتجاه العام للمراجعين الخارجين نحو المتغيرات السابق الإشارة اليها، وقد اتضح ما يلي:

١ تشير النتائج الى أن نسبة تتراوح بين ٦٢٪ إلى ٨٦٪ من المراجعين يرون أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الشركات المساهمة الكويتية أدت بدرجة كبيرة وكبيرة جدا الى تحسين اجراءات القياس المحاسبي، وتحسين مستوى الافصاح عن عناصر القوائم المالية، وبالتالي زيادة جودة المعلومات المحاسبية وامكانية الاعتماد عليها في اجراءات المقارنات، والتحليل المالي. ويرجع ذلك الى خلق نوع من التجانس في السياسات المحاسبية المطبقة نتيجة تطبيق المعايير الدولية علاوة على ما سبق، فإن ٧٦٪ من المراجعين أقروا بأن المعايير المحاسبية الدولية ملائمة للتطبيق في الشركات المساهمة الكويتية بدرجة كبيرة وكبيرة جدا.

٢ وفيما يتعلق برأيهم فيما تواجهه الشركات من صعوبات في تطبيق هذه المعايير، أوضحت نسبة تتراوح بين ٥٧٪ إلى ٧٦٪ أن الشركات لا تجد صعوبات تذكر عند تطبيقها في مجالات القياس، والتقييم أو إعادة التقييم، أو في المعالجات المحاسبية للأرباح والخسائر الناتجة من اعادة تصنيف الاستثمارات أو بيعها، وبرغم ذلك فهناك نسبة تتراوح بين ٢٤٪ إلى ٤٣٪ من المراجعين أوضحوا أن الشركات تجد أحيانا صعوبات في تطبيق المعايير الدولية، وخاصة فيما يتعلق بإعادة تصنيف الاستثمارات من قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل أو العكس، وكذلك عند معالجة الانخفاض أو الارتفاع في قيمة الاستثمارات. عند إجراء اعادة تقييم لهذه الاستثمارات.

٣ - عند الاستفسار من المراجعين الخارجين للشركات المساهمة عن اسباب وجود الصعوبات المشار اليها اشار ٧١٪ منهم أنه لا توجد بالشركات الكوادر المدربة اللازمة لتطبيق المعاير المحاسبة الدولية. كما أوضحت نسبة ٢٩٪ منهم أن هناك تناقض يحدث بين متطلبات المعايير الدولية وبين متطلبات بعض الجهات الحكومية، بينما اقرت نسبة ٧١٪ من المدققين أنه لا يوجد تناقض بين متطلبات سوق الكويت للأوراق المالية، وما يتطلبه تطبيق المعايير الدولية.

٤ - اتضح من مقارنة نتائج المديرين الماليين مع نتائج المراجعين أن هناك اتجاها عاما بين الفئتين إلى أن تطبيق المعايير المحاسبة الدولية يعد ملائما في هذه الشركات، حيث أدى ذلك إلى توافر الصفات النوعية للبيانات والمعلومات المحاسبية، والتي تعظم الاستفادة منها من قبل مستخدمي هذه البيانات والمعلومات.

وبرغم ما تقدم، ورغبة في الوثوق في رفض او قبول الفرضية الثالثة للبحث، فقد تم اجراء الاختبار الاحصائي Kauskal- Wallis Nonparametric للمقارنة بين ردود الشركات، وردود المراجعين الخارجين على عناصر ملاءمة تطبيق المعايير الدولية، لمعرفة ما إذا كان هناك فروقا جوهرية بين اتجاه الفئتين حول هذه العناصر.

ومن استقراء نتائج الاختبار السابق الاشارة اليه، اتضح أنه لا توجد فروق جوهرية بين توجهات المدققين الخارجين للشركات المساهمةوبين توجهات المدراء الماليين فى هذه الشركات تجاه مساهمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في رفع كفاءة العمل المحاسبي المتعلق بقياس وتقييم الاستثمارات والافصاح عنها في القائم المالية ،علاوة على زيادة جودة المعلومات المحاسبية وامكانية الاعتماد عليها فى اجراء المقارنات والتحليل المالي . واقرارهم بملاءمة تطبيق هذه المعايير الدولية في هذه الشركات.

وعلى الجانب الأخر، وجدت فروق جوهرية في بند واحد فقط بين توجهات الفريقين في توافر الكوادر المدربة في هذه الشركات لتطبيق المعايير الدولية. حيث اوضحت ٧٧٪ من الشركات أن لديها هذه الكوادر المدربة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، بينما توضح بيانات المدققين الخارجين ان نسبة ٧١٪ منهم اشارت الى عدم وجود كوادر مدربة في هذه الشركات

لتطبيق المعايير الدولية.

ومما يؤكد رأي المدققين حول هذا الموضوع، أنه عند الاستفسار من مسئولي الشركات عما يجب اتخاذه من اجراءات من قبل هذه الشركات، أو من قبل الجهات الحكومية المعنية لتيسير عملية تطبيق المعايير الدولية، ضرورة إعداد دورات تدريبية للعاملين بالادارات المالية لتدريبهم على كيفية تطبيق هذه المعايير علاوة على اصدار نشرات تفسيرية دورية لفهم أفضل لهذه المعايير. وتكون هذه النشرات مزودة بشرح لحالات عملية لكيفية التطبيق، وخاصة الحالات المرتبطة بظروف دولة الكويت مثل الخسائر الناتجة عن الغزو العراقي، أو أسهم الخزانة، أو أسهم المنحة وغيرها من الأمور التي تحتاج فيها الشركات الى من يرشدها لكيفية الالتزام بالمعايير الدولية.

من كل ما تقدم، تؤكد لنا النتائج رفض الفرضية الثالثة للبحث والقبول بأنه لا توجد فروق جوهرية بين مسئولي الشركات المساهمة وبين المدققين الخارجين لهذه الشركات حول ملاءمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في هذه الشركات، وان صعوبات التطبيق لا تقف حجة ضد الالتزام بتطبيق هذه المعايير وذلك لتعظيم الفائدة من البيانات والمعلومات المحاسبية التي يفرزها النظام المحاسبي المالي في هذه الشركات.

٧ - الخلاصة والتوصيات:

٧ - ١ - الخلاصة:

يهدف هذا البحث الى التعرف على الممارسات العملية للشركات المساهمة الكويتية للمحاسبة عن الاستثمارات، ومدى اتفاق هذه الممارسات العملية مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية في هذا المجال. كما يهدف البحث إلى أكتشاف مدى الصعوبة / السهولة عند تطبيق هذه المعايير الدولية ومدى ملاءمتها للتطبيق في الشركات الكويتية. ولم يقتصر هدف البحث على التعرف على ما يدور في هذه الشركات، بل أيضا معرفة اتجاهات وآراء مدققي الحسابات لهذه الشركات في مدى مساهمة تطبيق هذه المعايير المحاسبية الدولية في رفع كفاءة العمل المحاسبي، من حيث تحسين عملية القياس والأفضاح المحاسبي، وإمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية، وإجراء المقارنات، وتحسين مستوى التحليل المالي.

ومن أهم النتائج التي أظهرها البحث، أن معظم الشركات الخاضعة للدراسة أوضحت ملاءمة المعايير المحاسبية الدولية للتطبيق في الشركات الكويتية في مجال المحاسبة عن الاستثمارات ، وجاءت هذه النتيجة متفقة مع رأي مدققي الحسابات لهذه الشركات. كما أكد هذه النتيجة أن الشركات لم تجد - في معظم الأحيان - صعوبات كبيرة في تطبيق هذه المعايير الدولية، إلا أنها أوضحت أن الأمر يحتاج إلى تدريب أكثر، وفهم أفضل للمعايير الدولية من قبل المحاسبين القائمين على تطبيق هذه المعايير.

وبرغم ذلك، فإن النتائج أظهرت أن هناك ممارسات عملية في جوانب مختلفة لا تتفق ومتطلبات المعايير الدولية، وخاصة عند تحديد تكلفة الاستثمارات في حالة الحصول عليها مقابل اصدار أوراق مالية أخرى، أو عند إعادة تصنيف هذه الاستثمارات من قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل أو العكس. علاوة على ذلك، فإن بعض الشركات خالفت المعايير المحاسبية الدولية عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة من عملية بيع الاستثمارات، ومعالجة الزيادة أو النقصص عند استخدام طريقة إعادة التقدير عند تقييم الاستثمارات بغرض إعداد القوائم المالية، ولا شك أن هذه النتائج تخلق حالة من عدم التجانس في السياسات المحاسبية المطبقة في هذه الشركات وهذا يؤثر بلا شك على مخرجات النظم المحاسبية المالية المتمثلة في القوائم المالية مما يؤدي إلى تقليل الاستفادة من البيانات التي تتضمنها هذه القوائم، وعدم جدوى المقارنات، وصعوبة التحليل المالي، والتقليل من إمكانية الاعتماد على هذه البيانات.

٧ - ٢ التوصيات:

في ضوء نتائج هذا البحث، والتي ناقشت بالتحليل كثيراً من جوانب المحاسبة عن الاستثمارات نوصي بما يلي:

٧- ٢ - ١ ضرورة الاهتمام بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، والالتزام بتطبيقها لخلق نوع من التجانس في إعداد وعرض القوائم المالية لتعظيم الاستفادة منها من قبل مستخدمي البيانات والمعلومات المحاسبية، ويأتي ذلك من الفهم الأفضل لما تضمنته المعايير المحاسبية الدولية، من قبل القائمين على تطبيقها ، وخاصة في ظل النظام العالمي الجديد والذي يحتاج إلى لغة مشتركة ليس على المستوى المحلي، بل على المستوى العالمي.

٧ ٢ ٢ أوضحت النتائج أن بعض الشركات تجد صعوبة في تطبيق المعايير الدولية، وأرجعت هذه الصعوبة في جانب منها إلى أن هناك تناقض بين متطلبات المعايير، ومتطلبات جهات حكومية معينة، كالبنك المركزي ووزارة التجارة والصناعة، لذلك نوصي بأن يكون هناك تنسيق بين الجهات الحكومية في متطلباتها من

الشركات ومدى اتفاق ذلك أو اختلافه مع متطلبات المعايير الدولية قبل الزام الشركات بها، وذلك لخلق فهم مشترك وإيجاد نوع من التجانس في التطبيق وبالتالي الوفاء بمتطلبات المعايير الدولية.

٧ - ٢ - ٣ أظهرت النتائج أن المعايير الدولية في بعض متطلباتها تتصف بالمرونة الكبيرة إلى درجة ترك الشركات تطبق ما تشاء من سياسات محاسبية، وتعتبر هذه الحالة «لا معيار». لذلك يوصي الباحثان بإصدار نشرات أو بيانات من جهات حكومية محددة، وليكن وزارة التجارة والصناعة، أو سوق الكويت للأوراق المالية، أو جهة فنية مثل اللجنة الفنية الدائمة لوضع القواعد المحاسبية التي مازال لها وجود قانوني من عام ١٩٨١، إلى دراسة مثل هذه الحالة، لتقليل بدائل التطبيق للمعايير المحاسبية الدولية.

٧ - ٢ - ٤ اشارت نتائج البحث ان نسبة كبيرة من الشركات ليس لديها الكوادر الفنية اللازمة لتطبيق هذه المعايير الدولية، لذلك يوصي الباحثان، باعداد وتنفيذ دورات تدريبية لتنمية مهارات المحاسبين العاملين في هذه الشركات.

٧ - ٢ - ٥ توصيات واردة من قبل الشركات الخاضعة للدراسة:

ونورد أهم التوصيات التي جاءت على لسان المسئولين في الشركات المشاركة في الدراسة الميدانية من خلال المقابلات الشخصية معهم، أو ما ورد منها في قوائم الاستقصاء التي وصلت بالبريد، وبعض هذه التوصيات جاءت مؤيدة للتوصيات السابقة التي استندت على نتائج البحث ونوردها بإيجاز فيما يلي:

(أ) ضرورة تكوين لجنة خاصة للرد على استفسارات الشركات عن كيفية تطبيق المعايير الدولية وخاصة ما لم يرد فيها معالجة محددة من قبل المعايير الدولية.

(ب) توقيع عقوبة على الشركات التي لا تلتزم بتطبيق المعايير من جهات حكومية معينة.

(ج) التنسيق بين الجهات الرقابية والمشرفة على الشركات، لإيجاد نوع من التجانس فيما تطلبه هذه الجهات، ومتطلبات المعايير الدولية.

(د) إصدار نشرات تفصيلية من جهة فنية محايدة، مزودة بشرح لحالات عملية لكيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، على أن تصل إلى الشركات بشكل دوري لتغطي أي تغير أو مستجدات تتضمنها المعايير الدولية.

(هـ) الحاجة إلى وضع معايير محاسبة تتواءم مع أنشطة القطاعات حتى تكون أكثر ملاءمة مع نوعية هذه الأنشطة، لتقليل بدائل التطبيق إلى أدنى حد.

(و) ولتوفير الكوادر الفنية ذات المهارة في تطبيق المعايير الدولية أوصت بعض الشركات، بعقد الدورات التدريبية للمحاسبين بالشركات، والقائمين بتطبيق تلك المعايير. ولتحقيق ذلك في الأمد البعيد، أوصت بعض الشركات بإدخال موضوعات المحاسبة الدولية ضمن موضوعات التعليم المحاسبي في الجامعة أو المعاهد التعليمية، وهذه الأخيرة ما أخذت به كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت، وأصبحت المحاسبة الدولية ضمن قائمة موضوعات التخصص في برنامجها.

وأخيراً، يرى الباحثان أن توصيات الشركات على جانب كبير من الأهمية، ويجب اخذها بعين الاعتبار، وذلك لتسهيل الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية لتعظيم الاستفادة من المعلومات المحاسبية من قبل المستخدمين لهذه المعلومات.

الهـوامـش:

1 - International Accounting standards Commitee (IASC), (1996), IAS, The Full text of all internaational Accounting standards extant at 1 January 1996, London, U.K.

٢ - يمكن الرجوع على سبيل المثال، علاوة على ما ذكر من مراجع في البحث، إلى :

- Buzby, S.L., "Selected Items of Information and Their Disclosure in Annual Reports",The Accounting Review, July, 1970, PP. 423 - 435.
- Chandra, G., "A Study of the Consensus on Disclosurre Among Public Accountants and security Analysts", The Accounting Review, October 1974, pp. 733 - 742.
- Meak, G.K. and Saudagaran, S.M. "A Survey of Research on Financial Reporting in a Transnationa Context of Accounting Literature";VOL. 9, PP.145 - 182.
- Moonitz, M.,"Accounting Research Study No. 1, The Basic Postulates of Accounting, N.Y.:American Institute of Certified Public Accountant (AICPA), 1961.
- Nair, R.O. and Frank, W.G., "The Impact of Disclosure and Measurement Practices on International Accounting Classifications", Accounting Review Vol. 3, July 1980, pp. 426 - 450

■ آمال التيجاني على ،"دور المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة الأسواق المالية"، ندوة أهمية المعلومات والإفصاح عنها في البورصات العربية، الاتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية، القاهرة، ١٩٨٧.

- Ward, T.J. and Foster, B.P.,"An Empirical Analysis of Thomas's Financial Accounting Allocation Fallacy in Financial Distress Context", Accounting and Business Research, vol. 26, No. 2,1996.

٣ - أصدرت لجنة المعايير المحاسبية

الدولية حتى بداية عام ١٩٩٨ ٣٥ معياراً محاسبياً.

٤ - للتعرف على الأساليب المستخدمة لهذه الاختبارات ومجالات استخدامها يمكن الرجوع الى :

■ عبد الجبار توفيق، " التحليل الاحصائي في البحوث التربيوية والاجتماعية: الطرق اللامعلمية"، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ١٩٨٥ .

* Collins, P.and Danial W.W.,"Applied Nonparmitric Statistics",1978.

*Haughton Mifflin Company"SPSS Introductory Guid:Basic Statistics and operations" McGraw-Hill Book Company, N.Y.,1982.

٥ - قانون الشركات التجارية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ - دولة الكويت.

٦ - جمعية المحاسبين وا لمراجعين الكويتية، دليل مكاتب ومراقبي الحسابات بدولة الكويت لعام ١٩٩٦

٧ - ا لمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٣ يتعلق بعرض الأصول المتداولة والخصوم المتداولة (٢٨٠ - ٢٧٣ IASPP).

المراجـــع:

مراجع باللغة العربية:

■ ابراهيم الدسوقي (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، " الاستثمار في السندات ونماذج تقويمها" مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الرابع العلوم الإدارية(١)، ص:٩٣ - ١٣٩ .

■ شعيب عبد الله شعيب، (١٩٨٠)، " التقارير المحاسبية في الكويت كنظام للمعلومات"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٢١ السنة ٦، يناير ٤٧ - ٦٨.

■ عراقي العراقي، (١٩٩٢)، "تطوير التقارير المحاسبية المنشورة لتنشيط السوق الأولية للأوراق المالية"، مؤتمر افاق الاستثمار في الوطن العربي، البنك الأهلي المصري واتحاد المصارف العربية، القاهرة، رقم ١١ ص ١ - ٢٧

■ علي محمود عبد الرحيم، حيدر حسن الجمعة، (١٩٨٩)، السياسات المحاسبية وأزمة المناخ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٦٠، السنة ١٥، اكتوبر، ص١٩ - ٥٩

■ علي محمود عبد الرحيم ، علي محمد هويدي، غالب نصر مصطفى، (١٩٩٧)، "التقييم المحاسبي للأصول الثابتة في الشركات المساهمة الكويتية - ومدى ملاءمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد الخامس، العدد الأول، نوفمبر، ص: ٥٣ - ٩٧ .

■ غالب نصر مصطفى، (١٩٩٤)، " البعد الدولي للإفصاح المحاسبي في قطاع البنوك- بالتطبيق على البنوك الكويتية، آفاق جديدة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ملحق العدد الثالث، السنة السادسة، ص:١ - ٦٠ .

■ محمد احمد العظمة، حصة البحر، (١٩٨٤)، " المحاسبة عن الاستثمارات في الأوراق المالية طبقا للدليل المحاسبي رقم ٢ بالكويت" دراسة تحليلية مقارنة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ا لعدد ٥٩ السنة ١٠، يوليو، ص:٥٧ - ١٠٣ .

■ محمد احمد العظمة، يوسف العادلي، (١٩٨٨)، "ملامح القياس والإفصاح المحاسبي وإعداد التقارير المالية للشركات المساهمة الكويتيه ومقترحات تطويرها" ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٣ السنة ١٤، يناير ، ص:٥٦ - ١٠٣ .

■ هشام أحمد حسبو، (١٩٨٧)، "تطوير النظم المحاسبية لخدمة الإفصاح المحاسبي في دولة الكويت"، بحث مقدم: إلى ندوة أهمية المعلومات والإفصاح عنها في البورصات العربية، المنعقد في الفترة من ١٥ - ١٧ نوفمبر ١٩٨٧ بالقاهرة، الاتحاد العربي للبورصات المالية، الأمانة العامة.

■ وابل بن علي الوابل، (١٤١٧هـ / ١٩٩٦)، "ا لمحاسبة عن الاستثمارات في الأسهم في المملكة العربية السعودية، دراسة استطلاعية" الإدارة العامة، المجلد ٣٦، العدد الأول محرم/ مايو ص : ١١٩ - ١٤٦ .

مراجع باللغة الإنجليزية:

- Barth, M.E., (1994), "Fair Value Accounting: Evidence from Investment and Markets Valuation of Banks", The Accounting Review , vol.69, No. 1, January.
- Brown, I.D., Huefiner, R.J. and Sanders , R., (1994), "A Test of Reliability of current cost disclosures", ABACUS, Vol. 30. No.1.
- Financial accounting Standards Board, (FASB 1980), Statement Financial Accounting Concept, No. 2, "Qualitative of Accounting information"

* Grove, H.D. and Buzley, J.D. , (1993), "Disclosure Strategies for Harmonization of International Standards", The International Journal of Accounting, Vol. 28.

* Rippington, F.A. and Taffler, R.J., (1995), "The information Content of Firm Financial Disclosures", Journal of Business Finance and Accounting, Vol. 22, No.3.

* Shuaib, A.S. and Douglas, F.H., (1996), "Current Accounting Practices in Kuwait Banking Industry : Revisited", The First International Conference of GCC Accounting Department: the Academic and Professional Development Accounting and Auditing in GCC Countries, State of Kuwait, 16 - 18 December.

* Sameya, K., (1993) "Accounting Standard Selection and its Socioeconomic Consequences", The International Journal of Accounting, Vol.28.

أهميـــــة السيـــولة في أســـــواق الأوراق الماليـــــة

دكتـــور
ونيس فرج عبد العال

تعتبر السيولة المالية من أهم العوامل المؤثرة في آداء سوق المال، وتمثل أحد متطلبات السوق الجيد. وتأتي أهمية سيولة الأسهم من علاقة الربط الوثيقة التي تربط بين التغيرات الهامة في مجال السياسة النقدية والمالية وانعكاساتها على قرار المستثمرين.

ونظراً للتأثيرات الهامة لسيولة السوق على أسعار الأسهم، فإن تحليل ودراسة السيولة المحلية وآثارها المحتملة على أسعار الأسهم يتطلب دراسة وتحليل للظروف والعوامل الاقتصادية التي توثر في سعر السهم.

وعلى ذلك فإن سيولة السهم تمثل أبرز عوامل جذب المستثمرين حيث أن القدرة على التسييل تحمل مزايا جمة للمستثمرين . وبتعبير «متكافئ»، تعد عدم توفر السيولة الكافية في البورصة مشكلة كبيرة يعاني منها السهم حيث يعد عنصر طرد للمستثمر. ويزداد الأمر خطورة إذا عانى إجمالي الأسهم في بورصة ما من مشكلة عدم السيولة وبالتالي يؤثر على فقدان ثقة المتعاملين في البورصة. فما هي السيولة في سوق المالي إذن؟ وهل يمكن أن تعاني السوق فعلاً من مشكلة عدم السيولة؟ وما هي أسباب هذه المشكلة؟ وما هي أهميتها وآثارها على أداء السهم وسعره. الحلول الممكنة لهذه المشكلة؟ تحاول هذه الورقة أن تجيب على هذه التساؤلات.

١ - ما هية السيولة:

تعني سيولة السهم إمكانية بيعه وشرائه في أي وقت، أي القدرة على تحويل الموجودات الى نقد او ما يعادل النقد فورا وبسعر معقول متوقع، ويتأثر السعر المتوقع للبيع والشراء بدرجة الشفافية والمعلوماتية المتاحة وآخر المعلومات عن أسعار الصفقات التي تمت على السهم وفي ضوء أسعار العروض والطلبات القائمة حاليا عليه. وتختلف درجة السيولة من سهم الى اخر في السوق الواحد، ولا يمكن وصف سوق معينة بأنها سوق سائلة بالرغم من وجود سوق سائل لعدد محدود من الأوراق المالية المتداولة فيها ما لم تكون هناك قدرة على البيع والشراء بسرعة بسعر معلوم وفي ظل استمرارية للعرض، فضلا عن عمق السوق بتوافر عدد كبير من المستثمرين والبائعين الراغبين في التعامل على سهم معين أكثر سيولة(سهم يعد نموذجا للسهم السائل) بسعر يفوق أو يقل عن السعر الجاري للتداول. ويؤدي دخول هؤلاء المستثمرين إلى السوق كرد فعل طبيعي للتغيير في كمية العروض والطلبات الى منع حدوث تغييرات شديدة التقلب في أسعار الأسهم. أي أن سيولة السهم (أو أي ورقة مالية بوجه عام) تعتمد على مجموعة تفاعلات العديد من المتغيرات التي ترتبط بالعديد من الأطراف ومدى إدراك هذه الأطراف للآثار المترتبة على تصرفاتهم وعلى درجة سيولة الورقة المالية، حيث عدم توافر سيولة هذه الورقة يؤدي الى تسعير غير حقيقي لها في البورصة. والجهات أو الظروف التي تهتم بسيولة الورقة المالية هي المستثمر والجهة الائتمانية، فدرجة السيولة المتوفرة ومقدارها مهم جدا قبل الدخول في أي عملية استثمارية لتقدير نسبة الخطر و / أو العائد المصاحبة لهذه العملية.

توجد عدة أنواع من السيولة، إلا انه غالبا ما يفرق المحللون بين نوعين، الأول سيولة داخلية، وتعني القيمة الصافية للموجودات والالتزامات، وبخاصة الموجودات المتداولة والتي غالبا ما تشمل المخزون والذمم والنقدية الحاضرة. ومن المعروف أن تزداد احتمالات الديون المعدومة كلما زادت أو طالت فترة السماح للمدينين، كما انه كلما زادت كميات المواد الخام أو المنتجات كاملة الصنع بالمخازن كلما قلت النقدية الحاضرة. ويدفع ذلك بالشركات أن تقع في مشكلة الديون، ويتأثر بالتالي وضع السيولة بالشركة والتي تعد محط اهتمام وتحليلات من جانب المستثمرين

والدائنين قبل استثمار أموالهم.

أما النوع الثاني من السيولة فهو سيولة الأسهم المدرجة في السوق الثانوي، فمن المعروف أن المستثمر في سوق الأسهم إنما يهدف إلى تعظيم دالة العائد على السهم بأقل قدر من المخاطر ويتأثر ذلك بشكل مباشر وأساسي بدرجة السيولة المتوافرة. ويوفر لنا علم المحاسبة كيفية التعرف على مؤشر السيولة في أي جهة من خلال هيكل التوزيع النسبي بجانب الموجودات، فكلما زاد الوزن النسبي للأصول النقدية الحاضرة والموجودات التي تتسم بدرجة عالية من السيولة كلما دل ذلك علي زيادة نسبية في السيولة. إلا انه قد لا تكفي معرفة مؤشر السيولة للاستدلال على سلامة الموقف المالي للشركة وبالتالي سوق المال، فقد يحدث أن يكون استثمار ما يتمتع بدرجة جيدة من السيولة في الوقت الذي لا تكفي فيه القيمة الحالية لإجمالي الموجودات لتغطية أو معادلة اجمالي قيمة المطلوبات مما يعني عسر أو سوء المركز المالي لهذه الجهة. وغالبا ما تتدهور القيمة السوقية للموجودات بسبب انخفاض القيمة السوقية للسهم إلى جانب اتباع سياسات ائتمانية أو استثمارية تفتقد إلى الشفافية وعدم توافر المعلومات والبيانات والضمانات الكافية أو بسبب حالة الركود الاقتصادي العام.

وتكمن أهمية السيولة في كونها تساهم في فتح قنوات استثمارية للمستثمرين، كما أنها تحدد السرعة التي يمكن بها بيع الأسهم للحصول على النقدية بالسعر المعقول وقت الحاجة إلى النقد وغالبا ما ينظر المستثمر بثقة كبيرة تجاه الأسهم النشطة في حركة تداولها، وبالتالي يزداد الطلب عليها وترتفع أسعارها في سوق التداول الثانوي وكلما زاد عدد المتداولين في السوق وزادت بالتالي حركة التداول كلما قويت إمكانيات تحويل الأسهم إلي سيولة ، الأمر الذي سيخلق بصفة عامة سوقا للمشترين ويزيد الطلب على هذه الأسهم وترتفع أسعارها ويزداد بالتالي حجم السيولة. أما الأسهم التي ينخفض التداول فيها تقل فرص تحويلها إلى سيولة الأمر الذي سيخلق بصفة عامة عدم قدرة من جانب المستثمرعلى الدخول والخروج من السوق برغبته، وفي هذه الأحوال تتحول السوق إلى سوق للبائعين مما يدفع بأسعار الأسهم إلى مستويات أدنى مع عدم كفاية العائد الرأسمالي، ويصعب تحويل الأسهم إلى سيولة.

وبشكل عام، عندما تكون هناك كميات كبيرة من السيولة في البورصة فإن كمية أكبر من المال تطارد كمية أقل من الأسهم وبالتالي ترتفع قيمة هذه الأسهم، إلا أن هناك خطورة ارتفاع الأسهم عن قيمتها الحقيقية مما يضطر معه اتخاذ خطوات أو إجراءات تصحيحة من جانب البورصة.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن هناك من ذهب إلى تفسير السيولة في سوق المال أبعد من كونها السيولة النقدية التى تقوم على توفير مبالغ نقدية لسداد التزام ما سواء ببيع أو شراء ورقة مالية او لأي أصل آخر.

وعلى ذلك يتطلب تحقيق إمكانية هذا التسييل بسهولة ويسر وبدون خفض كبير في سعر الشراء. فالمفهوم الأوسع والشامل للسيولة يتضمن أكثر من كونها سهولة بيع الأصل بدون خسارة أو فقد لجزء من قيمة أو ضياع الفرصة الزمنية المناسبة.

كما أن هناك من يعرف السيولة بالسيولة المالية أي القدرة على سداد الالتزامات الجارية بالاعتماد على الأصول الجارية. مثال ذلك ما تفعله الموسسات المصرفية من الاحتفاظ بأموالها بدرجة من السيولة تتمكن معها من مقابلة السحوبات المختلفة (عادية ومفاجئة) وهو ما يسميه البعض بالسيولة العامة في البنوك التجارية،و التي غالبا ما تواجه بمشكلة التوازن بين اعتبارى السيولة والربحية، فزيادة نسبة الأموال السائلة أو سهلة التسييل يحرم هذه الأموال من التوظيف، وخاصة طويلي الأجل، وبالتالي عدم تحقيق الإيرادات المطلوبة.

ورغم اختلاف مفاهيم السيولة، فإن السيولة في سوق المال تتأثر بعاملين رئيسيين، أولهما أن المستثمرين يتواجدون في مكان واحد يتسم بتوفير المعلومات المطلوبة والشفافية اللازمة للتداول، وثانيا وجود نوع من التنافس يمكن كل من البائع والمشتري للسهم من تحقيق سعر معقول، ويتوقف ذلك بلا شك على عدة عوامل تؤثر على القيمة السوقية للورقة المالية، أهمها المركز المالى للشركة وتوزيعات الأرباح فضلا عن الأحوال الاقتصادية بوجه عام من تضخم أو ركود،والى غير ذلك من عوامل والتي تؤثر بشكل نهائي في عرض الأوراق المالية والطلب عليها.

وتبرز أهمية السيولة في سوق الأوراق المالية من الوظيفة التمويلية التى تقوم بها هذه الأسواق في الأصل سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، وعليه فإن افتقاد سوق المال لمصادر تمويلية أخرى تؤثر على حجم السيولة المتوفرة فيه يجعل هذه السوق عاجزة عن أداء وظيفتها التمويلية وممارسة دورها في الاقتصاد. وتختلف أهمية السيولة باختلاف الغرض من دخول المستثمر لسوق الأوراق المالية واقتناء الورقة المالية. فإذا ماكان الغرض من اقتناء الأوراق المالية هو الاستثمار، فإن المستثمر يحقق ايرادا ثابتا، أما إذا ما كان الغرض هو المضاربة فإن المستثمر يشتري

الورقة المالية وينتهز اول فرصة لبيعها محققا ربحا عن طريق فروق الأسعار، ويكون المستثمر مضاربا على الهبوط حيث يبدأ المضاربة بعملية البيع، أو يكون مضاربا على الصعود حيث يبدأ المضاربة بعملية الشراء. وفي أسواق مالية معينة تلعب المؤسسات الائتمانية دورا كبيرا في تمكين المضاربين من القيام بأعمالهم حيث تقرضهم بضمان أوراقهم فتزيد من قدراتهم على شراء كميات أكبر من الأسهم تزيد من أموالهم. ويتيح هذا الدور المتزايد للمؤسسات الائتمانية (البنوك التجارية) التوسع في إقراض المستثمرين في حالةزيادة السيولة لديها في شراء أسهم الشركات المدرجة في السوق مما يشكل طلبا متزايدا على هذه الأسهم يرفع من اسعارها بشكل غير مبرر يزيد عن حالة شراء هذه الأسهم بالموارد الذاتية للمستثمرين. لذلك، وخوفا من استمرار الارتفاع الغير مبرر في اسعار الأسهم، ينصح بأن يكون تمويل الاستثمار في الأسهم مصدره الادخار الخاص الحقيقي وليس التمويل بالاقتراض، فيتحقق الاستقرار في سوق المال وتستقر بالتالي أسعار الاسهم عند المستويات الفعلية التي تعكس قوى العرض والطلب. ولا يفهم من ذلك عدم تضمين الإقراض بضمان الأوراق المالية بما يرفع من درجة سيولتها ضمن وسائل تنشيط سوق الاوراق المالية ويجعل الأسهم أكثر جاذبية لصغار المستثمرين، بل يمكن تنشيط هذا الاقراض تحت ضوابط معينة وفي إطار سياسة اقتصادية واستثمارية واضحة المعالم ومحددة الاهداف بما لا يضر بسوق المال وبما لا يؤدي إلى المضاربات على اسعار الأسهم وزيادة غير مبررة على حجم الطلب.

٢ - حجم السيولة في الأوراق العربية:

تلعب السوق المالية دورا هاما في اجتذاب فائض السيولة والمدخرات الموجودة في الاقتصاد وتوجيهها إلى المشاريع الاقتصادية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجم عن طريق الشركات المساهمة المدرجة في السوق.

وقد انشغلت الأوساط الاقتصادية في الأونة الأخيرة بمستقبل البورصة العربية ودرها في المرحلة المقبلة وفي ظل المستجدات الاقتصادية العالمية وتحرير الأسواق المالية وبروز منظمة التجارة العالمية، كما أن حالة الركود التي أصابت بعض البورصات العربية في العام الماضي وحالة الإحباط التي أصابت المشترين بسبب تراجع أسعار الأسهم وانكماش حركة السوق دفعت الكثيرين إلى التعلق بأمل أن تصبح بدايات القرن الواحد والعشرين هي البداية الحقيقية لاستقرار السوق ومن ثم تلعب البورصة دورا رئيسيا في الاقتصاد، وبالرغم من ذلك فقد شهد عدد محدود من البورصات العربية في الاونة الأخيرة ازدهارا نسبيا مثل البورصة المصرية والبورصة الكويتية والعمانية إلا أن حجم التعامل في كل البورصات العربية مجتمعة لا يزال ضعيفا جدا مقارنة بالتعامل داخل بورصة واحدة من أي من البورصات العالمية، فالتعامل داخل البورصات العربية مجتمعة لا يصل إلى ربع بورصة واحدة مثل بورصة هونج كونج مثلا (حمدي عبد العظيم، يناير ٢٠٠٠) فنظرة عامة على أسواق الأوراق المالية العربية نجد أن السوق السعودي يقع في المركز الثلاثين بحسب الترتيب الدولي لأسواق الأوراق المالية من جهة القيمة السوقية الاجمالية بحوالي ٥٩ بليون دولار في نهاية ١٩٩٧ بينما يأتي سوق الكويت للأوراق المالية في المركز الأربعين بقيمة رأسمالية تصل إلى ٣٦ بليون دولار في نفس الفترة، أما الترتيب الدولي لأسواق الأوراق المالية حسب عدد الشركات المحلية المدرجة في البورصة فيضع البورصة المصرية في المركز الخامس عشر وبحسب حجم التداول تحل سوق الكويت في المركز الثامن والعشرين بينما تحل السعودية في المركز السابع والثلاثين (دهال ١٩٩٩ عن ESMF). ومن هنا احتلت البورصات العربية حيزا كبيرا من اهتمام ومناقشات الكثيرين في المنتديات واللقاءات التي جمعت رجال الاقتصاد ورجال الأعمال ومناطق صنع القرار لتؤكد أهمية دور سوق المال في تنشيط استثمارات القطاع الخاص من جهة وجذب الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى والعمل على إيجاد الية يتم من خلالها التعرف اولا بأول على تطورات أوضاع البورصة وضرورة دعم الشفافية والإفصاح المالي في السوق من جهة ثالثة.

لذلك عمدت العديد من الحكومات العربية على تبني سياسات اصلاحية لهياكل اقتصادها والعمل على تنشيط وزيادة فاعلية أداء أسواق المال بها ليتناسب أداؤها مع الاقتصاد القومي من خلال عدة محاور أساسية يأتي في مقدمتها السياسات النقدية والمالية والاقتصادية وما تتطلبه من تنسيق وتكامل فيما بينها لتحديد مدى تأثيرها على أداء البورصة والأسعار بها وحتى يتعاظم الدور الذي يقوم به سوق المال كقناة اساسية لجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية.

وحتى يمكن الحكم على أداء اسواق المال العربية فقد استخدمنا بيانات التقارير الدورية والمنتظمة التي يصدرها صندوق النقد العربي عن نشاط تسعة أسواق مالية عربية. وتشير هذه البيانات الى أن:

جدول رقم (١) حجم السيولة في الأسواق العربية (٩٨ ، ١٩٩٩) بالمليون دولار

السوق	القيمة السوقية الإجمالية		قيمة التداول		عدد الشركات المدرجة		قيمة التداول/القيمة السوقية (٪)	
	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٩
الأردن	٥٨٦٣	٥٨٣٥	٦٥٥	٥٤٩	١٥٠	١٥٢	١١	٩,٤
البحرين	٦٧٧٢	٧١٦١	٥٧٧	٤٤٤	٤٢	٤١	٩	٦,٢
السعودية	٤٢٦٣١	٦٠٩٥٣	١٣٧٤٥	١٥٠٨٧	٧٤	٧٢	٣٢	٢٤,٨
الكويت	١٨٤٢٤	١٩٥٩٩	١٠٩١٨	٦٠٠١	٧٨	٨٥	٥٩	٣٠,٦
المغرب	١٥٦١٠	١٣٧٠٢	١٤٠٢	٢٥٢٥	٥٣	٥٤	٩	١٨,٤
تونس	٢٢٢٩	٢٦٣٨	١٦٥	٤٥٧	٣٩	٤٤	٧	١٧,٣
عُمان	٤٥٣٧	٤٣٠٣	٢٣٧١	٧١٤	١٣٧	١٤٠	٥٢	١٦,٦
لبنان	٢٤٢٥	١٩٢١	٣٣٧	٩١	١٢	١٣	١٤	٥
مصر	٢٤٥٢٥	٣٣٠٣٩	٥٣٧٧	٩٧٢٦	٨٦١	١٠٣٣	٢٢	٢٩
المجموع	١٢٣٠١٦	١٤٩١٥٠	٣٥٥٤٦	٣٥٥٩٤	١٤٤٦	١٦٣٤	٢٩	٢٤

■ المصدر: قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية، صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية.

١ - بلغت القيمة السوقية الإجمالية للأسواق العربية المشاركة في قاعدة البيانات المالية بصندوق النقد العربية نحو ١٤٩مليار دولار في عام ١٩٩٩، بزيادة بلغت نسبتها نحو ٢١,٢٪ مقارنة بالعام ١٩٩٨، وقد حقق سوق الأسهم السعودي أعلى قيمة سوقية، فقد بلغت نسبة مساهمته نحو ٤٠,٩٪ في اجمالي القيمة السوقية للأسواق العربية مجتمعة، يليها السوق المصري بنسبة ٢٢,٢٪ ثم الكويت في المركز الثالث بنسبة ١٣,١٪.

٢ - تراجع مؤشر القيمة السوقية في عام ١٩٩٩ في أربعة أسواق: لبنان، بنسبة ٢١٪، والمغرب بنسبة ١٢,٢٪ وعمان بنسبة ٥,٢٪ ثم الأردن بنسبة ٠,٥٪، بينما تحسن هذا المؤشر في بقية ال أسواق الخمسة: فقد زادت القيمة السوقية في السعودية بنسبة ٤٣٪، وفي مصر بنسبة ٣٤,٧٪، وفي تونس بنسبة ١٨,٣٪، وفي الكويت بنسبة ٦,٤٪، وفي البحرين بنسبة ٥,٧٪.

٣ - بلغ عدد الشركات المسجلة في عام ١٩٩٩ في الأسواق التسعة حوالي ١٦٣٤ شركة، بزيادة نسبتها ١٣٪ عن العام ١٩٩٨ . وتبلغ نسبة الشركات المسجلة في السوق المصرية وحدها نحو ٦٣,٢٪ من جملة عدد الشركات المسجلة في الأسواق العربية، في الوقت الذي بلغت فيه مساهمة السوق المصري في اجمالي القيمة السوقية لأسهم الشركات العربية نحو ٢٢٪، مما يشير إلى صغر حجم معدل الشركات المصرية، حيث يصل هذا المعدل إلى نحو ٣٢ مليون دولار للشركة الواحدة فيما يصل متوسط الشركات السعودية نحو ٨٤٧ مليون دولار، وفي الكويت بلغ نحو ٢٣١ مليون دولار.

٤ - بالنظر إلى حجم السيولة في الأسواق العربية نجد أنها بلغت ٣٦ بليون دولار بمقياس قيمة الأسهم المتداولة. وقد احتل السوق السعودي مركز الصدارة في حجم السيولة، بنسبة ٣٨,٧٪ في عام ١٩٩٨، يليه السوق الكويتي بنسبة ٣٠,٧٪، ثم السوق المصري في المركز الثالث بنسبة ١٥,١٪ بينما سجل كل من سوق تونس وسوق لبنان أقل نسبة سيولة، حيث بلغت نحو ٠,٥٪ ، ٠,٩٪ على التوالي. وقد حافظ السوق السعودي على مركزه الأول في عام ١٩٩٩ من حيث حجم السيولة إذ بلغ نحو ١٥ بليون دولار، بنسبة ٤٢,٤٪ يليه السوق المصري في المركز الثاني بحوالي ١٠ بليون دولار، بنسبة ٢٧,٣٪ بينما تراجع سوق الكويت إلى المركز الثالث مسجلا نحو ستة بلايين من الدولارات بنسبة ١٦,٩٪ بشكل عام بينما زادت درجة السيولة في أربعة أسواق فقط هي السعودية والمغرب وتونس ومصر ، نجد أنها انخفضت في بقية الأسواق العربية.

٥ - وإذا قيست السيولة بمعيار نسبة قيمة التداول إلى القيمة السوقية (معدل دوران الأسهم) نرى أن السوق الكويتي يحتل المركز الأول في عام ١٩٩٩ بنسبة ٣٠,٦٪، يليه السوق المصري بنسبة ٢٩,٤٪، ثم السوق السعودي في المركز الثالث بنسبة ٢٤,٨٪. بينما حققت بورصة بيروت أقل نسبة سيولة، بهذا المعيار، إذ بلغت نحو ٥٪ والبحرين نحو ٦,٣٪ وبالنظر إلى الأسواق العربية كلها نجد أن درجة السيولة، طبقا لمعيار معدل دوران الأسهم. قد انخفضت

من ٢٩٪ في عـام ١٩٩٨ إلى نحـو ٢٤٪ في العام ١٩٩٩ .

وبالإضافة إلى الأداء الفردي لأسواق المال العربية، فإننا يمكننا مراجعة المؤشرات النسبية للسيولة في أسواق الأوراق المالية العربية نجد أن معدل أداء النشاط في هذه الأسواق مقاسا بمعدل دوران السهم قد ارتفع بحوالي ١٦ نقطة مئوية في عام ١٩٩٧ مقارنا بعام ١٩٩٦، إلا أن حجم السيولة في الأسواق العربية مقاسا بالمؤشرات النسبية المختلفة قد انخفض في السنوات الثلاث الأخيرة، فقد انخفض معدل دوران السهم بشكل كبير بحوالي ١٥ نقطة مئوية في عام ١٩٩٨ ووصل انخفاضه في العام ١٩٩٩ بحوالي ٤ نقاط مئوية. أما عن مدى مساهمة البورصةفي الاقتصاد، فإن نسبة قيمة التداول إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية قد انخفضت من ١٠,٦٪ في العام ١٩٩٧ الى ٦٪ في العام ١٩٩٨، كذلك انخفضت نسبة القيمة السوقية الى الناتج المحلي من ٤٢,٧٪ عام ١٩٩٧ إلى ٣٤,٤٪ عام ١٩٩٨ (جدول رقم ٢).

جدول رقم (٢) المؤشرات النسبية للسيولة في أسواق الأوراق المالية العربية (١٩٩٦، ١٩٩٨) (٪)

المؤشـــــر	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
- معدل دوران السهم	٢٨	٤٤	٢٩
- نسبة قيمة التداول إلى الناتج المحلي الإجمالي	٥,٢	١٠,٦	٦
- نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي	٣٣	٤٣	٣٤

بشكل عام، دعا هذا الوضع الركودي في البورصات العربية الى التساؤل عن أسباب وسبل النهوض بها، وحتى ترقى إلى المستوى المناسب من البورصات الدولية، يرى بعض المحللين أن الأسواق العربية مكبلة بالقيود الإدارية باعتبارها بورصات ناشئة (عبد العظيم حمدي، ٢٠٠٠)، وهي كونها ناشئة فإنها لا تزال ينقصها البنية الأساسية والموسساتية مثل صناديق الاستثمار وصانعي السوق وشركات ضمان الاكتتاب وامناء المخاطر وضمان رأس المال المخاطر إلى جانب عمليات التقييم والتصنيف وتحليل الأوراق المالية ومؤسسات المحافظ المالية والأسلوب العلمي الذي يوائم بين اعتبارات السيولة والربحية. فضلا عن ذلك ينقص البورصات العربية ربطها بالبورصات العالمية بشبكات المعلومات إلى جانب تفعيل عوامل ربط البورصات العربية ببعضها البعض والتداول من خلال هذا الربط والإسراع باستصدار وتفعيل التشريعات الخاصة بالمستثمر الأجنبي.

أسباب نقص السيولة في البورصة:

تختلف أسباب نقص السيولة بالبورصة باختلاف الأطراف الأساسية أو العوامل الأساسية المسئولة عن سيولة السوق. يأتي في مقدمة هذه العوامل الشركات المصدرة للورقة المالية. تتأثر درجة سيولة الورقة بعدة اعتبارات، منها:

- سياسة توزيع الأرباح والتي تشمل التوزيع النقدي و/ أو التوزيع المجاني للأسهم، أي المنحة. فعند عدم توافق أو حين تتعارض أهداف المستثمر مع الإدارة في هذا الخصوص فإن درجة سيولة الورقة المالية تتجه نحو الانخفاض، فسيولة السهم تمثل إبرز العوامل لجذب المستثمر لما تحمله القدرة على التسييل من مزايا عديدة للمستثمر. وفي الجانب الآخر يمثل نقص أو عدم إمكانيه تسييل الورقة المالي عامل طرد للمستثمر.

- درجة الإفصاح ونشر المعلومات والبيانات المالية المطلوبة من قبل الشركات ومدى الالتزام بالمواعيد الدورية المحددة للإعلان.

- مدى استعداد الشركات بشان التوسعات المستقبلية وتوقعاتها بخصوص خطوط الإنتاج والتوزيع والنشاط في المستقبل.

حصة الشركة المتداول أسهمها في البورصة بالسوق.

- مقارنة مؤشرات أداء الشركة مع مؤشرات الأداء للشركات الأخرى في القطاع نفسه.

ومن بين الجهات او الاطراف المسئولة عن سيولة السوق كذلك وجود صانع السوق Market Maker ، والذي يسعى إلى ضمان تحقيق توفير سوق عادل متدرج للأسهم المسجلة فضلا عن ضمان صانع السوق لاستمرارية السوق النشط، إلى جانب المراجعة الدورية لموقف الشركات من حيث توافر العناصر المؤثرة على السيولة، مثل انخفاض أو ارتفاع عدد المساهمين وانخفاض أو ارتفاع عدد الأسهم المصدرة.

و يتم شطب الشركة أو إيقاف تداول أسهمها إذا فقدت مقومات السيولة السابقة. فضلا عن ذلك، تجب ضرورة تعديل شروط قيد الشركات في التداول لشركات الاكتتاب العام بالشكل الذي يضمن توفر قدر معين من السيولة.

وهنا تأتي أهمية دور صانع السوق في تحقيق ودعم السيولة نظرا للعلاقات المتبادلة بين كفاءة السوق ودرجة السيولة. حيث ان السوق الكفء هو السوق الذي يعكس سعر السهم المصدر فيه كافة المعلومات والبيانات المتاحة عن الشركة من خلال القوائم المالية التي تصدرها

وتطورات سعر السهم وأثر النواحي الاقتصادية بشكل عام على أداء الشركة. ومن ثم فإن القيمة السوقية للسهم تمثل القيمة العادلة Fair Value للورقة في حالة السوق الكفء (١٩٩١) Fama. وتعد بذلك الأداة الفعالة لإعادة تخصيص الموارد في الاقتصاد القومي.

ويختلف مفهوم صانع السوق من بلد إلى آخر وكذلك من سوق إلى آخر في نفس البلد. ففي النظام الأمريكي على سبيل المثال يقصد بصانع السوق في بورصة نيويورك (NYSE) الجهة المتخصصة كصانع السوق في سهم معين، وتسمى Specialist، ويلتزم طبقا لقواعد العمل المنظمة بتلبية أوامر البيع والشراء حتى مبلغ معين في اليوم يحدد من قبل البورصة (ابراهيم ، ٢٠٠٠). أما في سوق ناسداك (Nasdaq) فإن القواعد تسمح بتلبية الأوامر التي تقل عن ١٠٠ سهم لسعر قد يختلف عن سعر التداول طبقا لآليات الطلب والعرض.

وقد أكدت عدة دراسات ان دور صانع السوق في البورصة يتمثل في حماية أسعار الأسهم من التقلبات الحادة (بكري، ٢٠٠٠). وتأتي اهمية هذا الدور من الاعتقاد السائد بأن صانع السوق يعمل دائما على توفير سوق عادلة ومتدرجة ومستمرة للأوراق المالية. وتنفيذ هذا المطلب، كما ترى بعض الدراسات (أحمد سعد، ٢٠٠٠) يحتاج إلى استعداد صانع السوق بشراء او بيع هذه الأوراق المالية لحسابه الخاص إذا كان هناك اختلاف مؤقت بين أسعار العروض والطلبات لتحقيق استمرارية السعر وبالتالي استمرارية السوق. وتضيف هذه الدراسة أن ظهور صانع السوق يتطلب توفر عددمن الشروط سواء في البورصة نفسها أو في شركات صانع السوق أو في النظام القانوني الذي يحكم تعاملات الأخير، فضلا عن توفر عنصر الشفافية ونظم تسليف ا لأسهم والأموال. إن أهم المعايير التي تتطلبها طبيعة صانع السوق تتمثل في وجود عنصر العمق في الأسهم وذلك من خلال توافر كم كبير نسبيا من المستثمرين المرتقبين والمتوقعين والراغبين في التعامل على الورقة المالية لسعر يزيد عن أو يقل عن سعر التداول في الوقت الحالي للورقة، وكرد فعل للتغير في العرض من والطلب على السهم يدخل صانع السوق ومن ثم يمنعون حدوث تغيرات شديدة في أسعار الأسهم.

وقد طبقت احدى الدراسات هذه المعايير على الأسهم المتداولة في السوق المصري للأوراق المالية (أحمد سعد، ٢٠٠٠) فوجدت أن عدد الأوراق التي تتميز بالعمق لا تتعدى عشرة أسهم، وهناك عدد كبير من الشركات المصدرة التي لا تنشر بيانات دورية كافية عن أدائها المالي، وبالإضافة إلى ذلك يوجد حد أقصى للارتفاعات والانخفاضات بنسبة ٥٪ مما يؤدي إلى بطئ استيعاب سعر الورقة المالية للمعلومات الجديدة مما يجعل عدد الأوراق المالية المؤهلة لوجود صانع سوق لها يعد محدوداً جداً بالنسبة للأوراق المالية المسجلة بالبورصة.

فضلا عن ذلك، هناك بعض المتطلبات التي تضمن نجاح عمل صانع السوق، من هذه المتطلبات (أ) توافر الملاءة ا لائتمانية لصانع السوق، أي يجب الا يقل رأس المال المدفوع عن مبلغ معين وان يتناسب مع عدد الأوراق المالية التي يقوم بعملية صناعة السوق لها، (ب) توافر البنية الأساسية لصانع السوق من إدارة للتحليل المالي والفني وقدرة على احتفاظه بنسبة معينة من الأسهم القائمة للشركة، (جـ) توافر قدر معين من السيولة يمكن من اتخاذ قرار الشراء والبيع في الحالات التي تتطلب ذلك، (د) تحديد شكل العلاقات التي تربط صانع السوق بالأجهزة المختلفة التي ترتبط وطبيعة عمله، مثل بورصة الأوراق المالية وشركات المقاصة وشركات الوساطة والبنوك التجارية.

أما ثالث الأطراف المسئولة عن السيولة في البورصة فهو التشريعات واللوائح وتفعيل الرقابة والعمل على مراجعة القوانين والنظم المرتبطة بالتداول. فضلا عن ذلك يعد من العوامل الهامة في مجال سيولة أسواق المال إعداد الدراسات والأبحاث التي تتناول تطور مقاييس مؤشرات السيولة والتي يجب أن تعكس:

- قياس اجمالي حجم التداول إلى إجمالي رسملة السوق.
- قياس نسبة عدد الشركات التي يتم التعامل على أسهمها إلى إجمالي عدد الشركات المقيدة في السوق سواء من ناحية قيمة التداول او عدد الأسهم.
- قياس درجة التركيز في السوق، كأن يقاس مثلا تداول أكبر عشر شركات في السوق إلى إجمالي تداول السوق.

من العوامل المؤثرة كذلك على سيولة السوق الإجراءات والتدابير الاقتصادية والمالية والمصرفية وذلك ضمن حزمة السياسات والإجراءات التي تتبناها الحكومات في استراتيجيات التنمية بها. من أمثلة ذلك إصدار السندات وأذون الخزانة وتداولها في سوق سندات يتمتع بالنشاط والنضج فضلا عن الخطوات الفاعلة لسياسة التخصيص والإعفاءات الضريبية وغيرها من الآليات التي تستهدف تنشيط البورصة حتى تقوم بدورها التمويلي في الاقتصاد.

المراجع

- ابراهيم فريد (٢٠٠٠)، صانع السوق يضمن العدالة والتدرج والاستمرارية في الأسعار، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٤٥ .
- أحمد سعد (٢٠٠٠) السيولة مشكلة هل هل لها من حل؟، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٢١ .
- عبد الستار بكري (٢٠٠٠) صانع السوق والأسعار، والأهرام الاقتصادي، العدد ١٤٥.
- Fama, E., (1991), Efficient Capital Markets II, Journal of Finana, 46 (5), PP. 1575 1617.

يفخر بقدرته عل ضمان تمويله الذاتي منذ أكثر من ١٤ سنة

الحميضي : الصندوق الكويتي للتنمية يعدل سياسته الاقراضية وفقا للمتغيرات الدولية

أكد المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بدر الحميضي قدرة الصندوق على ضمان تمويله الثاني خلال السنوات العشر المقبلة.

وقال في حديث لوكالة الأنباء الكويتية كونا أن الصندوق سيظل دائما ي وضع مالي جديد يمكنه من الاستمرار في تقديم الدعم والمساعدة للدول النامية في العالم.

واشار الى ان من بين المكاسب التي يفخر بها الصندوق في قدرته على ضمان تمويله الذاتي منذ أكثر من ١٤ عاما دون الاعتماد على مصادر اخرى أو الاستعانة بتمويل من الحكومة الكويتية لا سيما منذ ظهور ما يسمى بمرحلة الشح المالي في الكويت في منتصف الستينات.

واوضح أن هذه الميزة اعطت الصندوق القدرة على الاستمرار في العطاء وتقديم الدعم والمساعدة لدول أخرى وضمان زيادة هذه المساعدات على امتداد السنين دون الحاجة الى دعم حكومي.

والقى الحميضي الضوء على زيارته الأخيرة لبروكسل قائلا انها تستهدف اطلاع المجتمع البلجيكي بصورة عامة وقطاع رجال المال والاعمال والصناعة بصورة خاصة على دور الصندوق الكويتي في مجال التنمية الاقتصادية في الدول النامية عربيا وعالميا باعتباره واحدا من أقدم المؤسسات التنموية في العالم كما تحدث عن الندوة التي حضرها بدعوة من مجلس التجارة الدولي البلجيكي والتي ذكر انها ترمي الى توضيح وعرض نشاطات الصندوق على ممثلي القطاعات والخدمات الاستشارية والمقاولات والصناعة في بلجيكا للبحث عن امكانية التعاون ومشاركة المؤسسات البلجيكية في تنفيذ بعض المشاريع الانمائية للصندوق في الدول النامية.

● الشارخ نشاطات الصندوق أحد أهم اذرع السياسة الخارجية للكويت في تعزيز التعاون التنموي مع دول العالم

وقال الحميضي ان الفرصة لايجاد مثل هذا التعاون متوفرة لا سيما في دولة صناعية مثل بلجيكا التي تملك الامكانيات الاستشارية والصناعية والاستثمارية المطلوبة للمشاركة في هذه المشاريع.

واشار الى ان محادثاته مع ادارة المساعدات الخارجية البلجيكية التي تشابه الصندوق الكويتي تناولت ايضا امكانية مساهمة بلجيكا في التمويل المشترك لبعض المشاريع الانمائية في دول نامية.

وقال ان الصندوق الكويتي يقوم ايضا بتعديل سياسته الاقراضية وفقا للمتغيرات الدولية والطابع الشمولي المتزايد للاقتصاد العالمي المعروف بالعولمة وموضحا أن هذه التحولات الكبيرة تمثلت في السنوات الماضية في خصخصة الكثير من القطاعات التي كانت في السابق قطاعات عامة مؤهلة للاستفادة من مساعدات الصندوق كقطاع الماء والكهرباء والطرقات.

واكد في هذا الصدد ان الصندوق الكويتي يتعد حاليا عن هذه القطاعات

لاعطاء القطاع الخاص الفرصة للقيام بهذه الخدمات التنموية.

بيد أن الحميضي أكد في الوقت ذاته ضرورة توفر عناصر البيئة الأساسيةمثل الطرقات وقطاع الكهرباء والطاقة والمياه والاتصالات الحديثة لانجاح مشاريع القطاع الخاص.

ومضى موضحا هناك مشاريع قد تبدو غير مربحة ماليا كلها ذات جدوى اقتصادية للبلد، المستفيد مما يحث الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على الاسهام في هذه المشاريع البنيوية.

وشدد الحميضي على ان الصندوق يملك آلية صارمة ومتكاملة لمراقبة عملية توظيف القروض والمساعدات الفنية بالشكل الصحيح في الدول المستفيدة مشيرا الى ان الصندوق لا يقدم قروضا نقدية بل يقوم بتمويل مشاريع محددة يوافق عليها بعد دراسة اقتصادية وفنية ومالية كاملة ومستفيضة.

وقال الحميضي: ان الصندوق يتفق ايضا مع حكومات الدول المستفيدة من القروض على اختيار المستشارين والموردين والمقاولين قبل ان يتم تحويل الأموال مباشرة من الصندوق الى هذه الاطراف المشرفة على تنفيذ المشروع طبقا لخطة العمل المتفق عليها.

واكدت نائبة المدير العام لمجلس التجارة الدولي البلجيكي اندري فيكمانس رغبة المؤسسات الانمائية الخارجية البلجيكية في تعزيز التعاون مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

واشارت في تصريح لـ«كونا» الى ان اسهام بلجيكا في الخدمات الاستشارية بنسبة ١,٣٤ في المائة في الخدمات الاستشارية لمشاريع الصندوق الكويتي المذكور وبسنبة ٠,٤٦ في المائة في الخدمات الصناعية تظل ضئيلة نظرا للامكانيات البلجيكية الهائلة في قطاع الخدمات الاستشارية والتوريد بالتنفيذ للمشاريع الانمائية.

وقالت فيكمانس ان مجلس التجارة الدولي البلجيكي سيقوم بدراسة امكانية التعاون في مجال التمويل المشترك مع الصندوق الكويتي لمشاريع انمائية في عددمن الدول النامية بالتعاون مع البنوك ومؤسسات مالية أخرى.

واضافت ان المؤسسات البلجيكية المختصة تقوم الآن بإعادة النظر في استراتيجية السياسة الانمائية الخارجية البلجيكية وفقا لنظام العولمة الجديد.

ووصف سفير دولة الكويت بروكسل عبد العزيز الشارخ في تصريح لـ«كونا» الصندوق بأنه تجسيد ملموس للقيم الراقية التي ميزت نظرة وسلوك الكويت قيادة وشعبا تجاه دول وشعوب العالم.

واضاف الشارخ الذي شارك في الندوة المقامة هنا حول نشاطات الصندوق الكويتي واهدافه وسياسته الاقراضية ان ما قام الصندوق ويقوم به من اعمال تنموية جليلة شملت ٩٢ دولة في مختلف مناطق العالم مصدر اعتزاز للشعب الكويت ومثلا يحتذى به من قبل كل من يريد ان يقدم مساعدات في مجال التنمية في معناها الواسع.

وقال ان الصندوق يمثل واحدا من اهم ا ذرع السياسة الخارجية للكويت حيث اسهم في تعزيز عرى الصداقة والتعاون بينها والعديد من دول العالم.

واشاد السفير الكويتي بمبادرة مجلس التجارة الدولي البلجيكي بإقامة الندوة حول الصندوق ونشاطاته واسلوب عمله اذ وفرت للجهات والشخصيات المهتمة بمثل هذه المؤسسات والمجالات فرصة الاطلاع على النشاطات الواسعة والمتواصلة للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بدر الحميضي محاضرة حول نشاطات الصندوق واهدافه وسياسته ا لاقراضية في ندوة اقامها مجلس التجارة الدولي البلجيكي في بروكس، وحضر الندوة عدد كبير من كبار المسؤولين البجيكيين من مؤسسات انمائية خارجية مماثلة ومن رجال المال والاعمال والصناعة وقطاع الاستثمار.

كما اجرى محادثات مع المسؤولين في ادارة المساعدات الخارجية البلجيكية تناولت امكانية التعاون في مجال التمويل والاستشارة والتنفيذ للمشاريع الانمائية في الدول النامية المستفيدة.

اشار الى تحسن واضح بميزان المدفوعات

محافظ البنك المركزي: نمو فائض الحساب الجاري الكويتي بنسبة ١٣٠ في المائة العام الماضي

اعلن محافظ بنك الكويتي المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح ان احصاءات ميزان المدفوعات لدولة الكويت للعام الماضي تشير الى نمو فائض الحساب الجاري بنسبة ١٣٠ في المائة ليصل الى نحو ١٥٥٨ مليون دينار مقابل فائض قيمته نحو ٦٧٥ مليون دينار في العام السابق له.

وقال الشيخ سالم في تصريح صحفي بمناسبة استكمال البنك المركزي لاحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت للعام الماضي ان هذا النمو في فائض الحساب الجاري للكويت يعكس بشكل رئيسي الأثر الإيجابي الناجم من التحسن الملحوظ في اسعار النفط العالمية.

وبين ان هذا التحسن في اسعار النفط ادى إلى نمو ملموس في قيمة فائض الميزان السلعي وهو اجمالي قيمة الصادرات السلعية مطروحا منه اجمالي قيمة الواردات السلعية من نحو ٥٨٠ مليون دنيار خلال عام ٩٨ الى نحو ١٧٠٨ ملايين دينار في العام الماضي وبما يمثل نموا قيمته ١١٢٨ مليونا اي بنسبة ١٩٤,٥ في المائة.

واوضح محافظ المركزي ان هذه المؤشرات تحقق تحسنا واضحا في الأوضاع المالية للدولة المرتبطة بعلاقات اقتصادية مع العالم الخارجي كما تعكس عبر البنود المكونة لها تطور المعاملات التجارية والمالية فيما بين المواطنين والمقيمين في البلاد افرادات ومؤسسات اهلية وجهات حكومة والمقيمين في باقي دول العالم واضاف ان البنك يحرص من هذا المنطلق على اعداد وصدار احصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت بصفة منتظمة مسترشدا في ذلك بأحدث المعايير الاحصائية الدولية المنظمة لمثل تلك الاحصاءات والمتمثلة اساسا في دليل احصاءات ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٣ .

واوضح الشيخ سالم ان هذا النمو في قيمة فائض الحساب الجاري يشير إلى أن بيانات الحساب الرأسمالي والمالي في احصاءات ميزان المدفوعات حققت زيادة صافية في قيمة استثمارات دولة الكويت الحكومية والخاصة في الخارج حيث بلغت قيمتها ١٨٤٢ مليون دينار مقارنة بمستوى الزيادة المحققة البالغة ٨٩٠ مليون دينار في العام السابق له. وبين أن محصلة هذه التطورات في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي العام الماضي أدت الى تحقيق الميزان الكلي في ميزان مدفوعات دولة الكويت فائضا كليا بالمفهوم الواسع بلغت قيمته نحو ١٢٢٥,٣ مليون دينار مقارنة بفائض قيمته نحو ٦٦٠ مليونا خلال عام ٩٨ وبما يمثل ارتفاعا قيمته ٥٤٥,٣ مليون دينار ونسبته ٨٠,٢ في المائة.

وأكد محافظ البنك المركزي ان ما شهده الاقتصاد الوطني من تطورات ايجابية على صعيد العلاقات التجارية والمالية مع العالم الخارجي خلال العام الماضي يوفر ارضية صلبة وفرصة مناسبة وملائمة لتكثيف جهود الاصلاح الاقتصادي بما يكفل المزيد من التطور والنمو المستديم للاقتصاد الوطني.

بنك الكويت الوطني الأعلى ارباحا على مستوى العالم العربي يليه الرياض ثم السعودي الاميركي

العائد على حقوق المساهمين يرقى الى المستويات العالمية

شهدت اغلب المصارف العربية اداء متفاوتافي ارباحها خلال عام ١٩٩٩، بينما حقق بنك الكويت الوطني قفزة كبيرة في ارباحه التي ارتفعت بنسبة ١٩٪ من ٢٦٠ مليون دولار عام ١٩٩٨ لتبلغ ٣٠٦ ملايين دولار اميركي (٩٣,٣ مليون دينار) في عام ١٩٩٩ في حين أتى في المرتبة الثانية بنك الرياض السعودي بأرباح بلغت ٢٩٤ مليون دولار وبزيادة قدرها ١٨ مليون دولار فقط عن ارباحه عام٩٨، بينما لم يعلن الأهلي التجاري عن ارباحه حتى الآن، كما انخفضت ارباح السعودي الاميركي (سامبا) بمقدار ٧٦ مليون دولار عل الرغم من احتلاله المرتبة الرابعة في الربحية على مستوى العالم العربي بتحقيقه ٢٤١ مليون دولار بينما بلغت ارباحه ٣١٧ مليون دولار في عام ٩٨ وجاءت في المرتبة الخامسة مجموعة البنك العربي بأرباح ٢٢٦ مليون دولار وهي ما يزيد بمقدار ٢ مليون دولار فقط عن ارباحها عام ٩٨

الترتيب حول الأصول

وفي ما يتعلق بإجمالي الاصول فقد جاءت المؤسسة العربية المصرفية في المرتبة الأولى باجمالي ٢٤,٣٥٨ مليون دولار، ثم البنك الأهلي التجاري وفق بيانات عام ٩٨، يليه البنك السعودي الأميركي (سامبا) ثم مجموعة البنك العربي ثم البنك الأهلي المصري في المرتبة الخامسة.

بلغت ٩٣,٣ مليون دينار في ٩٩ وبزيادة ١٩٪ عن ٩٨

أعلى عائد

جدير بالذكر أن بنك الكويت الوطني حقق ايضا اعلى عائد على حقوق المساهمين في العالم العربي بلغت نسبته ٢٤,٥٪ وهو ما يرقى الى المعدلات العالمية المصرفية السائدة، وهو ما عزاه المحللون الى استراتيجية الكويت الوطني الناجحة في توزيع المخاطر وتنويع مصادر الايرادات وفتح أبواب الستثمار جديدة علما بأن العائد على حقوق المساهمين لسيتي غروب Cttigroup العالمية بلغ ٢٢,٥٪ واحتلت به المركز الأول بين أكبر ٢٠ مصرف اميركي لعام ١٩٩٩ .

الصرف الاعلاني في دول «التعاون» تضاعف ١٠٠٠٪ خلال عشر سنوات

قيمته تتجاوز بليون دولار

اكد خبير خليجي في صناعة الاعلان ان الصرف الاعلاني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية زاد خلال السنوات العشر الماضية بنسبة ١٠٠٠ في المائة حيث وصل حاليا الى بليون دولار سنويا.

ونقلت وكالة أنباء الخليج عن رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي للخليج للاعلان خميس محمد المقلة قوله ان صناعة الاعلان قد تطورت بشكل كبير في البحرين وفي دول مجلس التعاون الأخرى.

واضاف ان الصرف الاعلاني في دول المجلس كان منذ عشر سنوات لا يتجاوز ١٠٠ مليون دولار اما الآن فقد زاد على بليون دولار مؤكدا ان عملية تطور وكالات الاعلان في المنطقة كانت اقل من تطور وسائل الاعلام.

بليونا دولار

وتوقع ان يتجاوز الصرف الاعلاني خلال السنوات المقبلة اكثر من بليوني دولار مبينا ان متوسط الصرف الاعلاني للفرد في دول المجلس لا يتجاوز ٣٠ دولارا في الوقت الذي يصل فيه متوسط صرف الفرد في الدول المتقدمة ٥٠٠ دولار.

واوضح ان اكثر دولة في منطقة الخليج من حيث الصرف الاعلاني للفرد هي دولة الامارات العربية ا لمتحدة حيث يبلغ صرف الفرد ٤٠ دولارا ويليها دولة البحرين التي يبلغ فيها متوسط صرف الفرد ٣٠ دولارا اما المملكة العربية السعودية فقد وصل صرف الفرد الاعلاني الى ٢٠ دولارا.

سعر صرف الجنيه يجب أن يتوازن مع نسبة التضخم

وزير التجارة المصري ينفي مسؤولية القطاع الخاص ويحمل الحكومة اسباب ازمة السيولة

قال الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصري ان تأخر الحكومة في سداد المديونية المحلية وراء نقص السيولة.

ونقلت صحيفة العالم عن غالي تصريحه في لقاء مع المحررين الاقتصاديين ان التأجيلات هي السبب المباشر لنقص العملة المحلية وان القطاع الخاص لا يتحمل اي مسؤولية.

وعانت مصر من نقص متقطع في الجنيه لنحو عام مما ادى الى ارتفاع اسعار الفائدة بين لابنوك كما ادى في بعض الأحيان الى ضعف النشاط في البورصة.

غير أن أسعار الفائدة تراجعت مؤخرا وعزا مصدر مصرفي ذلك ا لى بدء الحكومة في سداد ديونها وزيادة حجم الأموال المتداولة في النظام المصرفي.

وقال محللون ان من العوامل الاخرى التي ساعدت على تخفيف العجز في سيولة الجنيه والدولار وخفض اسعار الفائدة انكماش الفجوة التجارية فضلا عن زيادة دخل السياحة.

وانخفضت اسعار الفائدة على تعاملات ليلة واحدة بين البنوك المصرية الى ما بين سبعة و ١٤ في المائة على مدى الأسبوعين الماضيين مقابل ما بين ثمانية و١/٢ ١٧ بالمائة في الأشهر الثلاثة الماضية.

ويوم الاثنين تراجع سعر فائدة في ليلة واحدة الى ٣/٤ (١٢) بالمائة مقابل ١٥/١٦ (١٢) بالمائة يوم الأحد.

وعانت البنوك من نقص الدولار منذ اكثر من عام نتيجة تراجع الدخل من السياحة والنفط لفترة طويلة.

ودعا عدد كبير من المحللين الاقتصاديين إلى سياسة سعر صرف اكثر مرونة كحل على المدى الطويل وقال البعض ان السياسة التي تربط الجنيه بالدولار منذ عام ١٩٩١ تعني ان قيمة الجنيه مبالغ فيها.

وفي الشهر الماضي اصاب تقرير لمؤسسة فليمنجز ومقرها لندن ا لمستثمرين المحليين بالفزع اذ قال ان القيمة الحالية للعملة المصرية تزيد ٤٠ بالمائة عن القيمة الواقعية لسلة عملات من اليورو والدولار.

وتراجعت ازمة النقد الأجنبي في الأونة الأخيرة بعد فترة شهدت ارتفاع اسعار النفط بصفة عامة وازدهار السياحة.

ونقلت صحيفة الجازيت التي تصدر باللغة الانجليزية عن غالي قوله ان سعر صرف الجنيه يجب أن يتوازن مع نسبة التضخم وفي يناير بلغت نسبة التضخم السنوية في مصر ٢,٩ بالمائة.

وتكرر تدخل البنك المركزي في اسواق العملة ببيع الدولار لمواجهة العجز مما يؤدي في حد ذاته الى تفاقم نقص الجنيه اذ تستغل البنوك العملة المحلية المحدودة التي لديها لشراء العملة الأجنبية المطروحة للبيع.

واظهر تقرير شهري للبنك المركزي ان احتياطي البلاد من العملة الأجنبية في ديسمبر انخفض الى ١٥,٦ مليار دولار مقابل ١٦,٢ مليار دولار في الشهر السابق ومن ١٩,٨ مليار دولار قبل عام.

ونقلت الجازيت عن غالي قوله : ان الحجم الأمثل للاحتياطي في اي دولة يتراوح بين ١٠ و ١٢ مليار دولار، واضاف «الاحتياطي الموجود يغطي واردات مصر لمدة ثمانية اشهر».

وكالة الطاقة: العالم يحتاج مزيدا من النفط بعد يونيو

قالت وكالة الطاقة الدولية أمس أن الدول المستهلكة للنفط ستحتاج إلى كميات اضافية من البترول في النصف الثاني من العام الجاري إذا كان لأسواق الطاقة أن تحتفظ بالحيوية التي اتسمت بها في الآونة الأخيرة.

وقالت الوكالة في تقريرها الشهري عن سوق النفط «يبدو أن أوبيك تمكنت من تحقيق هبوط سلس نسبيا لأسعار النفط الخام.»

وسط معارضة من الدول المنتجة في أوبيك وخارجها

واضاف التقرير «لكن الأمر سيتطلب قدرا أكبر من النفط في النصف الثاني من العام لتلبية النمو المتوقع في الطلب».

وكان تسعة من أعضاء منظمة اوبيك اتفقوا في فيينا الشهر الماضي على زيادة انتاجهم ١,٤٥ مليون برميل يوميا لتهدئة ارتفاع اسعار النفط والسماح للمتسهلكين برفع مستويات المخزون مرة اخرى.

واختارت ايران الا تشارك في الاتفاق لكنها قالت أنها سترفع الانتاج حتى لا تفقد حصتها في السوق.

وقالت وكالة الطاقة التي انشأتها الدول الصناعية الغربية في عام ١٩٧٤ في أعقاب الحظر العربي النفطي بعد حرب ١٩٧٣ لحماية مصالح المستهليكن ان ارتفاع الطلب في الربع الثاني سيستلزم زيادة كبيرة في المعروض النفطي في الأسواق.

واضافت الوكالة ان الزيادة الجديدة الفعلية من النفط في الربع الثاني من العام ستبلغ نحو مليون برميل يوميا فقط بما فيها انتاج المكسيك والعراق وذلك لأن أعضاء أوبيك المشاركين في الاتفاق كانوا يتجاوزن حصتهم من قبل.

وقال التقرير ان الزيادة التي تقررت في انتاج الربع الثاني سيمتصها بالكامل نمو الطلب على البنزين ومنتجات أخرى في الأسواق الأميركية والأوروبية في الربع الثالث من العام بواقع ٠,٧ مليون و ٠,٥ مليون برميل يوميا على التوالي بالإضافة إلى زيادة أخرى بواقع ٠,٤ مليون برميل يوميا في دول المحيط الهادي الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

واضاف «لموازنة الطلب والعرض ولمواصلة اعادة بناء المخزونات سيسلتزم الأمر نحو مليون برميل يوميا اضافية في ضوء التقديرات الحالية منها نحو ٢٢٠ الف برميل في اليوم للمخزونات».

واضاف التقرير ان الخلل في التوازن بين العرض والطلب قد يزداد لأكثرمن ٢,٣ مليون برميل في اليوم منها ٢,١ مليون برميل في اليوم لموازنة السوق و ٠,٢ مليون برميل يوميا لتعويض النقص في المخزونات بما يرفعها إلى زدى المستويات في نهاية ديسمبر من العام الماضي.

من ناحية أخرى ، اعتبر وزير النفط العماني محمد المرمحي أمس ان المستوى الذي تراجعت إليه أسعار النفط الخام حاليا مناسب للدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

وصرح الوزير لوكالة فرانس برس على هامش منتدى حول النفط والغاز يعقد في مسقط، «اعتقد ان ذلك (تراجع الأسعار) كان متوقعا. وهدف أوبيك كان في تحقيق استقرار الاسعار التي كانت تعتبر مرتفعة بعض الشيء اردنا ان تتتراجع الأسعار وهذا ما حصل».

لكنه رأى أن أوبيك لن تزيد على الأرجح انتاجها مجددا في يونيو عندماتجتمع لمراجعة سقف انتاجها.

قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٠
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤م
بإنشاء ديوان المحاسبة والمرسوم بالقانون رقم (٣١)
لسنة ١٩٧٨م بقواعد إعداد الميزانيات العامة
والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي

- بعد الإطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨م بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

مادة أولى

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤م المشار إليه النص التالي:

«يضع رئيس الديوان تقريرا سنويا عن كل من الحسابات الختامية المشار إليها في المادة السابقة يبسط فيه الملاحظات وأوجه الخلاف التي تقع بين الديوان وبين الجهات التي تشملها رقابته المالية، ويقدم هذا التقرير الى رئيس الدولة ومجلس الأمة ومجلس الوزراء ووزير المالية في موعد أقصاه نهاية أكتوبر من كل عام.»

مادة ثانية

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (٣) من المرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨م المشار إليه النص التالي:

«وتبدأ السنة المالية من أول أبريل من كل عام وتنتهي في اخر مارس من العام التالي وذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه القانون المنشيء للإدارة العامة أو الهيئة أو المؤسسة العامة مع تحديد تاريخ آخر لبداية السنة المالية لها ونهايتها.».

مادة ثالثة

استثناء من أحكام المادة الثانية من هذا القانون تنتهي السنة المالية ٢٠٠٠/٢٠٠١م في ٢٠٠١/٣/٣١م

مادة رابعة

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة خامسة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير الكويت

جابر الأحمد الصباح

صدر بقصر بيان في: ٢٨ ذي الحجة ١٤٢٠هـ

الموافق: ٣ أبريل ٢٠٠٠م

المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨م بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤م بإنشاء ديوان المحاسبة

نصت المادة ١٣٦ من الدستور على أن السنة المالية تعين بقانون، وطبقا للمادة (٣) من المرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨م المشار رليه تبدأ السنة المالية للدولة من أول يوليو من كل عام وتنتهي في آخر يونيو من العامل التالي.

وقد لوحظ عدم ملاءمة بدء ميعاد السنة المالية في أول يوليو من كل عام، وذلك بالنظر إلى قرب انتهاء الانعقاد العادي لمجلس الأمة في هذا الوقت، وهو ما لا يسمح لأعضاء المجلس بدراسة الميزانية دراسة كافية، كما أدى ذلك إلى صدور الميزانيات في أغلب الأحيان بعد الأول من يوليو أي بعد بداية السنة المالية الجديدة، وهو ما يؤدي إلى تطبيق المادة (١٤٥) من الدستور التي تنص على أنه إذا لم يصدر قانون الميزانية قبل بدء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة لحين صدوره وتجبى الإيرادات وتنفق المصروفات وفقا للقوانين المعمول بها في نهاية السنة المذكورة.

«وتلافيا لذلك أعد هذا الاقتراح بقانون الذي ينص على أن تبدأ السنة المالية للدولة في أول ابريل من كل عام وتنتهي في آخر مارس من العام التالي، وذلك مع عدم الإخلال بما قد تنص عليه قوانين الجهات ذات الميزانيات المستقلة من تحديد تاريخ آخر للسنة المالية، كما أورد الاقتراح استثناء يتعلق بالسنة المالية ٢٠٠٠/٢٠٠١م التي تبدأ بطبيعة الحال بعد انتهاء السنة المالية الحالية في أول يوليه ٢٠٠٠م وتنتهي في آخر مارس سنة ٢٠٠١م».

وقد اقتضى ذلك تعديل الفقرة الأولى من المادة (٢٢) من قانون ديوان المحاسبة بحيث يقدم الديوان تقريره السنوي عن الحسابات الختامية في موعد أقصاه نهاية أكتوبر من كل عام بدلا من نهاية شهر يناير (المادة الأولى).

وكالة الأنباء الكويتية (كونا)

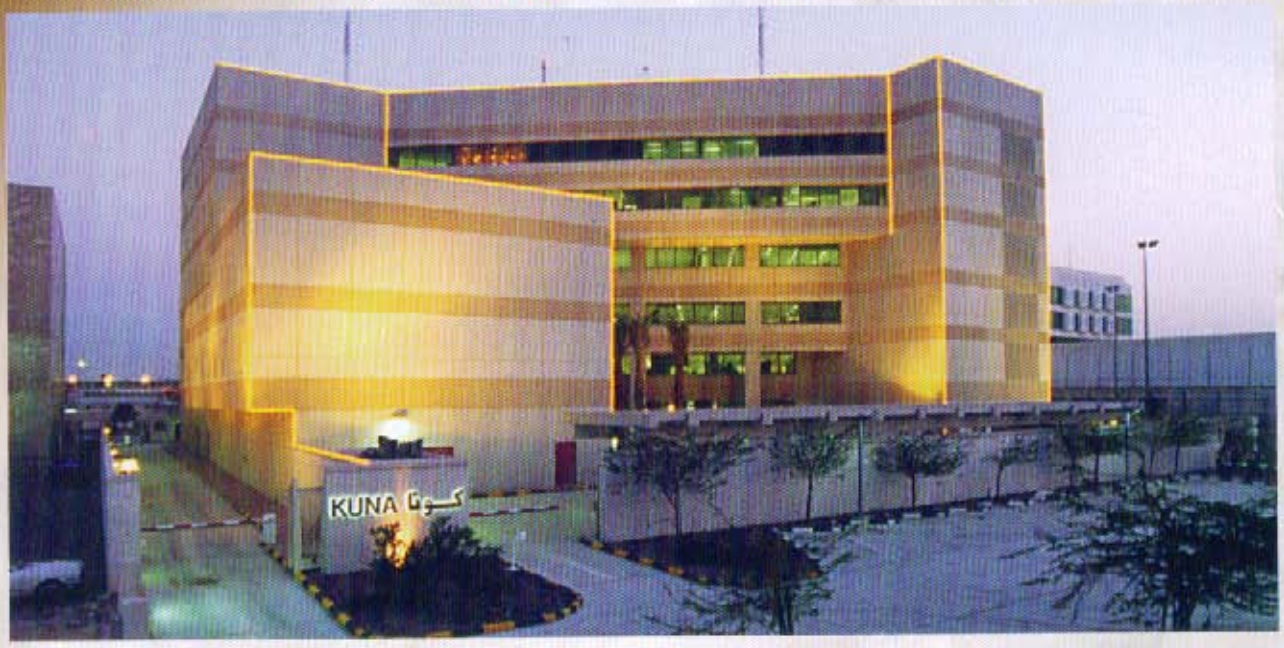

مقدمة

منذ نشأت الكويت وهي على اتصال مستمر بالعالم الخارجي، وقد تعددت وسائل هذا الاتصال حسب المراحل التاريخية المختلفة، ففي فترة الغوص والصيد، كان الاتصال مع السواحل الأفريقية وسواحل شبه القارة الهندية وبلدان شبه الجزيرة يتم بالاحتكاك المباشر لتبادل المنتوجات. ومع بداية القرن العشرين، دخلت الكويت مرحلة جديدة بفتح مدارس التعليم النظامي، تم استقدام البعثات التعليمة وارسال المبعوثين للدراسة في المعاهد والأكاديميات العربية أولا ثم في مختلف مناطق العالم بعد ذلك. وخلال هذه الفترة أطلعت العقول الكويتية النابهة على ثقافات وحضارات الدول الأخرى بأجهزتها المختلفة. وكانت النتيجة الطبيعية لذلك ظهور أدوات تعبير جديدة على الحكويت، تمثلت أولا في «مجلة الكويت» التي أصدرها الشيخ عبد العزيز الرشيد عام ١٩٢٨

ثم أصدر بيت الكويت في القاهرة مجلة «البعثة» في ديسمبر عام ١٩٤٦، ورأس تحريرها المرحوم عبد العزيز حسين. وكانت المطبوعتان تحرران بأقلام وطنية وتناقشان قضايا وهموما كويتية ثقافية وغير ثقافية، ولكنهما كانتا تطبعان خارج الكويت . وشهد عام ١٩٤٨ ظهور مجلة «كاظمة» برئاسة تحرير الأستاذ أحمد زين السقاف كأول مطبوع يتم طباعته داخل البلاد نتيجة انطلاق حركة الطباعة والإقبال على الكتب والدوريات ورغبة المجتمع العارمة في الإلمام مختلف جوانب البحث والمعرفة.

الإعلام المعاصر

بعد استقلال الكويت، بدأت الصحف الحديثة في الظهور، بحيث استطاعت خلال سنوات قلائل أن تشكل احد معالم النهضة الكويتية، وان تكون مفخرة للوطن، بسبب مساحة الحرية الواسعة التي تتمتع بها وللدور الوطني والقومي الرائد الذي تضطلع به وللصورة المتقدمة التي تخرج بها شكلا ومحتوى.

وخلال مسيرة النهوض بالإعلام الكويتي التي كانت تضم، خلال السنوات الأولى من السبعينات، عدداً من الصحف والمجلات، بالإضافة إلى الإذاعة والتلفزيون ، تأكدت الحاجة إلى وكالة انباء وطنية لكسر احتكار الوكالات العالمية للمعلومات والأخبار، ولتزويد وسائل الإعلام الأخرى بالصادق من هذه الأخبار والموثق مما تحتاجه من المعلومات.

ونبعت فكرة إنشاء وكالة كويتية للأنباء من سمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح عندما كان وليا للعهد ورئيساً لمجلة الوزراء فأصدر توجيهاته الى نائب رئيس الوزراء ووزير الإعلام وقتها المرحوم الشيخ جابر العلي لدراسة إنشاء هذه المؤسسة الوطنية.

وتقدمت الحكومة بمشروع قانون إنشاء الوكالة إلى مجلس الأمة في دور انعقاد الأول من الفصل التشريعي الرابع في عام ١٩٧٥. وبعد مناقشات مستفيضة داخل المجلس وداخل لجنة التعليم والثقافة، اجتمع الرأي على ضرورة إنشاء الوكالة لإبراز وجه الكويت الحضاري في الخارج ولمواجهة الدعايات المضللة لأجهزة الإعلام الأجنبية التي لا تلتزم بالحيادية فيما تنقله من أخبار.

مرسوم إنشاء الوكالة

في ١٣شوال من عام ١٣٩٦ للهجرة،

الموافق ٦ أكتوبر عام ١٩٧٦ للميلاد أصدر أمير دولة الكويت السابق المرحوم الشيخ صباح السالم الصباح المرسوم بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية تحت اسم وكالة الأنباء الكويتية. والحقت بالمرسوم مذكرة ايضاحية تحدثت عن دوافع انشاء الوكالة وحددتها بتجميع الأخبار والمواد الاخبارية لعرض الحقائق، وتوزيع هذه المواد على مؤسسات الأخبار والأفراد لتزويدها بأكبر قدر من الخدمات الإخبارية الكاملة غير المتحيزة، وتضمن المرسوم، بالإضافة الى استقاء وجمع الأنباء في الكويت والخارج، وضع التعليقات وكتابة المقالات واعداد الدراسات والأبحاث والبيانات والتصريحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية والتجارية، وتوزيع ذلك ونشره في الكويت وخارجها على الصحف والمجلات ومحطات الإذاعة والتلفزيون وسائر وسائل الإعلام والهيئات العامة والخاصة والأفراد وفق الأسس التي يقرها مجلس الإدارة.

وبعد سلسلة من الزيارات قامت بها وفود من النخبة التي قامت بعملية التأسيس للإطلاع على تجارب الدول الأخرى ووكالات الأنباء العالمية، ثم الاتفاق على أن تنهج(كونا) نهجاً يتلاءم مع استقلاليتها وامكاناتها الذاتية ويميز شخصيتها ويضمن لها مكانتها على رقعة المنافسة الشديدة التي يتميز بها العمل الإعلامي، ووضعت الوكالة مجموعة من الضوابط تحكم أداءها، تتلخص فيما يلي:

- الالتزام بمبادئ العمل الصحفي ومنها الموضوعية والأمانة وكشف الحقائق.

- الانتشار السريع لتغطية الأخبار في مناطق حدوثها ورصد انعكاساتها.

- ايجاد كوادر كويتية متخصصة والعمل على صقلها وتنمية قدراتها بالتدريب الحديث.

- التعاون مع وكالات الأنباء الأخرى بما يكفل افضل تدفق ممكن للأخبار والتحقيقات والصور وتبادل الخبرات وتسهيل أعمال المراسلين.

هيكل الوكالة

حسب قرارات مجالس الإدارة في المراحل المختلفة أصبح الهيكل التنظيمي للوكالة على النحو التالي:

أولا - الادارة العامة وتتولى وضع السياسة العامة للوكالة وتنفيذ الخطط التي يقرها مجلس الادارة وتعيين الكوادر الوطنية والتعاقد مع الكوادر الأخرى للعمل داخل مقر الوكالة في المكاتب الخارجية.

ثانيا - مكتب الشؤون الفنية والمتابعة، ومهمته دراسة كافة الموضوعات المحولة الى ادارات الوكالة وابداء الرأي بشأنها وبحث سبل التعاون مع الوكالات الأخرى من خلال الاتفاقيات والإعداد لحصور الاجتماعات المحلية والخارجية.

ويتكون المكتب من قسمين هما قسم العلاقات الدولية وقسم الشؤون القانونية.

ثالثا - ادارة التحرير، وتختص بتلقي الاخبار من مصادرها وفرزها واعادة تحريها باللغات التي تستخدمها وتقديمها لمشتركي الخدمتين المحلية والخارجية . وتنقسم إدارة التحرير إلى سبعة أقسام هي : الزخبار العربية، والأخبار الانجليزية، الإلتقاط، المندوبون، مصادر الأخبار، الخدمة الاقتصادية وخدمة الأخبار الشخصية.

رابعا - إدارة المعلومات والأبحاث، ومهمتها جمع المعلومات من مصادرها المتعددة، وإعداد الدراسات والتقارير لمعالجة مختلف الموضوعات وإبراز المناسبات الوطنية والعربية والعالمية والقيام بأعمال الترجمة باللغة الإنجليزية.

وتنقسم الإدارة إلى أربعة أقسام:

المعلومات، الأبحاث، الترجمة والمكتبة.

خامسا - إدارة الشؤون الإدارية، تختص بتطبيق القوانين واللوائح والقرارات الإدارية والإشراف على شؤون العاملين. وتنقسم الإدارة الى ثلاثة أقسام هي السجل العام وشؤون الموظفين وقسم المطبوعات.

سادسا - إدارة الشؤون المالية، ومهمتها اقتراح السياسة المالية للوكالة والإشراف على تنفيذها.

وتنقسم الإدارة إلى ستة أقسام هي الحسابات، الميزانية والصرف، المشتريات والتخزين، الرواتب، محاسبة المكاتب الخارجية ثم المراجعة.

سابعا - الادارة الهندسية، وتعنى بالأعمال الهندسة والفنية اللازمة لتسيير أعمال الوكالة من إرسال واستقبال للأخباروالصور عبر الأجهزة السلكية واللاسلكية بالتعاون مع إدارة التحرير وصيانة هذه الأجهزة.

وتنقسم الإدارة إلى قسمين هما قسم الصيانة وقسم الاتصالات.

ثامنا - إدارة التصوير، وهي معنية بالتقاط الصور وتحميضها وطبعها وتوزيعها والاحتفاظ بأصولها، بالإضافة إلى استقبال صور الوكالات العالمية المصورة وتزويد الدور الصحفية بها.

تاسعا - إدارة العلاقات العامة والخدمات، ومهمتها التعريف بأهداف الوكالة وانجازاتها والقيام بأعمال الاتصالات مع الجهات الأخرى وتنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض واستقبال ضيوف الوكالة وانجاز شؤونهم وتوثيق عرى العلاقات بشكل عام بين الوكالة والمجتمع.

وتنقسم الادارة إلى أربعة أقسام هي العلاقات العامة، النقليات، الاشتراكات والخدمات العامة.

الخدمة الإخبارية

بدأت كونا بث خدماتها الإخبارية ا لمحلية باللغة العربية يوم ١١ مارس عام ١٩٧٩ بواقع ٦ ساعات يوميا على فترتين صباحية ومسائية. وفي ١٠ يونيو زادت ساعات البث الى ١٢ ساعة، ثم ١٦ ساعة في ١٤ أكتوبر من نفس العام.

وفي ١٥ نوفمبر عام ١٩٧٨ بدأت (كونا) خدماتها الإخبارية الخارجية باللغة العربية لمدة ثلاث ساعات يوميا . وتدرج الإرسال رسمياً بعد ذلك ليبلغ ١٢ ساعة في اليوم، ثم ازداد إلى ١٦ ساعة يومياً في ١٥ فبراير عام ١٩٧٩ .

وحرصت كونا على تزويد السفارات والقنصليات الكويتية في مختلف دول العالم بنشرة تضم أهم أحداث الكويت السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالتحليلات والتقارير التي تهم عمل هذه

الجهات من خلال نشرة خاصة بدأ العمل بها اعتباراً من يوم ٢٨ نوفمبر عام ١٩٧٩.

وبالنسبة للبث باللغة الانجليزية، فقد بدأته (كونا) اعتبارا من يوم ١٥ يناير عام ١٩٨٠ على المستوى المحلي، وفي ٢٥ فبراير من نفس العام على المستوى الخارجي وبواقع ١٢ ساعة للخدمة الأولى و ١٠ ساعات للخدمة الثانية يوميا، زادت بعد ذلك إلى ١٦ ساعة في اليوم لكل منهما.

ومن الضروري التأكيد على أن ساعات بث الوكالة تتأثر بوجود أحداث مهمة أو وقائع جسام، وكثيراً ما تحتم هذه الأحداث والوقائع استمرار العمل على مدار الساعات الأربع والعشرين لموافاة الرأي العام بآخر التطورات.

وأنشطة الوكالة تغطي الأخبار الداخلية جنباً إلى جنب مع الأخبار الخليجية والعربية والإسلامية والدولية، في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والإعلامية والصحية والرياضية والاجتماعية وفي مجال الخدمات بكافة أنواعها.

ويمكن تقسيم المسيرة التي قطعتها الوكالة خلال ما يقرب من عقدين من الزمن إلى المراحل التالية:

مرحلة ما قبل الغزو

وهي المرحلة التي امتدت منذ بدأت الوكالة بثها الرسمي وحتى الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ وخلال الفترة ما بين مايو ١٩٧٨ حتى يونيو ١٩٩٠ توضح الرسوم البيانية التالية عدد الأخبار التي قامت الوكالة ببثها في كل عام ثم توزيعها جغرافيا وموضوعيا.

وخلال نفس الفترة اصدرت الوكالة ٥١ مطبوعا تحت اسم «ملف الأبحاث» و ١٧ كتابا من نوع الإصدار الخاص لقيت جميعها صدى طيبا داخل الكويت وخارجها واستند اليها العديد من طلاب الجامعات والأكاديميين في إعداد ابحاثهم ورسائلهم العلمية.

وحتى وقوع العدوان الآثم، كان لدى وكالة الأنباء الكويتية ١١٣ مشتركا في الخدمة المحلية، منهم ٩١ مشتركا في الخدمة العربية و ٢٢ مشتركا في الخدمة الانجليزية. وفي مجال الخدمة الخارجية بلغ عدد المشتركين ٩٥ مشتركا، ٧٦ منهم في الخدمة العربية و ١٩ في الخدمة الانجليزية.

مرحلة الاحتلال

وقد عملت (كونا) خلالها من مقرها المؤقت في لندن حيث يوجد تمركز إعلامي عربي ودولي كبير. وتحددت رسالة (كونا) خلال تلك الفترة بتأكيد أن الكويت - أميراً وحكومة وشعباً - لن تفرط في ذرة من ترابها الوطني، ولن تتنازل أبدا عن سيادتها واستقلالها وشرعيتها وستواجه الغزو بكل السبل مهما تكن الأعباء والتضحيات خاصة وان قضيتها عادلة وواضحة.

ومنذ الساعات الأولى لوقوع الغزو، مارست (كونا) دورها فنقلت مواقف الإدانة التي صدرت عن العواصم العربية والدولية، وأعلنت بطولات المقاومة الوطنية وفتحت قنوات اتصال مع الإعلام العربية والعالمي لضمان دعم الحق الكويتي. كما قامت (كونا) ببث الرسالة التي وجهها سمو الأمير إلى الشعب الكويتي من مقر إقامته في المملكة العربية السعودية يوم ٥ أغسطس، باللغتين العربية والانجليزية. وأجرت لقاءات عديدة مع سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء مما كان له الأثر الكبير في توضيح المواقف الرسمية لدولة الكويت للرأي العام العالمي والكويتي. كذلك قامت (كونا) بتطغية أخبار النشاط الكويتي في مختلف دول العالم وعلى الأخص المؤتمر الشعبي في مدينة جدة والذي جرت وقائعه في أكتوبر ١٩٩٠ وأصدرت (كونا) خلال تلك الفترة كتاب «الغدر» الذي يفضح بالصورة والكلمة نفاق النظام العراقي وخداعه ونواياه المبيتة وأطماعه ضد الكويت وشعبها بالرغم من كل ما قدمته له من دعم ومساعدات قبل وخلال حربه مع إيران.

مرحلة اعادة البناء

كان للوكالة شرف إذاعة نبأ تحرير الكويت واندحار الغزاة بالتوافق مع الوكالات وأجهزة الإعلام العالمية. وكذلك كان لمصوري الوكالة دورهم البارز في تصوير الدمار الذي الحقه المعتدون بالبنية التحتية الكويتية وكافة مظاهر الحضارة والمدنية.

كما سجلت الممارسات اللاإنسانية التي ارتكبها جنود الاحتلال بحق أبناء الشعب الكويتي وأدوات التعذيب والقتل التي استخدمت. وقد صدرت تلك الصور التي التقطتها كاميرات الكالة في كتاب «أم الجرائم» الذي يعد بحث وثيقة دامغة لوحشية وبربرية المعتدين.

وقد عادت الوكالة إلى مقرها في أول نوفمبر ١٩٩١ بعد تجارب فنية وهندسية استمرت لأشهر عديدة وبعد استكمال بعض التجهيزات، إذ كان العراقيون قد نهبوا الأجهزة والمعدات والمكاتب والسجاد والأرشيف وكل ما كان موجودا داخل المقر.

وبالرغم من البداية الجديدة الصعبة وغير المكتملة تمكنت الوكالة من بث ١٦١١٠ خبراً خلال الفترة بين ٣ أكتوبر ١٩٩٠ و ١٢ نوفمبر ١٩٩١، كان لأخبار الأمن والدفاع النسبة الأكبر منها، إذ بلغت (٤٢٪) مقابل ٢٧٪ للأخبار السياسية و ٢٤٪ للأخبار الاقتصادية و ٥٪ للتعليم والثقافة و ٢٪ للقطاعات الأخرى.

وقد بث عن الكويت ٥٨٥٦ خبراً بنسبة ٣٦,٣٥٪، وعن الدول العربية ٢٧٦٤ بنسبة ١٧,١٦٪، وعن الدول الأميركية ٢٥٤٣ بنسبة ١٥,٧٩٪ وعن الدول الأوروبية ٢٤٤٢ بنسبة ١٥,٠٣٪ وعن استراليا والمنظمات الدولية ٥٨٧ بنسبة ٣,٠٦٤٪ وعن الدول الأسيوية ٤٠٧ بنسبة ٢,٠٥٪ وعن الدول الأفريقية ٥٦ خبراً بنسبة ٠,٠٣٥٪.

مرحلة الإنطلاق

بدأت هذه المرحلة خلال الأشهر الأولى من العام ١٩٩٢، وحددت الإدارة العليا ملامحها على النحو التالي:

أولا - الاعتماد على العنصر الوطني باعتباره الأقدر على فهم ظروف الكويت وعلاقاتها ومصالحها، وبالتالي فهو الأكثر مسؤولية تجاه ما ينقل من أخبار، والأقدر إدراكا لتأثيرات هذه الأخبار على الأداء السياسي والاقتصادي والعسكري لبلاده. ويكفي في هذا المقام بأن عدد العاملين في

الوكالة في ١٩٩٦/١٢/٣١ بلغ ٣٦٤ موظفا وموظفة منهم ٢٦٧ كويتياً وكويتية وبنسبة ٧٥,٨٢٪ مقابل ٨٨ من الوافدين وبنسبة ٢٤,١٨٪ وتقدر نسبة الكويتيين حاليا بـ٧٧٪ علما بأنه في ١٩٩٠/٧/٣١ كان يعمل بالوكالة ٢٧٥ موظفا وموظفة، منهم ١٢٣ كويتيا وكويتية وبنسبة ٤٤,٧٢٪ مقابل ١٥٢ غير كويتي وبنسبة ٥٥,٢٨٪. وتهدف الوكالة للوصول بنسبة الكويتيين العاملين بها إلى ٩٠٪ وهو طموح ليس سهلاً نظرا لما يجب أن يتمتع به الراغب في العمل في ميدان الإعلام من ملكات ومواهب خاصة . وأن يكون على استعداد لتحمل أعباء ومسؤولية وصعوبات العمل الإعلامي إلى جانب التدريب المستمر لمواكبة التطورات السريعة في حقل الإعلام.

لقد تعاملت الوكالة مع عملية التكويت باعتبارها هداف ومطلبا أساسيا يلبي طموحات الوطن والمواطنين يجب الاستجابة له والأخذ به على نحو تدريجي دون استسلام للمعوقات أو الإعتذار لنقص الخبرات ، حيث أصبح الإعلام ركنا من أركان الأمن القومي للبلدان. وبالتالي فهناك حتمية لإسناد قيادة العمل الإعلامي للعناصر الوطنية لتتولى بنفسها تكوين الرأي العام الكويتي وتوجيهه بحكم الدور الريادي بالغ الحيوية الذي يمارسه الإعلام في هذا المجال.

ثانيا - وضع برامج تدريبية مكثفة لرفع كفاءة الكادر الوطني، وصقل خبراته وتفجير إبداعاته لضمان استمرار أداء الوكالة، مع الإرتقاء بهذا الأداء ليتوافق مع السمعة الطيبة التي تحظي بها في الداخل والخارج ومع الثقة الكبيرة التي يضعها المواطنون في وكالتهم الوطنية. وفي هذا النطاق تم تنظيم أربع دورات تدريبية خلال الفترة الواقعة بين ٩٤/٩٥ و ١٩٩٦/١٢/٢٥ وشارك في تلك الدورات التي تنوعت أهدافها وأغراضها بتنوع العمل الإعلامي ما مجموعة ٩٩ متدربا ومتدربة منهم ٧٤ من داخل الوكالة و ٤٨ من جهات ومؤسسات كويتية أخرى وأربعة متدربين من مؤسسات إعلامية في دول مجلس التعاون.

وقد أنشأت الوكالة ،مركز كونا لتطوير القدرات الإعلامية، ولم تقصر الإلتحاق به على العاملين بالوكالة فقط بل قبلت في دوراته العاملين في الأجهزة الإعلامية الأخرى من دور صحف واذاعة وتلفزيون وكذلك العاملين في بعض الوزارات ومؤسسات الدولة ممن لهم علاقة بالإعلام وعلى اتصال بالمواطنين والرأي العام، و ذلك إيمانا منها بوحدة الإعلام الكويتي وتكامله وتعاون أجهزته نحو الارتقاء في الأداء خدمة للوطن ولقضاياه المصيرية.

واختارت الوكالة نخبة من كوادرها المشهود لهم وعددا من المتخصصين والخبراء في أجهزة الدولة والمؤسسات العلمية والثقافية والأكاديمية والدبلوماسيين ومجموعة متميزةمن الرعيل الأول من الإعلاميين ورؤساء التحرير للتدريس في دورات ونقل خبراتهم للقادمين الجدد إلى حقل الإعلام الكويتي.

ثالثا - العمل على صناعة الخبر بالإضافة إلى نقله إلى المتلقين في الوقت المناسب وبالسرعة المناسبة. وكي تحقق ذلك، استضافت الوكالة في ديوانيتها عشرات من المسؤولين في مختلف المجالات، من أقطاب العمل البرلماني، ورجالات الاقتصاد والفكر والتربية والعلوم والرياضة والفن في البلاد، وكذلك عدداً من زوار الكويت المرموقين حيث أجرت معهم حوارات صريحة وموسعة.

ومن خلال تلك الحوارات - التي تم بث الكثير منها - اطلع الإعلاميون في الوكالة على الهام من الحقائق والأمور التي تتعلق بقضايا الكويت مع مختلف الدول وفي مختلف المجالات ووقفوا على تصورات وآراء وتوجهات العديد من القيادات التنفيذية والتشريعية ورجال الفكر والعلماء والدبلوماسيين وزوار الكويت. كذلك اطلع ضيوف الديوانية على ما يدور داخل أذهان العاملين في الوكالة من تساؤلات واستفسارات وأوضحوا لهم ما قد يلتبس عليهم من مواقف أو تصريحات أو ممارسات. وتنوي (كونا) التوسع في هذه الندوات بعد انتقالها إلى مقرها الجديد لرحابته وإمكانياته وذلك ليكتمل تحقق الفائدة المشتركة سواء بالنسبة لصانعي القرار أو بالنسبة للعاملين في الوكالة والإعلام الكويتي، ولأن هذه الندوات بكل تأكيد تقدم خدمة جليلة لمصالح الكويت وتوضح كثيرا من الأمور للإعلاميين مما يسهل مهمة الدفاع عنها وابراز الحقائق جليلة أمام الرأي العام العالمي.

رابعا - شخصية العام : في ديسمبر ١٩٩٢ بدأت (كونا) تقليدا جديدا باختيار شخصية العام ويستهدف هذا التقليد تسليط الأضواء على من يقع عليه الاختيار- سواء أكان فردا أو شخصية اعتبارية - ليكون قدوة لغيره في خدمة البشرية وتطوير الظروف المحيطة بها ونشر السلام والطمأنينة وتحقيق حياة أفضل للإنسان.

وتم اختيار هيئة الأمم المتحدة شخصية عام ١٩٩٢ نظراً لما قامت به المنظمة الدولية من جهود مميزة تجاه العديد من القضايا العالمية.

وامتنعت (كونا) في عام ١٩٩٣ عن اختيار شخصية العام نظرا لعدم الاجماع على جهة أو شخصية محددة تفوز بالتكريم ولما شاب ذلك العام من صراعات حدودية وعرقية مهلكة.

وفي عالم ١٩٩٤ استخدمت الدبلوماسية الكويتية عن جدارة لقب شخصية العام، نظراً لتحركها السريع لمحاصرة تحركات النظام العراقي العسكرية والدبلوماسية وتحقيق جبهة دولية متماسكة داعمة للحقوق الكويتية ومساندة لتطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعدوان العراقي كاملة.

واستقر الرأي في عام ١٩٩٥ على أن تكون المعاناة الإنسانية لكل من سكان سراييفو والأسرى والمرتهنين الكويتيين الذين مازالوا يقبعون في ظلمات سجون النظام العراقي شخصية العام.

وحصلت الأمانة العامة للأوقاف على لقب شخصية العام سنة١٩٩٦ نظراً لما قامت به من جهود استهدفت مصلحة الوطن والإنسان وخدمة الدين الحنيف على الوجه الصحيح.

خامساً - خدمة الأخبار الشخصية: واستحدثت (كونا) في عام ١٩٩٤ نظاماً